الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(471)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	14
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	30
حقوق الإنسان فى العالم	106

"حقوق الإنسان" تبحث أسباب اعتداء مسؤول أمني على ابنه بجازان

المصدر: جريدة عاجل السبت 5 ربيع أول 1436هـ - 27 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

علي الجريبي- جازان (عاجل)
تفاعلت جمعية حقوق الإنسان مع ما نشرته "عاجل" السبت (27 ديسمبر 2014)، عن قضية الطفل الذي تعرض للضرب والتعنيف الجسدي من والده الذي يشغل منصب مسؤول بقطاع أمني في جازان، حيث صرحت للصحيفة بأن هذه القضية تحت البحث والاستقصاء وتم رصدها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان وسيتم التعامل معها وفق الآليات المتبعة.
ويأتي ذلك، بعد أن انفردت "عاجل" بنشر تفاصيل القضية والإصابات التي تعرض لها الطفل نتيجة تلقيه ضربًا مبرحًا استدعى نقله وإسعافه إلى مستشفى جازان العام، الأمر الذي باشرته الشرطة لمعرفة أسباب الواقعة، وإحالة ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال اللازم.
وقال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان، أحمد بن يحيى البهكلي لـ"عاجل"، إن العنف ليس حكرا على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة، فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية أصحابه، على أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون عنيفًا، فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبررًا أو فرصة لممارسة عنفه عليه.
وأضاف البهكلي: إن مراكز الدراسات الاجتماعية مطالبة بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، لتلاقي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية واجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري.
وعن هذه القضية خاصة التي حدثت وقائعها لطفل سعودي (14 عاما) تعرض لضرب مبرح وأصيب خلالها بإصابات ظهرت على أجزاء متفرقة من جسده، أشار البهكلي إلى أنه بالنسبة للقضية التي حدثت مؤخرًا فإنها ما زالت تحت البحث والاستقصاء بعد رصدها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان وأنه سيتم التعامل معها وفق الآليات المتبعة لدينا.
وجاء ذلك في تفاعل سريع من جمعية حقوق الإنسان على حالة الطفل الذي انفردت "عاجل" بنشر تفاصيل قضيته مساء اليوم تحت عنوان "تحقيقات عاجلة في اعتداء مسؤول أمني على ابنه بجازان".

الصحة: زيارة رامي غير رسمية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=210062&CategoryID=3

مكة المكرمة: أحمد الجهني
قالت مديرية الصحة بمكة المكرمة إن زيارة وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للطفل رامي الذي تعرض قبل عامين لحادث مروري مع والديه، نجم عنه وفاتهما، وذلك في مستشفى الولادة والأطفال كانت غير رسمية.

وبينما أكد عضو جمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي لـ"الوطن" أنه كان ضمن فريق الزيارة، إلا أن أعماله الجامعية أعاقته عن مشاركته بها، قال المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة عبدالوهاب شلبي لـ"الوطن" إن "زيارة الجمعية للطفل رامي التي تمت الأسبوع الماضي لم تكن رسمية، إذ لم تتقدم لنا بأي خطاب عبر جهاتنا الرسمية، كما أن قسم العلاقات العامة لم يبلغ طيلة الفترة الماضية عن فحوى هذه الزيارة".
وأضاف أنه عندما حضر الوفد لزيارة الطفل، اتصل بمدير المستشفى الذي أبدى استغرابه، لأنه لا يعلم شيئا عن هذه الزيارة على حد قوله.
وكان وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد زار الطفل، للوقوف على سلامته، والاطمئنان على حالته الصحية، وسماع بعض مطالبه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وكلت شركة "تطوير" للتنفيذ.. والعام الدراسي المقبل البداية

"التربية" لـ "الاقتصادية" : خدمة نقل المعلمات للمناطق الوعرة قد تكون مجانية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
#http://www.aleqt.com/2014/12/28/article_918387.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أوكلت وزارة التربية والتعليم مهمة تأمين وسائل النقل الآمنة للمعلمات في الأماكن البعيدة والوعرة لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، إلى شركة "تطوير للنقل"، للحد من الحوادث المرورية، وذلك لنقل نحو 25 ألف معلمة مطلع العام الدراسي المقبل. وقال لـ"الاقتصادية" فهد سعود الحارثي متحدث وزارة التربية والتعليم، إن الوزارة حصرت المعلمات العاملات في المدارس النائية والوعرة، ووضعت لهم خطة لتأمين نقلهن، حيث عمدت الوزارة "شركة تطوير للنقل" بالبدء في تهيئة ذلك، بهدف لمساهمة في الحد من الحوادث المرورية.
وأضاف الحارثي أن وزير التربية والتعليم وجه اللجنة المشكلة لوضع حلول للحد من الحوادث المرورية للمعلمات بوضع برنامج تنفيذي متكامل يمكن من خلال تنفيذ الخدمة وتفعليها مطلع العام الدراسي المقبل، منوها أن اللجنة تدرس آلية تقديم الخدمة، وأن التفاصيل حول الخدمة وهل سيتم الحصول على رسوم مقابل النقل أم لا ستعلن خلال الفترة المقبلة. يأتي ذلك بعد مضي سبعة أيام من إعلان "التربية" عن برنامج خاص لمدارس البنات في المناطق النائية، يمكنهن من التدريس ثلاثة أيام في مدارسهن، وذلك كأحد البدائل لتقليل الحوادث المرورية التي تقع عليهن.
وأكد متحدث "التربية" أن الوزارة من خلال شركة "تطوير للنقل" ستضع برنامجاً خاصا لنقل المعلمات، يشمل تأمين سيارات مجهزة لنقلهن، بحسب تضاريس كل منطقة والمناسب لها، بالإضافة إلى اختيار سائقين ذوي كفاءة عالية، وتدريبهم لتولي عمليات نقل المعلمات من مقر سكنهن إلى مدارسهن.
فهد الحارثي
وأوضح الحارثي أن الوزارة تسعى بكل جهودها لتنفيذ البرامج والمقترحات للحد من حوادث المعلمات التي تفجع بها الوزارة وتتألم لوقوعها، وأنه آن الأوان لبذل كل الجهود في خدمة المعلمات اللاتي بذلن كل جهودهن لتعليم الأجيال ومن حقهن على التربية أن تهيئ لهن كل الإمكانات لخدمتهن وتضعها في أولوياتها. وقال متحدث "التربية" إن الأمير خالد الفيصل أكد أهمية أن تتوافر في وسائل النقل للمعلمات عناصر الأمن والسلامة، وتفعيل جميع الحلول المتعلقة بنقل المعلمات وسلامتهن كتقليل عدد الرحلات خلال الأسبوع، وتقليل المسافات، على أن تقوم شركة تطوير بجميع المهام والمسؤوليات المتعلقة بتوفير وسائل النقل للمعلمات ومتطلباتها.
وأشار الحارثي إلى أنه سيتم إطلاق المرحلة الأولى من مشروع نقل المعلمات، الذي يستهدف في مرحلته الأولى 24872 معلمة في مختلف المناطق، حيث شرعت شركة تطوير مباشرة في عقد اجتماعاتها لتنفيذ الدور المناط بها، وتحقيقا لأغراض تأسيسها بتطوير وتقديم الخدمات التعليمية اللازمة.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد طالبت بحل جذري لتنقلات المعلمات وقطعهن المسافات الطويلة، ما عرضهن لحوادث مرورية. وقال لـ"الاقتصادية" الدكتور صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحدث الرسمي باسمها، إنه لا بد من حل جذري لتنقلات المعلمات وقطعهن للمسافات الطويلة، حيث تسببت في تعرضهن للحوادث وفقد الأرواح، متسائلاً إلى متى يستمر في نقل معلمات في أماكن نائية، فهذا يتعارض مع أهمية المحافظة على الأسرة، التي هي أحد المبادئ الأساسية في النظام الأساسي للحكم، ويؤكد عليها النظام. وأشار الخثلان إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في توفير وسائل نقل آمنة، خاصة في ظل تزايد الحوادث لهن في الطرقات، جراء هذه التنقلات.
وطالب نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الجهات الحكومية كوزارة المواصلات والنقل والمرور، إضافة إلى "التربية"، بالتدخل لعلاج هذه القضية التي تمس أرواح المعلمات، والإسراع في ذلك، واعتبرها قضية أساسية للمحافظة على أرواحهن، مشدداً أن تعرض المعلمات للحوادث بشكل مستمر أصبح يدعو إلى التحرك السريع والعاجل والجذري، فالأرواح لا تعوض.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان" تتابع قضية حادثة الحناكية

مرور المدينة المنورة لـ "الاقتصادية": 11 حادثا للمعلمات حصدت 10 أرواح في 5 سنوات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/28/article_918390.html

مريم الجهني من المدينة المنورة
أكد مرور منطقة المدينة المنورة أن حوادث المعلمات خلال خمسة أعوام بلغت 11حادثا حصدت عشر أرواح وخلّفت 40 إصابة بين المعلمات وسائقيهن، في الوقت الذي أكدت جمعية حقوق الإنسان تلقيها تظلم أهالي المعلمات المتوفيات والمصابات في حادث معلمات الحناكية، مؤكدة في الوقت ذاته أن للمعلمات المصابات وأهالي المتوفيات الحق في التقدم إلى المحكمة الإدارية للنظر في دعوى التعويض في حال لم ينصفن من قبل الجهة المختصة.
وقال لـ"الاقتصادية" العقيد عمر بن حماد النزاوي مدير شعبة السلامة المرورية والناطق الرسمي لمرور منطقة المدينة المنورة إن إحصائية حوادث المعلمات خلال 1430-1435 كشفت عن وقوع 11 حادثا للمعلمات نتج عنها عشر وفيات و40 إصابة، مشيرا إلى أن الأسباب تعود إلى انفجار الإطارات أو نوم السائق أو عدم الانتباه أثناء القيادة أو الارتطام بالجمال السائبة أو التجاوز الخاطئ.
وقال لـ"الاقتصادية" خليل الشعلاني زوج المعلمة المتوفاة نورة الشعلاني إنه وأهالي المعلمات المصابات تقدموا بشكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طالبوا بها بحقوقهن، مشيرا إلى أن عدة مخالفات وقعت في الحادث منها أن سائق المركبة التي أقلت المعلمات يوم الحادث ليس السائق المتفق معه وهو مالك السيارة وأنه كان مسرعا سرعة جنونية، متسائلا في الوقت ذاته إلى إجراء المرور بتسليم أغراض المعلمات لشخص من إدارة تعليم الحناكية وليس لأولياء أمورهن، وقال الشعلاني إنه قبل الحادث بيومين أبلغت المعلمات إدارة تعليم الحناكية أن الأجواء سيئة ويوجد ضباب كثيف بالمنطقة إلا أن إدارة التعليم وجهت بمواصلة السير والدوام.
وقالت المعلمة سحر أبو هبرة لـ"الاقتصادية"، إن قائد المركبة كان مسرعا وتم تنبيهه لأكثر من مرة من قبل المعلمات بتخفيف السرعة إلاّ أنه لم يتقيد بذلك، مشيرة إلى أنها كانت نائمة أثناء وقوع الحادث.
من جانبها قالت المشرفة على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف بنت أحمد القرافي إن الجمعية تلقت تظلم أهالي المعلمات المتوفيات والمصابات، الذي احتوى بين طياته – حسب وصفها – على جوانب مؤلمة، مشيرة إلى أن فرع الجمعية شرع بتقصي حقائق ما تضمنه تظلم الأهالي، وتم جمع المعلومات من عدة مصادر الزيارة الميدانية

والمقابلة والتقارير التي تم طلبها من بعض الجهات المختصة، وأضافت القرافي: "إننا أمام مأساة إنسانية لا يكتفى فيها بالمطالبات، إنها قضية حق في الحياة وحق في سلامتها حق أسر وأمهات، حق كفلته الشريعة الإسلامية وكفله النظام الأساسي للحكم (تحمي الدولة حقوق الإنسان)".
وقالت: "أمام هذا لا بد أن تستنفر كل جهة طاقتها وإمكاناتها لحماية هذا الحق، حيث ألزمت اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في مادتها الثانية: (ج) بوجوب فرض حماية قانونية لحقوق المرأة، وإن هؤلاء المعلمات تعرضن للإصابات وهن في طريقهن إلى العمل وتعد إصابة عمل (كل حادث يقع أثناء الطريق سواء في الذهاب من المسكن إلى محل العمل أم العكس) ولهن حقوق يجب أن يحصلن عليها، حيث نصت لائحة الحقوق والمزايا المالية الواردة بنظام الخدمة المدنية المقرة بالأمر الملكي رقم أ / 28 بتاريخ 20/ 3/ 1432
حيث تنص المادة الخامسة والثلاثون على: (يمنح الموظف في حالة الإصابة بعجز أو عاهة تمنعه عن العمل بصورة قطعية أو لورثته في حالة الوفاة إذا كانت الوفاة أو العجز ناشئين بسبب العمل تعويضا مقداره مائة ألف ريال) ويصرف لمن يصاب بعجز جزئي أو عاهة مستديمة لا تمنعانه من أداء عمله تعويض يقدر على أساس نسبة العجز الذي أصابه مقدرا على أساس التعويض المشار إليه، ويكون تقرير نسبة العجز من الهيئة الطبية المختصة.
كما أن لهن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه بتوفير العناية الطبية التي تستلزمها حالة المصاب المرضية ونقلهن إلى مراكز متقدمة وفق حالتهن، وأضافت القرافي أن ما حدث لهؤلاء المعلمات مسؤولية جهات عدة تستدعي حضور الضمير الإنساني والإحساس بالمسؤولية وبذل الجهود فالحلول ليست مستحيلة، وللمعلمات المصابات وأهالي المعلمات المتوفيات الحق في التقدم إلى المحكمة الإدارية للنظر في دعوى التعويض في حال لم ينصفن من قبل الجهة المختصة، ولا بد من وضع حلول فعلية عاجلة حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث، وفرع الجمعية شرع بتشكيل لجنة بمشاركة الجهات المختصة لدراسة القضية من جوانبها كافة.

ترقد بالمستشفى العام بعد تعرضها لكسور إثر محاولة هروبها من المنزل

قنصلية المغرب: زرنا "معنَّفة جازان" وسنوكل محامياً لملاحقة زوجها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/Squgde

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
زار وفد من قنصلية دولة المغرب بجدة الفتاة المعنفة (عزيزة - 20 عاماً)، التي لا تزال ترقد بمستشفى جازان العام منذ ثلاثة أسابيع، بعد تعرضها لكسور في العمود الفقري أثناء محاولتها الهرب من منزل زوجها؛ وذلك للوقوف على حالتها.
من جانبه، قال مندوب القنصلية المغربية سعيد بودوج في تصريح خاص لـ"سبق" إن وفداً من القنصلية زار "عزيزة" أمس بمستشفى جازان العام، التي تعرضت للتعنيف على يد زوجها السعودي؛ وذلك للاطمئنان عليها، موضحاً أنه سيتم توكيل محامٍ لمقاضاة زوجها السعودي، ولمتابعة قضيتها لدى الجهات المعنية.
وكشف "بودوج" أن "عزيزة" جاءت إلى السعودية بطريقة نظامية، إلا أنها لم تسجَّل عند دخولها لدى قنصلية بلدها، وهو ما وضعهم في إشكالية، مشيراً إلى أن قضيتها أصبحت الآن بيد القنصلية، وسيتم متابعتها حتى إنهائها؛ ليتسنى لها العودة للمغرب بعد أخذ كامل حقها عن طريق القضاء.

وكانت قضية "عزيزة" قد بدأت فصولها منذ قرابة ثلاثة أسابيع، ونشرتها "سبق"، وذلك عندما سقطت من الدور الثاني أثناء محاولتها الهرب من منزل زوجها بسبب التعنيف الذي تعرضت له؛ ونُقلت إلى مستشفى جازان العام قبل أن تتدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتحقيق بعد تلقيها بلاغاً من صديقتها.
وأكدت "صحة جازان" لـ "سبق" في حينها أن الفتاة استقبلها مستشفى جازان العام في تاريخ 7 / 2 / 1436، إثر ادعاء سقوط في المنزل، مشيرة إلى أنه اتضح أن لديها إصابات متعددة وكدمات متفرقة وكسوراً غير متحركة في ثلاث فقرات بالعمود الفقري، وأنها لا تحتاج لأي تدخل جراحي.

إعادة طفلة الـ 3 أشهر لوالدتها بحكم قضائي سريع

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20141228/36477

المدينة المنورة - علي الأحمدي
أعادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة طفلة رضيعة (3 أشهر) لوالدتها بحكم قضائي مستعجل بعد أقل من 48 ساعة من حادثة قيام والد الطفلة بأخذها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية .
وأوضحت المشرفة على فرع الجمعية شرف القرافي، أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها يشكل خطراً على حياتها وقد يحرمها من الحق في الحياة.
وأضافت القرافي، أنه في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية السريعة لحماية الطفل حتى وإن كان من احد الوالدين أو الوصي القانوني عليه.
وبينت أنه وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء فقد تم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة وهو ما عهدناه منهم، حيث تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها وقالت أثمن هذا الإجراء القضائي المستعجل الذي يشكر عليه فضيلة القاضي، وتم تسليم الطفلة فعلاً لوالدتها ،ونوهت القرافي بجميع الجهات الحكومية وتعاونها فيما يتعلق بمصالح وحقوق الأطفال .

لم يتجاوز الـ 14 من عمره

طفل جديد ضحية عنف الآباء بجازان والتحقيقات مستمرة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037294

علي ضباح – جازان
تحقق الجهات الأمنية في منطقة جازان بحادثة تعرض «حدَث» لا يتجاوز عمره 14 عاما لعنف أسري من والده أدخل على إثرها مستشفى جازان العام.
وكشف مصدر لـ"اليوم" أن شرطة مدينة جازان استقبل بلاغا من مستشفى جازان العام عن وجود شخص مصاب لديهم تعرض لعنف أسري وأنه فور تلقي البلاغ انتقلت الشرطة للمستشفى لمعاينة المصاب، واتضح بأنه حدث "طفل" يبلغ من العمر 14 عاما وطالب بالمرحلة المتوسطة، مضيفا إلى أنه صدر تقرير طبي يؤكد إصابة الطفل بخدوش متفرقة في

منطقة أسفل الوجه وخدوش واحمرار في الصدر وازرقاق في منطقة حول السرة مع خدوش وتورم أسفل الظهر، وبين أن التقرير أوضح أن مدة شفاء الطفل سبعة أيام لخلوه من الكسور وأن الحدث أفاد بأن من قام بضربه وتعنيفه هو والده.
من جهته أكد الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي أن مستشفى جازان العام استقبل طفلا يبلغ من العمر 14 عاما إثر اعتداء جسدي عليه وبالفحص الطبي اتضح إصابته بخدوش وكدمات بالوجه والبطن والظهر ولا توجد إصابات داخلية وكسور، مبيناً أنه تم معاينته من قبل الأطباء وصرف له العلاج اللازم ومن قبل لجنة الحماية من العنف الأسري والتي خاطبت الجهات المعنية في مثل هذه الحالات.
وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد البهلكي إلى أن العنف ليس حكرا على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة، فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية أصحابه، مبينا أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفا، فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبررا أو فرصة لممارسة عنفه عليه وأن هذا هو مسار الموضوع ببساطة.
وأشار البهلكي إلى أن مراكز الدراسات الاجتماعية مطالبة بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري، مشيرا إلى أن قضية الطفل مازالت تحت البحث والاستقصاء، وتم رصدها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان وستتعامل معها وفق الآليات المتبعة لديها.

• الادعاء العام" تنظر في تعنيف أب لابنه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743764.htm

افتخار باحفين (جازان)
تنظر هيئة التحقيق والادعاء العام في جازان قضية عنف تعرض له فتى في الـ14 من عمره من قبل والده، وكانت شرطة منطقة جازان تلقت بلاغا من مستشفى جازان العام عن وجود حالة عنف أسري ضد فتى، وتشير التحقيقات الأولية إلى أنه تعرض للعنف من والده، ونقل للمستشفى لتلقي العلاج وإبلاغ الجهات ذات الاختصاص لمتابعة حالته التي تندرج تحت العنف.
من جهته، أكد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان الرائد عبدالرحمن الزهراني تلقيهم بلاغا بوجود عنف ضد شاب في 14 من عمره، مبينا أنه جرى إحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام.
بدوره، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي أن العنف ليس حكرا على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة؛ فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية مرتكبيه، لافتا إلى أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفا؛ فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبررا أو فرصة لممارسة عنفه عليه.
وطالب مراكز الدراسات الاجتماعية بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري.
وقال البهكلي: «والقضية الأخيرة التي نحن بصددها مازالت تحت البحث والاستقصاء، وقد رصدناها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان وسنتعامل معها وفق الآليات المتبعة لدينا».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد أن أخذها والدها قسرا

• حقوق الإنسان" في المدينة تعيد رضيعة لوالدتها خلال48 ساعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/29/article_918648.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

أعاد فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، طفلة رضيعة تبلغ من العمر ثلاثة أشهر إلى والدتها بعد أن أخذها والدها قسراً منها، إثر خلافات زوجية نشبت بينهما، وذلك خلال 48 ساعة، في الوقت الذي أكدت فيه المشرفة على فرع الجمعية في منطقة المدينة المنورة، أن بقاء الطفلة في هذه السن بعيداً عن والدتها يعرض حياتها للخطر، ويحرمها من الحق في الحياة والبقاء.

وقالت لـ"الاقتصادية" شرف بنت أحمد القرافي المشرفة على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، إنه في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية لحماية الطفل، حتى إن كان من أحد الوالدين أو الوصي القانوني عليه، وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء، فقد تم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة حول القضية.

وأضافت القرافي أنه تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها، مثمنة في الوقت ذاته للقاضي هذا الإجراء المستعجل الذي اتخذه، ومكن بموجب هذا الأمر من تسليم الطفلة لوالدتها خلال 48 ساعة.

وأشارت القرافي إلى أن جميع الجهات أصبح لديها وعي كامل بأنه في كل الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل، وذلك وفق ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الثالثة، التي انضمت إليها المملكة وأصبحت جزءا من أنظمتها.

من جانبها، أشادت الدكتورة أمل بنت محمد الكفراوي اختصاصية الأمراض النفسية والعصبية، بسرعة الإجراء الذي اتخذته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية بالتعاون معها، والقيام بدورها المهم في إعادة الرضيعة إلى والدتها، مشيرة إلى أن فصل الطفلة عن والدتها في سن الرضاعة يؤثر في نمو العلاقة التي تربط الطفل بأمه من جانب التغذية، إضافة إلى الآثار النفسية التي ستترتب على حياة الطفل في حال طال انفصاله عن والدته، وأضافت أنه ينبغي ألاّ يعرّض الأطفال لمواقف سيئة وقاسية إثر الخلافات التي تنشب بين الأب والأم، مشيرة إلى أن ذلك الأثر والضرر النفسي يمتد إلى الأم، حيث يعرضها إلى حالات من الاكتئاب والتوتر وإحداث فجوة في العلاقة بين الأب والأم، تجعل من عودة الحياة بين الطرفين أمراً صعباً لقسوة التصرف الذي قام به الأب تجاه الطفل وأمه، حيث يعتبر بالنسبة لهما مستقبلياً ذنباً لا يغتفر.

• حقوق الإنسان" تعيد • رضيعة" لوالدتها بعد خلاف • أسري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة - مصلح مطر
تفاعلت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة مع نداء استغاثة سيدة سعودية بإعادة طفلتها الرضيعة إليها بعد أن أخذها والدها بالقوة، وذلك بسبب خلاف عائلي نتج منه طلاقها، وتدخلت جمعية حقوق الإنسان وشرطة منطقة المدينة المنورة والمحكمة الشرعية بإعادة الطفلة الرضيعة إلى حضن أمها خلال 48ساعة.
وأوضحت المشرفة على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي أن الجمعية تمكنت من إعادة طفلة رضيعة تبلغ من العمر ثلاثة أشهر، أخذها والدها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية، مشيرة إلى أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها خطر على حياتها، ما يتسبب في حرمانها من الحق في الحياة والبقاء.
وأضافت: «في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية كافة، لحماية الطفل حتى وإن كان من أحد الوالدين، أو الوصي القانوني عليه، وذلك بموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء، فتم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً عاجلة في إرجاع الطفلة إلى أمها، وإصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها.«
وثمنت القرافي الإجراء القضائي المستعجل، الذي مكن من تسليم الطفلة لوالدتها خلال 48 ساعة، مفيدة بأن الجهات المختصة كافة أصبح لديها وعي كامل بالإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء عملت عليها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة، أم الخاصة، أم المحاكم أم السلطات الإدارية الأخرى بتولية الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.
وأشارت إلى أن تكاتف الجهات المختصة مع عمل الجمعية يأتي وفق ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الثالثة، والتي انضمت إليها السعودية وأصبحت جزءاً من أنظمتها.

سيدة بمحايل تعيش على الصدقات..وأبناؤها يتناوبون على فراش واحد

المصدر: جريدة الوئام الاربعاء 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

محايل عسير: الوئام:
كشفت الناشطة الاجتماعية بمنطقة عسير والمتعاونة بجمعية حقوق الإنسان (فرع أبها) ومشرفة لجنة التنمية الاجتماعية بمحافظة محايل، نورة مروعي عسيري، عن حالة إنسانية جديدة لامرأة مهجورة في إحدى قرى محافظة محايل.
وأوضحت عسيري أنه بعد الاطلاع والبحث والزيارة الميدانية للمواطنة أم عبد الرحمن، تبين أنها مهجورة وتعيش بمعزل عن زوجها ولديها أربعة من الأبناء، أكبرهم في السابعة عشرة من عمره، ومنزلها شبه خاوٍ من الأثاث وبه الكثير من التشققات في الأسقف والأرضيات، ويتبادل أبناؤها المبيت على فراش واحد، بينما تفترش هي الأرض في كثير من الأحيان بين أبنائها لتشعرهم بالأمان.
وقالت أم عبد الرحمن: «منذ سنوات ونحن نعيش بهذه الحالة»، وإنهالا تملك مصدر دخل يعينها ويكفيها الحاجة إلى الناس، وأكدت أن زوجها لا ينفق عليهم ولا يعرفون منه سوى بعض الأرزاق التي تعينهم على الاستمرار في الحياة من حين لآخر.

وتابعت أم عبد الرحمن أنها لا تملك مالا تشتري به أثاثا ولا تستطيع ترميم منزلها ولا حتى إصلاح دورات المياه التي تسببت في زيادة سوء حالتها الصحية، حيث إنها مريضة قلبيا وتقرر لها إجراء عملية جراحية بمستشفى عسير، ولكنها تتردد في الذهاب؛ فقلبها معلق بأبنائها خوفا وشفقة عليهم.
وتساءت الناشطة نورة مروعي عن حق المرأة المهجورة الذي أقرته حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله والتي يحرص عليها ويجعلها أول اهتماماته وهي قضاء حاجات النساء من المطلقات والأرامل والمهجورات التي لم تشمل أم عبد الرحمن، وللأسف حرمت من حقوقها كمواطنة ولا تملك حتى وسيلة نقل للمراجعة والمطالبة بها.
وأشارت عسيري إلى ضرورة حرص الجمعيات الخيرية على الوصول للمحتاجين ومساعدتهم، وخصوصا المتعففين والمتعففات ومنحهم حقوقهم التي قدمتها لهم دولتهم ولم تتجاهلهم فيها، مضيفة أن المدة التي قضوها في البحث التطوعي تؤكد تقصير هذه الجهات دون استثناء، مشددة على ضرورة التكاتف للإبلاغ عن مثل هذه الحالات لتجري معالجتها دون تأخير.

جمعية حقوق الإنسان بالمدينة تعيد طفلة (3 أشهر) لوالدتها

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
www.al-jazirah.com/2014/20141229/ln8.htm

المدينة المنورة - علي الأحمدي:
تمكن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة من إعادة طفلة رضيعة (3 أشهر) لوالدتها بحكم قضائي مستعجل بعد أقل من 48 ساعة من حادثة قيام والد الطفلة بأخذها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية.
أوضحت ذلك المشرفة على فرع الجمعية شرف القرافي، التي أشارت إلى أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها يشكل خطراً على حياتها وقد يحرمها من الحق في الحياة، وقالت: في مثل هذه الحالات لا بد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية السريعة لحماية الطفل، حتى وإن كان من أحد الوالدين أو الوصي القانوني عليه.
وبينت أنه وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء فقد تم التنسيق مع الشرطة، والتي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة وهو ما عهدناه منهم، حيث تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها. وأضافت :»أثمن هذا الإجراء القضائي المستعجل، والذي يشكر عليه القاضي، وقد تم تسليم الطفلة فعلاً لوالدتها».

إمارة جازان تعرب عن أسفها لتنامي حالات العنف الأسري

التحقيق في قضية طفل تعرض لضرب مبرح على يد والده

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008383

جازان - عادل زائري

عادت حالات العنف الأسري للواجهة من جديد، حيث تعرض طفل يبلغ من العمر (14 عاماً) للضرب المبرح على يد والده في جازان، وقد نقل لمستشفى جازان العام يوم الخميس وهو مصاب بجروح متفرقة في جسده.
وقال المتحدث الرسمي ل"صحة جازان" محمد صميلي إن مستشفى جازان العام استقبل طفلاً عمره 14 عاماً إثر تعرضه لاعتداء جسدي، وبالكشف الطبي عليه اتضح إصابته بخدوش وكدمات بالوجه والبطن والظهر ولا توجد إصابات داخلية أو كسور، وتمت معاينته من قبل الأطباء وصرف له العلاج اللازم، مضيفاً أن لجنة الحماية من العنف الأسري قامت بمعاينته ومخاطبة الجهات المعنية.
بدوره، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد البهكلي أن قضية الطفل ما زالت تحت البحث والاستقصاء، وقد رصدت في الفرع وسيتم التعامل معها وفق الآليات المتبعة.
وأردف أن العنف ليس حكراً على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة، فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية أصحابه.
وأفاد البهكلي أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفاً، فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبرراً أو فرصة لممارسة عنفه عليه، لافتاً إلى أن مراكز الدراسات الاجتماعية مطالبة بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري.
ودعت الإمارة في بيان صباح أمس الاثنين المختصين بوزارة الشؤون الاجتماعية والمراكز البحثية والجامعات السعودية إلى دراسة وتحليل دوافع وأبعاد هذه الحالات الطارئة واقتراح الحلول المناسبة لاحتواء هذه الممارسات المرفوضة دينياً واجتماعياً والحد من آثارها السلبية.
من جهتها، أعربت إمارة منطقة جازان عن انزعاجها وأسفها البالغ لتنامي حالات العنف الأسري ضد الزوجات والأبناء والتي تتنافي مع قيم وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والأعراف الاجتماعية السائدة.
وذكر الوكيل المساعد للتطوير والتقنية والمتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعلة أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان يتابع باهتمام سير التحقيقات الجارية بمعرفة الجهات ذات العلاقة بهدف الوقوف على ملابسات قضايا العنف الأسري التي شهدتها المنطقة مؤخراً وتحديد أسبابها، مشيراً إلى أن توجيهات أمير المنطقة بهذا الشأن تقضي باتخاذ الاجراءات النظامية وتطبيق العقوبات المنصوص عليها ضد كل من تثبت ادانته في مثل هذه الوقائع مع التأكيد على تقديم الرعاية الصحية المتكاملة للمعنفين وإخضاعهم لبرامج تأهيلية لمساعدتهم على تجاوز الإصابات الجسدية والمتاعب النفسية.
ودعت الإمارة في بيان صباح أمس الاثنين المختصين بوزارة الشؤون الاجتماعية والمراكز البحثية والجامعات السعودية إلى دراسة وتحليل دوافع وأبعاد هذه الحالات الطارئة واقتراح الحلول المناسبة لاحتواء هذه الممارسات المرفوضة دينياً واجتماعياً والحد من آثارها السلبية.
ويأتي صدور هذا البيان بعد ثلاث حوادث برزت مؤخراً في منطقة جازان وهي تعنيف الطفل "مسلوخ الرأس" على يد والده، والزوجة المغربية التي تعرضت للتهديد من قبل زوجها، وأخيراً تعرض طفل إلى العنف من قبل والده وهو ما يؤكد تزايد حالات العنف الأسري بالمنطقة.

اقتصاديون: رفض الجهات الممولة بعض طلبات الإقراض أمر إداري لا شرعي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008804

جدة - محمد حميدان

في حين يرى جمهور كبير أن البنوك والمصارف ومؤسسات التمويل تميز في تعاملها بالنسبة للإقراض بين منسوبي القطاع العام والخاص وبين المواطن والمقيم النظامي وحتى ما بين شرائح الموظفين أكد ل"الرياض" عدد من

الاقتصاديين المختصين في هذا الجانب أن تحديد من يستحق القرض أو التمويل يدخل ضمن الأمور الإدارية ولا يتعلق بالأمور الشرعية ويعتمد على مدى تقدير الجهة الممولة لمخاطر القرض، إلا أن ذلك لا يمنع من التظلم للجهة ذات العلاقة وهي مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقال الاقتصادي والمشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بجدة الدكتور عمر زهير حافظ أن دراسة حالة وضع طالب القرض أو التمويل الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة مدى قدرته على السداد والبحث في ملفه لدى "سمه" هو عمل تقوم به الجهات الممولة بهدف تقليص حجم المخاطر في الدين الذي ستقرضه ولكن في بعض الحالات والتي هي نادرة وقليلة قد يرفض طلب لعميل مكتمل الاشتراطات ويعطيه النظام الحق في التمويل لسبب غير منطقي كتعامل الموظف المباشر مع الحالة، ونحن في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نتبنى أي حالة من هذا النوع ومستعدون لمخاطبة الجهات الرقابية ذات السلطة على البنوك والمصارف ومؤسسات التمويل في مؤسسة النقد وحثها لمعرفة أسباب المنع بالتفصيل وتصحيح الخطأ إن وجد.

د. محمد القري

بدوره قال عضو الهيئة الشرعية لمؤشر داو جونز للأسهم الإسلامية وعدد من المؤسسات المالية والبنوك الدكتور محمد علي القري أن رفض الجهات التمويلية للأفراد أو غيرهم غالباً ما يكون بسبب قياس تلك الجهات لحجم المخاطر المترتبة على القرض وهو إجراء يعد من الإجراءات الإدارية التي لا تتعلق بالنواحي الشرعية لتلك الجهات الممولة، ومن الطبيعي أن أي شخص يشعر بأنه لم ينل حقا يتيحه النظام له التوجه للجهات الرقابية في مؤسسة النقد لإنصافه.

طلعت حافظ

وكان الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية طلعت حافظ أكد أن البنوك لا تميز في تعاملها بين منسوبي القطاع العام والخاص وتطبق سياستها في منح القروض والمسوغات التي تتيح للعميل الحصول عليها كما وردت في أنظمة قطاع التمويل والتي تشرف وتراقب عليها مؤسسة النقد العربي السعودي التي هي حريصة على ضمان حقوق العميل التي كفلها له نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

د. الثنيان يحاضر عن " رؤية حول التعليم" في منتدى العمري

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007258

يستضيف "منتدى العُمري الثقافي" د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الثنيان، الأمين العام لمؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، ونائب رئيس مجلس أمناء جامعة الأمير سلطان الأهلية، وكيل وزارة التربية والتعليم - سابقاً - في محاضرة بعنوان: "رؤية حول التعليم" يديرها الدكتور عبدالعزيز بن عثمان الفالح، مدير مكتب التربية والتعليم بشمال الرياض سابقاً، وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وذلك مساء غد السبت بعد صلاة العشاء بمقر المنتدى بحي الفلاح بمدينة الرياض.

تشديد على تحويل فائض الإيرادات لحساب احتياطي الدولة ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى

صدور ثلاثة مراسيم تفصيلية حول توزيع بنود الميزانية العامة للدولة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007224

الرياض – واس

صدرت أمس ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1436 / 1437هـ، وفيما يلي نصوص المراسيم:

المرسوم الأول: بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على المواد (72, 73, 76, 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ، وبعد الاطلاع على المواد (25, 26, 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) بتاريخ 3 / 3/ 1414هـ، وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) بتاريخ 12 / 4 / 1407هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجَدِي من كل عام، وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / 46325) بتاريخ 10 / 9 / 1425هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424 / 1425هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 227) بتاريخ 16 / 7 /1426هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425 / 1426هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 149) بتاريخ 11 / 11 / 1427هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426 / 1427هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 177) بتاريخ 21 / 11 / 1428هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1427 / 1428هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 1) بتاريخ 3 / 1 / 1433هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1432 / 1433هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 18) بتاريخ 17 / 2 / 1434هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة

المالية 1433 / 1434ه، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (260) وتاريخ 1 / 8 / 1434ه القاضي بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (153) وتاريخ 17 / 4 / 1435ه، وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية 1436 / 1437ه، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (131) بتاريخ 3 / 3 / 1436ه.

رَسَمْنَا بما هو آت:

أولاً: تُقَدَّر إيرادات الدولة للسنة المالية 1436 / 1437 بمبلغ 715.000.000.000 ريال، وتُعْتَمَد مصروفاتها للسنة المالية 1436 / 1437 بمبلغ 860.000.000.000 ريال.

ثانياً تُسْتَوْفَى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتُوْدَع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً: تَفْوِيْض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع المُمَوَّلَة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1424 / 1425 و1425 / 1426 و1426 / 1427 و1427 / 1428 و1432 / 1433 و1433 / 1434 و 1434 / 1435) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ / س / 46325) بتاريخ 10 / 9 / 1425ه والأمر الملكي رقم (أ / 227) بتاريخ 16 / 7 / 1426ه والأمر الملكي رقم (أ / 149) بتاريخ 11 / 11 / 1427ه والأمر الملكي رقم (أ / 177) بتاريخ 21 / 11 / 1428ه، والأمر الملكي رقم (أ / 1) بتاريخ 3 / 1 / 1433ه، والأمر الملكي رقم (أ / 18) بتاريخ 17 / 2 /1434ه.

رابعاً: تُصْرَف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.

خامساً: يحوّل ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا.

سادساً: تفويض وزير المالية بالتحويل من حساب احتياطي الدولة أو الاقتراض لتغطية عجز الميزانية.

تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات السنوات المالية الماضية تخصص 56.79 مليار ريال في الميزانية العامة لـ27 جامعة في مختلف مناطق المملكة

سابعاً: أ - تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بَيْنَهُ والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ب - تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.

ج - تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما يُنْقَل إلى أي بند أو برنامج أو يضاف إلى أي منهما عن نصف اعتماده الأصلي، فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د - تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ه - تتم المناقلات بين الوفورات المتحققة في تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة بشرط ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) في المئة من التكاليف الكلية المعتمدة له.

و - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب (الثالث) وما يزيد عن (10) في المئة من التكاليف المعتمدة للمشاريع في الباب (الرابع) بقرار من وزير المالية.

ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصِّصَ له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرَتِّب التزاماً على سنة مالية مُقْبِلَة باستثناء ما يلي:

أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدَوْرِي كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يَتَكَرَّر رَصْد اعتمادات سنوية لها.

ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويُتَّخَذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يُرْتَبَط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شَرِيْطَة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع.
عاشراً: إذا ظَهَرَ خلال السنة المالية 1436 / 1437 أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المُقَرَّر تَعَيَّنَ عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مُبَرَّرْ، وإلا جَازَ لوزير المالية أو من يُنِيْبُه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1436 / 1437ه.
حادي عشر: تُعْتَمَد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صَدَرَت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العُليا للتنظيم الإداري.
ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.
ثالث عشر: أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتَب خلاف ما هو معتمد بالميزانية.
[الأمير سلمان بن عبدالعزيز مترئساً الجلسة]
الأمير سلمان بن عبدالعزيز مترئساً الجلسة
ب- يُسْتَثْنَى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تُحْدَث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.
ج - لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرُتَب المعتمدة بالميزانية.
د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.
ه - يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.
رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة.
خامس عشر: يُصْدِر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يَخُصُّه - تنفيذ مرسومنا هذا.
عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
المرسوم الثاني: بِعَوْنِ الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على المواد (72, 73, 76, 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ 27 / 8 / 1412ه، وبعد الاطلاع على المواد (25, 26, 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) بتاريخ 3 / 3 /1414ه، وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) بتاريخ 12 / 4 /1407ه الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجَدِي من كل عام، وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / 46325) بتاريخ 10 / 9 / 1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424 / 1425ه، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 227) بتاريخ 16 / 7 / 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425 / 1426ه،
وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 149) بتاريخ 11 / 11 /1427ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426 / 1427ه، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 18) بتاريخ 17 / 2 /1434ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433 / 1434ه، وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1436 / 1437ه، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (132) بتاريخ 3 / 3 / 1436ه.
رَسَمْنَا بما هو آت:
أولاً: تُقَدَّر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1436 / 1437 بمبلغ 38.251.598.000 ريال.
ثانياً: تُقَدَّر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1436 / 1437 بمبلغ 5.545.430.000 ريال.
ثالثاً: يُعْتَمَد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره 32.706.168.000 ريال.
رابعاً: تُصْرَف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية.
خامساً: تَسْتَوْفِي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك.

سادساً: تَسْرِي على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م / 21) بتاريخ 3 / 3 / 1436ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1436 / 1437ه.
سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية.
ثامناً: يُصْدِر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية -كل فيما يخصه- تنفيذ مرسومنا هذا.
عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
المرسوم الثالث: بِعَوْنِ الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على المواد (72 , 73, 76, 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ 27 / 8 / 1412ه، وبعد الاطلاع على المواد (25, 26, 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) بتاريخ 3 / 3 / 1414ه، وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) بتاريخ 12 / 4 / 1407ه الذي يَنُصَّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجَدِي من كل عام، وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ / س / 46325) بتاريخ 10 / 9 /1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424 / 1425ه، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 227) بتاريخ 16 / 7 / 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425 / 1426ه، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 149) بتاريخ 11 / 11 / 1427ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426 / 1427ه، وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1436 / 1437ه، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (133) بتاريخ 3 / 3 / 1436ه.
رَسَمْنَا بما هو آت:
أولاً: تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1437/1436 وفقاً للتالي:
1- تُقَدَّر إيرادات المؤسسة العامة للموانىء بمبلغ 3.850.000.000 ريال، وتُعْتَمَد مصروفاتها بمبلغ 1.840.787.000 ريال.
2- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ 28.478.000.000 ريال، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.
3- تُقَدَّر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ 2.916.705.000 ريال.
4- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ 15.574.841.000 ريال.
5- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ 1.657.108.000 ريال.
6- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة النقل العام بمبلغ 57.000.000 ريال.
7- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ 8.392.943.000 ريال.
8- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ 390.030.000 ريال.
9- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ 341.600.000 ريال.
10- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ 8.610.042.000 ريال.
11- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ 5.964.984.000 ريال.
12- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ 1.357.566.000 ريال.
13- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ 4.146.920.000 ريال.
14- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ 1.046.950.000 ريال.
15- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ 2.296.690.000 ريال.
16-تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ 2.902.402.000 ريال.
17- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ 3.250.771.000 ريال.
18- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ 2.354.690.000 ريال.
19- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ 2.604.821.000 ريال.
20- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ 2.102.730.000 ريال.
21- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة جازان بمبلغ 1.747.985.000 ريال.
22- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ 1.464.720.000 ريال.

23- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة حائل بمبلغ 1.389.730.000 ريال.
24- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ 1.363.111.000 ريال.
25- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ 1.017.751.000 ريال.
26- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة نجران بمبلغ 1.224.141.000 ريال.
27- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ 1.030.380.000 ريال.
28- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ 2.685.780.000 ريال
29- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ 3.143.295.000 ريال.
30- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بمبلغ 1.340.170.000 ريال.
31- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ 1.038.970.000 ريال.
32- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ 1.112.560.000 ريال.
33- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الجامعة السعودية الإلكترونية بمبلغ 385.910.000 ريال.
34- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة جدة بمبلغ 440.190.000 ريال.
35- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة حفر الباطن بمبلغ 409.013.000 ريال
36- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات جامعة بيشة بمبلغ 366.778.000 ريال.
37- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ 5.274.430.000 ريال.
38- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ 2.407.528.000 ريال.
39- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ 664.008.000 ريال.
40- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ 7.027.584.000 ريال.
41- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ 2.144.100.000 ريال.
42- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات العسكرية بمبلغ 3.551.400.000 ريال.
43- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ 279.679.000 ريال.
44- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ 814.280.000 ريال.
45- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ 926.000.000 ريال.
46- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ 1.167.230.000 ريال.
47- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ 3.156.063.000 ريال.
48- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ 15.531.577.000 ريال.
49- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ 141.940.000 ريال.
50- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ 662.950.000 ريال.
51- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ 566.247.000 ريال.
52- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ 597.569.000 ريال.
53- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات هيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ 1.976.884.000 ريال.
54- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات وكالة الأنباء السعودية بمبلغ 263.382.000 ريال.
55- تُقَدَّر إيرادات وتُعْتَمَد مصروفات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بمبلغ 52.700.000 ريال.
56- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة تقويم التعليم العام بمبلغ 73.400.000 ريال.
57- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة تنمية الصادرات السعودية بمبلغ 95.825.000 ريال.--
ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.
ثالثاً: تُسْتَوْفَى الإيرادات وتُصْرَف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.
رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تَسْرِي على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (3, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م / 21) بتاريخ 3 / 3 / 1436ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1437/1436.
خامساً: يُصْدِر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة -كل فيما يخصه- تنفيذ مرسومنا هذا.

الفساد.. شيطان اجتماعي ترجمه الشفافية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
http://www.al-madina.com/node/578195

تحرير - جابر المالكي، سعود العيد - الرياض، جدة

تؤكد التقارير التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية كل عام أنه لا توجد دولة في العالم تخلو من قضايا الفساد بشتى أنواعه، ولكن تكمن العبرة في مدى حرص تلك الدول على مكافحة هذا الفساد بكل أنواعه، ومنا تتخذه من خطوات وإجراءات للحد منه ومحاربته.

وفي هذا الإطار كان قرار خادم الحرمين الشريفين بتأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» ليضع نظاما صارما وقويا لمراقبة كافة الإدارات والجهات الحكومية، لقطع دابر تلك الظاهرة السلبية، بل وكشف مصادرها، ومنع أسبابها إجتماعيا وإداريا وتشريعيا. ومن هنا جاء اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بقرار مجلس الوزراء عام 1432هـ، لتترجم الإرادة السياسية لحكومة خادم الحرمين الشريفين، والرغبة الجادة من القيادة على ضرورة التحري عن الفساد، والوقوف على أسبابه، وتبيين مصادره، وملاحقة مرتكبيه، واسترداد العوائد المالية الناجمة من تلك الممارسات.

وفي هذا التحقيق، حرصت «المدينة» على توضيح أبرز المهام التي تقوم بها هيئة نزاهة، وهي مازالت في سنواتها الأولى، تخطو بثبات على طريق تأسيس مبدأ الشفافية، وتكريس قيمة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع، وما الذي استطاعت تحقيقه في هذا الاتجاه، وما اعتراها من قصور يجب أن تكمله؟ تلك التساؤلات وغيرها الكثير نتعرف على إجابات لها عبر التحقيق التالي.

«نزاهة»: مكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح تحظى بدعم سياسي قوي

يقول محمد بن عبدالله الشريف معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن المملكة بادرت في عقود مضت إلى سن أنظمة عديدة، حددت فيها جرائم الفساد، وما تبع ذلك من إحداث الأجهزة الرقابية والتحقيقية.

والمتمعن في أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ووسائلها، والمهام والاختصاصات الواردة في تنظيم الهيئة، يلحظ شموليتها وتكامل دور الهيئة مع أدوار الجهات الرقابية الأخرى.

ويوضح الشريف أن ظاهرة الفساد تشمل جرائم متعددة، مثل الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه او تبديده او اساءة استعماله، غسيل الاموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، والغش التجاري، وغيرها.. وتشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية او نظامها السياسي إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره. ويوجد بصور مختلفة ومتابينة في جميع النظم السياسية فالفساد يعد ظاهرة دولية وعامل قلق للمجتمع الدولي.

ويشير إلى أن ظاهرة الفساد تعد ظاهرة مركبة تختلط فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولذا تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الأسباب عدم اتساق الانظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة. وللفساد آثار سلبية متعددة اهمها التأثير السلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها ويبدد الموارد والامكانات ويسيء توجيهها ويعوق مسيرتها كما يضعف فاعلية وكفاية الاجهزة ويتسبب في خلق حالة من التذمر والقلق.

مضيفا أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة اسبابها وتعاون الاجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وارساء المبادئ والقيم الاخلاقية للادارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية. ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي.

الشورى يطالب بقاعدة بيانات وطنية

وتصنيف للفساد وتحليله

طالبت لجنة حقوق الانسان والعرائض بمجلس الشورى هيئة مكافحة الفساد المسارعة إلى انشاء قاعدة بيانات وطنية تتضمن المعلومات والبيانات والاحصائيات المتعلقة بالفساد وتصنيفها وتحليلها.
واكدت اللجنة في تقرير لها حصلت «المدينة» علي نسخة منه على هيئة مكافحة الفساد وضع الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الاموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد ومتابعة ذلك بالاضافة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لتنظيمها بما يضمن تمكين منسوبيها من القيام بمهامهم وعلى الجهات المسمولة باختصاصات الهيئة كافة تنفيذ ما نص عليه تنظيم الهيئة والاوامر السامية ذات الصلة.
وقالت اللجنة انه يجب على الهيئة تفعيل عضوية انظمام المملكة الى اتفاق انشاء الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بما يضمن التدريب الفعال لمنسوبي الهيئة والجهات الحكومية الاخرى، واشارات اللجنة انه يجب على الهيئة وضع مؤشرات لقياس الاداء للجهات الحكومية مع ربطها باهداف واختصاصات الهيئة ولاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وانتقدت اللجنة الهيئة من خلال ملاحظه عليها انها تكتفي بتوصيف المشكلة والتوجه بالامل من تلك الجهات وحيث ان اللجنة ترى انه يجب على الهيئة من جهتها ان تتخذ الاجراءات اللازمة وفقا لنظامها حيال هذه الصعوبة غير انه في الوقت نفسه لا يمكن اغفال ان الهيئة كما رود في تقريرها تقوم بجهود في الرفع عن هذا الى المقام السامي الا انها مع ذلك مازالت في تقريرها تشكو من عدم تحقق ما تطالب به مرارا او تسعى اليه من دعمها الالزام الجهات المشمولة باختصاصاتها بتنفيذ ما نص عليه تنظيمها بصفة عامة وكذلك الاوامر السامية ذات الصلة وذلك من جوانب مختلفة.
وبينت اللجنة ان الهيئة قدمت سردا للقضايا الفساد في المملكة ولا يجود بيانات واضحة حوال ما الت اليه الاجراءات في هذا الشأن ولما كان ذلك من اختصاصات الهيئة.
وأكدت اللجنة ان هناك تدني واضح في جهود الهيئة في مباشرة استرداد الاموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد مع الجهات المختصة وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات وتدابير لضمان تحقيق هذا الهدف. واوضح رأي اللجنة ضرورة التأكيد على الاسراع في البت في قضايا الفساد وذلك تنفيذ لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من سرعة البت في هذه القضايا لاهمية ذلك في رد الفاسدين وإعلان هيبة الدولة وسلطتها وتؤكد عزمها على مكافحة الفساد.
الغيث: غلاء المناقصات وضعف تنفيذها وقلة جودتها 3 عوامل للفساد
في حين أوضح عضو مجلس الشورى وقاضي محكمة الاستثمار العربية وخبير الفقه والقضاء بجامعة الدول العربية الشيخ عيسى الغيث ان الفساد في اللغة العربية هو عكس الصلاح وهو الذي يجب على كل انسان ان يقوم بي مقاومته واستجلاب الصلاح اما في الشريعة الاسلامية فانه يشمل كل مابه ضرر بالناس لقوله تعالي (ولا تبغوا الفساد في الارض) والفساد يشمل الارهاب وامور الاضرار بالناس وأمور عدة لها علاقة بالفساد سوا الفساد تجاة دينهم او تجاة انفسهم أو تجاه عقولهم او تجاه اعراضهم او تجاه اموالهم وهي الظرورات الخمس التى اوجبت الشريعة الاسلامية حمايتها.
اما فيما يعني مكافحة الفساد فهو يقصد به الفساد المالي والاداري ولكنه لا يشمل الفساد الاخلاقي او الفساد السياسي «الخروج عن ولي الامر» أو الامني «الارهاب» أو الفساد الاقتصادي «التضخم والاحتكار».
فهيئة مكافحة الفساد تعني بالفساد المالي والاداري فنحن في دولة حديثة والاسلام يدعو الى ذلك فهي مختصة بجوانب معينة. في حين نحن لا نقدر ان نحدد اذا ماكان الفساد في تنامي أو خلاف ذلك ولكن نسلم بوجود الفساد، فالفساد موجود في كل زمان وكل مكان بطول التاريخ او بعرض الجغرافيا، وهذا أمر معروف ولا يمكن ان يقضي على الفساد مئة بالمئة لانه من السنن الكونية ان يبقي الخير والشر في صراع. فبتالي لا أحد يستطيع ان يستهدف القضاء على الفساد مئة بالمئة ولكن يستهدف القضاء على غالب الفساد. وقد يكون اسباب تنامية في ظروف معينة الى نقص الوازع الديني وعدم الرقابة الكافية وعدم العقوبة الرادعه واسباب عدة تدعو الى تفشي الفساد. وينبغي مكافحة الفساد من عدة نواحي الناحية الشرعية وتعزيز الوازع الديني والجانب القانوني بالمتابعة والدقه في الرقابة ومن الناحية القضائية العقوبة الرادعة والسريعة ونحو ذلك.
ويضيف: أن مكافحة الفساد تحتاج إلى وضوح وشفافية وقوة في عملها، حيث اعتقد ان الفساد يقوم على ثلاث عوامل ان اجتمعت فتلك ظلمات فوق ظلمات؛ الفساد الاول ارتفاع اسعار المناقصات، والفساد الثاني ضعف تنفيذها، والفساد الثالث ضعف الجودة، حيث انه لا يمكن تبرير سوء تنفيذ المشاريع المتعثرة، حيث ان عندنا نجد ان مشاريع القطاع الخاص اكثر جودة من بعض المشاريع الحكومية في حين ان في اوروبا مثلا وفي امريكا المشاريع الحكومية اكثر جودة من المشاريع الاخرى لان الحكومة هي القائمة عليه، وهناك متابعة ومراقبة.

حيث ان هيئة مكافحة الفساد خاف منها الوزارء حين انشئت، واليوم أصبح يتلاسن معها موظف بسيط في أي بلدية. فيجب ان تكون لها انياب ومخالب على الفساد ليكون لها قيمة وقوة امام الفساد، حيث انني مع عقوبات التشهير بالفساد وفقآ لقانون واضح لذلك. حيث ان مسمي النزاهه هي الشفافية ويجب ان تعلن الهيئة عن عملها في عدد قضاياها التى نظرت وعدد القضايا التى صدرت أحكام بها. فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في عمل هيئة مكافحة الفساد.

الزايدي: من يمارسون الفساد أخطر على المجتمع ممن يمارسون الإرهاب

يقول عضو هيئة حقوق الانسان وعضو مجلس الشوري السابق سليمان الزايدي ومدير إدارة التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة سابقآ في حديثة لـ»المدينة»: أن من يمارسون الفساد هم أخطر على المجتمع ممن يمارسون الإرهاب لأن من يمارسون الإرهاب أعداء مكشوفون معروفون، أما من يمارسون الفساد فهم أناس منحوا الثقة، ثقة ولي الأمر وثقة المجتمع، وهم غالبا على درجة عالية من الوعي والخطر الذي يأتي من جهتهم يكمن في كونهم يمارسون الفساد المقيت المميت من خلال الثقة والامانة المسؤلية النفوذ فهم مخادعون يحملون لبوس الصلاح والوطنية تضليلا مما مكنهم من خداع المجتمع بحركتهم البهلوانية ظنا منه بأن الثقة التي أعطيت لهم لخدمة من الوطن والمواطن تؤدى على صورتها الصحيحة في حين أن رائحة فسادهم فاحت وزكمة النفوس والارهاب وجد عندهم وفيهم مبررا لمشغله البغيض ومتكأً للإفساد في الارض وقتل الأنفس البريئة.

إن أبواب القضاء المفتوحة اليوم حرية بكشف الفساد ومن يمارسه والجهة التي يجثم الفساد على صدرها دون الرجم بالغيب بل بالوثائق المعتبرة في دوائر التقاضي.

ويضيف الزايدي: مبادئ ومؤسسات حقوق الإنسان عنصران جوهريان من عناصر الاستراتيجيات الناجحة والمستدامة لمكافحة الفساد.

فمن المرجح أن تنجح جهود مكافحة الفساد عندما تتناول الفساد باعتباره مشكلة نظام وليس مشكلة أفراد. والمواجهة الشاملة للفساد تتضمن مؤسسات فعالة، وقوانين ملائمة، وإصلاحات لتحقيق الحكم السديد، وكذلك إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في العمل لمكافحة الفساد.

كما أن المعركة ضد الفساد، شأنها في ذلك شأن المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان، فكثيراً ما تكون عملية طويلة الأجل تتطلب الكثير من الجهد من الدولة لاجتثاثه، والشفافية والمساءلة مبدآن من المبادئ الرئيسية لنهج للتنمية يرتكز على حقوق الإنسان، وهما أيضاً عنصر جوهري لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد.

د.الزمزمي: يجب إدراج التقصير في المهام الوظيفية ضمن أنواع الفساد

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني والدكتور في القانون الدولي إبراهيم الزمزمي في حديثة لـ»المدينة»: لا شك أن الفساد الإداري أو المالي ظاهرة قديمة لا تقتصر على مجتمع بعينه وأسباب إنتشاره متشابهة تقريباً في معظم المجتمعات وتكمن خطورة الفساد في تأثيره القوي على الإقتصاد، لذا نجد أن الحكومات تسعى إلى مكافحة الفساد بشتى الطرق والوسائل، وذلك عن طريق سن التشريعات والأنظمة لمكافحته وتفعيل الدور الرقابي لأجهزة الدولة للسيطرة عليه، وظاهرة الفساد تشمل جرائم متعددة على سبيل المثال: الرشوة وإستغلال النفوذ، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه او تبديده او اساءة استعماله ، غسل الاموال، التزوير، الغش التجاري.. إلى غير ذلك، وأرى أن هناك صورة أخرى من مظاهر الفساد لا تقل خطورة عن ما سبق ذكره وهي التقصير في أداء المهام الوظيفية لما يترتب عليه من إهدار لأموال الدولة ومواردها، ولا شك أن ملاحقة الفساد هي مسئولية الجميع، وتعتبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) هي المسئول الأول عن ملاحقة الفساد وكشف المفسدين ولكي تقوم الهيئة بهذا الدور المنوط بها لابد أن تتكاتف وتتعاون معها أجهزة الرقابة المركزية وأجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والمصالح الحكومية وملاحقة الفساد يتطلب التعاون بين هذه الأجهزة والمواطن بالتبليغ دون خوف أو تردد، هذا ويمكن التبليغ عن طريق إرسال البلاغ إلى عنوان (نزاهة) أو بالفاكس أو الإبلاغ عن طريق «خدمة البلاغات» في الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ويضيف د.الزمزمي: تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد الإداري والمالي، ولعل أهمها بصفة عامة هو عدم تطوير الأنظمة وضعف الدور الإعلامي في التوعية بمخاطره وضعف أجهزة الرقابة ، لذا لابد من تفعيل حقيقي لدور الهيئات الرقابية وسرعة البت في قضايا الفساد، ولعل أفضل الطرق لمكافحة الفساد هي توعية المجتمع وتبصير المواطنين بأساليب مكافحته من خلال حملات التوعية والتركيز على تعريف مفهوم الفساد وصوره وآثاره على الفرد والمجتمع، ومن هذا المنطلق أطالب الجهات المعنية بإستحداث بعض الوسائل التي تساعد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد والحد منه والسيطرة عليه وذلك من خلال إنشاء مكتب لمكافحة الفساد في كل مصلحة حكومية أو وزارية يكون تابع للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) لمراقبة هذه المصالح الحكومية وتلقي شكاوى المواطنين في حينه والتعامل معها فوراً، كما أطالب بضرورة إنشاء تطبيق خاص بها في المواقع الإلكترونية السريعة أسوة بنهج وزارة التجارة وأمانة جدة على سبيل المثال للتيسير على المواطنين في التواصل معها.

ولا شك أن هناك بعض نقاط الخلل في الدور الرقابي، فإن تعدد الجهات الرقابية وتداخلها وضعف التنسيق والتعاون بينها وبين غيرها من الجهات الحكومية يحد من جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي، فلابد من إستحداث أساليب إدارية جديدة لهذه الأجهزة وأنظمتها ولوائحها التنفيذية تساعدها في القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وهذا لا ينقص من دور مكافحة الفساد لدينا إلا أننا نرى الضرورة في تكثيف تلك الجهود الرقابية بالتطوير الملائم مع الوقائع بالسرعة اللازمة.
ولابد أن نذكر أن أبسط حقوق المتضرر من الفساد هي إتخاذ الوسائل الكافية لمقاومته وذلك عن طريق إبلاغ الجهات ذات الإختصاص عن عمليات وممارسات الفساد ومساعدة هذه الجهات في كشفه وضبط الفاسدين والمواطن هو الجندي الأول لحماية الحقوق كونه على أرض الواقع وهو من يلامس مواضع الخلل والتعقيد وصولاً لصورة الفساد، ويحق للمتضرر اللجوء إلى القضاء لتعويضه عما أصابه من أضرار.
د.الأبادي: صلاحيات الهيئة قادرة على صد الفساد بسلطة النظام
في حين قال المحامي الدكتور ابراهيم الابادي عضو هيئة التحقيق والادعاء سابقا والمحامي والمستشار القانوني في حديثه لـ«المدينة» ان العقوبات والجزاءات المقررة لمحاربة والحد من الفساد كافية لمواجهته والحد منه والمهمة الاكبر القت على عاتق هيئة مكافحة الفساد حيث أوضحت المادة الرابعة من نظام هيئة مكافحة الفساد أن تتعاون الجهات الرقابية المختصة مع الهيئة في مجال عملها بما يحقق تكامل الأدوار واتساقها في سبيل تنفيذ اختصاصات كل منها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وأكدت المادة الخامسة بأن على الجهات الرقابية تزويد الهيئة بأي ملحوظة مالية أو إدارية تدخل ضمن اختصاصاتها، وأكدت على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة والجهات الخاصة المتعاقدة معها تزويد الهيئة بكل ما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات تتصل بأعمالها وتزويدها بالمشاريع المعتمدة لديها وعقودها وعقود التشغيل والصيانة، وكذلك تمكين منسوبي الهيئة من تأدية مهامهم وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها بالإضافة إلى الرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها وإفادتها بما اتخذ حيالها.
فبكل ذلك لا تجد ان هناك ضعفا في صلاحيات الهيئة فهي قادرة بسلطة النظام ان تحد وتصد من تماديه. وأضاف: هناك العديد من الحقوق التى يحفظها النظام والقانون لمن طالهم اضرار الفساد ايى كان، منها حقوق قانونية وحقوق شرعية بالاضافة الى الحق العام الذي لا يسقط عن من يستسهل التمادي بالشر تجاه مصالح الوطن والمواطن.

من خلال ورقة وجهتها لهيئة حقوق الإنسان وحصلت عليها..

"الداخلية": عادات وتقاليد تعيق تطبيق أنظمة الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007693

الرياض - أسمهان الغامدي
علقت وزارة الداخلية ممثلة بالأمن العام الجرس على العادات والتقاليد في عدم تطبيق نظام الحماية من الإيذاء في المملكة وذلك لأن بعض تلك العادات بيئة مناسبة لحالات الاعتداء ومقاومة جهود الحماية والعلاج والتأهيل, إلى جانب صعوبة وصول المختصين لبعض الحالات في الوقت المناسب أو التواصل معها لبعد المسافة أو وعورة الطرق
كما أرجع مدير إدارة حقوق الانسان الرائد سعيد فرج المري بالأمن العام معوقات تطبيق نظام الحماية من الإيذاء إلى أن بعض المختصين بحاجة إلى تطوير في الإلمام بما نص عليه في النظام ولائحته التنفيذية, إضافة إلى قلة الإحصائيات التفصيلية الدقيقة عن حالة الايذاء بالمملكة وجهود الحماية منه, وقلة الوعي بالنظام لدى بعض المواطنين والمقيمين.

وأبان في (ورقة أعدها لهيئة حقوق الإنسان وحصلت "الرياض" على نسخة منها) أن الأمن العام استقبل خلال العام المنصرم أكثر من 2042 بلاغا عن حالات تعرضت للايذاء وقد تم التعامل مع تلك البلاغات وفقا لمقتضيات نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية, ويخضع الأمن العام سنويا أكثر من 160 ضابطا وفردا من جهات الأختصاص بالأمن العام لأكثر من 8 دورات لحقوق الانسان في البرنامج التدريبي السنوي للأمن العام تتضمن موضوعاتها العلمية الحماية من الإيذاء والعنف الأسري

واعتمدوا كذلك برامج تدريبية أخرى يعقدها الأمن العام لمنسوبيه كبرامج حقوق المتهم والمبادئ القانونية لأعمال رجال الأمن العام والحقوق المدنية والإجراءات الجزائية

وزاد المري أن الداخلية تتعاون مع ثمان جهات حكومية رسمية لتفعيل نظام الحماية من الإيذاء ممثلة في (وزارة الشؤون الاجتماعية, وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام, هيئة حقوق الانسان, وزارة التربية والتعليم, وزارة الصحة, برنامج الأمان الأسري, اللجنة الوطنية للطفولة, الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان).

الرائد سعيد المري: أكثر من 2042 بلاغاً عن حالات تعرضت للإيذاء خلال عام

والأمن العام يتفاعل مع ثماني جهات حكومية لتفعيل أنظمة الحماية من الإيذاء

ورفعت إدارة حقوق الانسان بالأمن العام لجهة المختصة بضرورة ايجاد قاعدة بيانات موحدة لحالات الإيذاء والحماية منه, والتحديث المستمر لما تتضمنه المواقع الالكترونية للجهات المختصة بالحماية من الإيذاء من بيانات ومعلومات متعلقة بالايذاء والحماية منه, إلى جانب تطوير الآليات الحالية من حيث ساعات العمل المحددة لاستقبال البلاغات وآليات التعامل معها, وتكثيف ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة بين مختصي جهات الاختصاص لمزيد من إثراء المعارف وتبادل الخبرات وكذا التدريب على رأس العمل, مع التوسع والاستمرار في توعية الجمهور بنظام الحماية من الإيذاء وآلياته.

وأشار الرائد المري إلى أن الداخلية ممثلة في الأمن العام قد رصدت أكثر سبع آليات للحماية من الإيذاء بالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص واللجان المعنية بالحماية من الايذاء, فتم استحداث إدارة لحقوق الإنسان بالأمن العام, وأقسام لحقوق الإنسان بالمناطق للمساهمة في تكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني, وعضوية الأمن العام في لجان الحماية الإجتماعية وعددها 17 لجنة في مناطق المملكة ومحافظتها ذات الكثافة السكانية, وتخصيص الرقم 999 لتلقي البلاغات.

وأكد المري إلى صلاحيات دوريات الأمن ودوريات شرط المحافظات ودورها عند رصد أو مشاهدة أي حالة إيذاء, واستقبال البلاغات من خلال مراكز ومخافر الشرط المنتشرة في جميع أنحاء المملكة ومباشرتها, وتتولى الحماية منه وفقا لآلية العمل المنصوص عليها في نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية, ومركز عمليات الأمن العام الذي يتولى تمرير البلاغات من خط مساندة الطفل (11611111) لجهات الاختصاص بالأمن العام للحماية من الايذاء ومتابعتها.

يذكر أن المملكة كغيرها من دول العالم والمجتمعات الإنسانية الأخرى التي تولي العناصر الأضعف في مجتمعاتها حماية – تولي اهتماما نوعيا ورعاية خاصة بحماية تلك الفئات من حالات الإيذاء بأنواعها وأشكالها, الواقعة منها أو موشكة الوقوع, وكذا بذل الجهود المضاعفة للوقاية والعلاج والتأهيل, مستمدة ذلك من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء, والقيم الإنسانية الرفيعة التي أكدتا عليها, واستنادا على ما جاء في نظام الحماية من الايذاء ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح المرعية المتعلقة بذات الجانب.

إضاءات حول " حقوق الإنسان" في ديوانية الأطباء

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4037545

اليوم - الخبر

يحل عضو مجلس هيئة «حقوق الإنسان» المشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله بن صالح السهيل، الليلة ضيفا على «ديوانية الأطباء» في جلسة بعنوان «إضاءات حول هيئة حقوق الإنسان.. فرع المنطقة الشرقية أنموذجاً».

وتقام الجلسة التي تأتي ضمن لقاء الديوانية السابع عشر عند الساعة الثامنة مساء اليوم «الثلاثاء»، في منزل رجل الاعمال عبدالعزيز بن علي التركي بحي الهدا في الخبر، وتم توجيه الدعوة الى لفيف من الاطباء ورجال الاعلام والمهتمين بمجال حقوق الانسان لحضور اللقاء والمشاركة في المناقشات.

هيئة حقوق الإنسان بالشرقية تفعل اليوم العالمي للإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037626

واس - الخبر
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية غداً, محاضرة بعنوان " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .. المفهوم والتنفيذ " بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة، وذلك في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية " سايتك ".
وأوضح عضو مجلس الهيئة المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل، أن المحاضرة تهدف إلى التعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتاريخها والأسس التي قامت عليها, ونطاق الحقوق التي تناولته, وآليات تنفيذ ورصد الاتفاقية، وما يمكن أن تضيفه الاتفاقية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, مبيناً أن المحاضرة تأتي امتداداً للدور الذي تقوم به الهيئة للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وآليات عملها.رقية غداً, محاضرة بعنوان " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .. المفهوم والتنفيذ " بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة، وذلك في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية " سايتك ".
وأوضح عضو مجلس الهيئة المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل، أن المحاضرة تهدف إلى التعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتاريخها والأسس التي قامت عليها, ونطاق الحقوق التي تناولته, وآليات تنفيذ ورصد الاتفاقية، وما يمكن أن تضيفه الاتفاقية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, مبيناً أن المحاضرة تأتي امتداداً للدور الذي تقوم به الهيئة للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وآليات عملها.

2000 سرير جديد لـ"5" مستشفيات

صحة حائل منسية منذ ربع قرن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744059.htm#

متعب العواد (حائل)
في الوقت الذي يرى مراجعو المشافي في حائل أن المرافق الطبية في المنطقة بحاجة إلى روشتة علاجية عاجلة، خلافا لما تعلنه وزارة الصحة بتفعيل الخدمات الطبية وترقيتها، تشهد المستشفيات في المنطقة نقصا حادا في الأطباء الاستشاريين، وزحاما في المواعيد، وقلة في الكوادر المؤهلة، وتعثر بعض المشاريع الصحية ثم طول المواعيد.

ويرى كثير من المراجعين أن الخدمات التي تقدمها المستشفيات لا تتواءم أبدا مع الإمكانات الكبيرة التي وفرتها الدولة للقطاع الصحي، وهو أمر يتطلب من مديري الشؤون الصحية مراجعة الأداء واستئصال الأمراض الطارئة والبدء حالا في دفع الأداء إلى الأمام.

يقول مشعل السبهان: الخدمات الطبية في مستشفى الملك خالد بحائل ليس لها وجود، بل الكل يخاف من الذهاب إليه بسبب الأخطاء الطبية المتكررة التي تحدث من فترة لأخرى، فضلا عن عدم وجود الكادر الطبي المتخصص في جميع الأقسام، زاعما أن بعض الأطباء المتواجدين للأسف رسموا صورة سيئة لمستشفى الملك خالد بحائل عند أهالي المنطقة؛ بسبب الأخطاء الطبية التي تحدث، مشيرا إلى أنه في مستشفى النساء والولادة أو في أقسام المستشفيات الأخرى إمكانيات معظم الأطباء أقل من الحالات التي يتم استقبالها.

وزاد أن مركز الأورام ليس له وجود في أي مركز في مستشفيات المنطقة فالجميع يتحدث عن التطور الكبير الذي تشهده حائل في جميع المجالات إلا أن الخدمات الصحية متواضعة ولا توازي منطقة كبيرة كحائل فالمرضى يذهبون للرياض متحملين معاناة سفر ومصروفات كثيرة من أجل العلاج من الأورام.

معاناة الكلى

ويقول وليد الكنعان: هل يعقل أن يكون عدد المصابين بالفشل الكلوي المزمن متزايدا وأجهزة الغسيل قليلة، ويخدمهم أربعة أطباء اثنان منهم مقيمان والبقية أخصائيون، حيث إن والدتي تجري ثلاث جلسات غسيل أسبوعيا حيث أجرت عملية الأوعية الدموية في مستشفيات الرياض بسبب عدم وجود جراح أوعية دموية في قسم الكلى وقس معاناتها في أجراء العملية ومن ثم العودة لحائل.

وقالت أم فهد (مريضة فشل كلوي): نريد استشاريين في القسم فعندما تظهر حالات الحكة وأوجاع الظهر ننتظر أياما حتى يأتي الأخصائي في الكشف وهذه مشكلة المرضى من النساء والرجال يتزايد والقسم يكتظ وعمليات جراحة الأوعية الدموية عملتها في الرياض على حسابي الخاص لعدم وجود جراح أوعيه في حائل.

كيف نحمي بناتنا

وتروي أم فيصل تجربتها في مستشفى حائل للنساء والولادة «عندما اقترب موعد ولادتي، اتصلت بقريبة تعمل في المستشفى، وسألتها عن مدى الرعاية الصحية التي سوف أجدها في المستشفى، فأشارت لي بالولادة في مستشفى آخر حتى لو كان خارج المنطقة، وعندما سألتها عن السبب، أجابت بأن هناك أخطاء وأطباء يمارسون مهنتهم على أنها دوام ساعات فقط». وتوجه (أم فيصل) سؤالا: كيف نحمي بناتنا من عواقب الأخطار التي قد يتعرضن لها في المستشفى، خاصة أنه المستشفى الوحيد والكبير في المنطقة، وهل هناك خطة لجذب طبيبات استشاريات بدلا من التبريرات التي نسمعها؟.

وتواصل: «الحقيقة أن مستشفى النساء والولادة في حائل قد شهد في الآونة الأخيرة حالات وفاة، تباينت أسبابها، لكن بعض الحوامل من المراجعات لهذا المستشفى، اتفقن على أن الأخطاء الطبية داخل غرف المستشفى ربما هي السبب في الحالات التي تستوجب التدخل الفعلي من قبل وزارة الصحة لوضع حد لمعاناة النساء الحوامل.

لا بديل

وترى نوال الشمري أنه لا توجد خيارات كبديل مناسب عن مستشفيات النساء والولادة الحكومية في حائل، فضلا عن أن خدمات بعض المستوصفات الخاصة لا ترقى للمستوى الطبي المتكامل، فهي لا تملك سوى كتابة الاسم ورسوم فتح الملف والتحليل الطبي.

وتضيف: نلتمس العذر لمستشفى النساء والولادة في حائل؛ كونه المستشفى النسائي الوحيد الذي يستقبل جميع حالات الولادة في جميع محافظات ومدن وقرى وهجر منطقة حائل، لكن الضغط والزحام يحتاج لطواقم متخصصة واستشارية وزيادة في الكوادر الطبية، وتقليل الأخطاء الطبية بقدر المستطاع في ظل تناميها في المستشفى.

وكشف نائب وزير الصحة للشؤون الصحية الدكتور منصور الحواسي بدء إجراءات طرح مشروع تأثيث وتجهيز مستشفى حائل التخصصي بسعة (500) سرير بمبلغ وقدره 240 مليون ريال، ومنح مستشفى النساء والولادة بحائل أولوية للتعاقدات الخارجية على تخصصات استشاريين تدعم الكوادر الطبية داخل المستشفى، مشيرا إلى أن المنطقة استكملت إجراءات استقطاب 54 استشاريا في مختلف التخصصات لدعم مستشفيات المنطقة، منهم استشاريو نساء وولادة مبينا أن بداية أعمالهم في منطقة حائل ستكون خلال شهر من الآن منهم استشاريون في تخصصات دقيقة كالمخ والأعصاب ومختلف التخصصات الأخرى النادرة.

وأضاف أنه ناقش مع سمو أمير منطقة حائل مستقبل الخدمات الصحية وآلية تطويرها استمرارا للجهود المبذولة في هذا الاتجاه والتي شكلت من خلالها لجان مشتركة بين المسؤولين في المنطقة ووزارة الصحة سعيا لاستكمال برامج العمل المتفق عليها والتي تراعي إحداث تطوير شامل في منظومة الخدمات وتهيئ للمنطقة مستقبلا أفضل. وقال: نحرص على

تنفيذ جميع البرامج التي سبق أن وجه بها أمير حائل وتخص سرعة إنجاز المشاريع ودعم الكوادر الطبية والتخصصات الدقيقة.
واعترف نائب وزير الصحة أن منطقة حائل لم تنل مشاريع جديدة منذ ما يزيد على 25 عاما ومن الصعب معالجة ذلك في وقت قصير، مؤكدا أن المسؤولية مضاعفة ووزارة الصحة تعمل بجد مبينا أن الخطوات والإجراءات التي اتخذت من سمو أمير حائل سيتم تنفيذها بالصورة التي تحقق لحائل تطورا طبيا شاملا ومن مخرجاتها البدء بطرح تأثيث تخصصي حائل، والتي سبق إنهاء إجراءات ذلك مع وزارة المالية.
وذكر الدكتور الحواسي أنه في حائل الآن مشاريع يجري تنفيذها بدعم من القيادة الحكيمة واهتمام أمير حائل وتسير بوتيرة عمل متسارعة بالإضافة إلى تخصصي حائل (سعة 500 سرير) الذي سلم لمقاول آخر بدلا من السابق وكذلك مشروع مستشفى حائل للنساء والولادة (سعة 200 سرير) ومشروع إحلال مستشفى حائل العام (سعة 300 سرير) ومشروع مستشفى الصحة النفسية (سعة 200 سرير) ومركز الأورام بالإضافة إلى مشروع مستشفى جنوب حائل (سعة 200 سرير) ومشروع إحلال مستشفى الملك خالد (سعة 500 سرير) الذي تم استلام أرضه حاليا في موقعه الجديد من أمانة حائل تمهيدا لإنشائه في شمال شرق مدينة حائل.
وقال الحواسي إنه باكتمال المشاريع وتشغيلها سيقفز معدل الأسرة الحالي في منطقة حائل والذي يبلغ 1.8 سرير لكل ألف نسمة ليصبح 4 أسرة لكل ألف من السكان متعهدا باكتمال منظومة المشاريع الصحية بالمنطقة والجاري تنفيذها خلال عامين بإذن الله.
وأشار إلى أن معدل وفيات الأجنة في منطقة حائل مماثلة لمعدل الوفيات للأجنة في مناطق المملكة وقد شكلت في حينها الوزارة لجانا طبية متخصصة وتمت دراسة الوضع قبل عدة أشهر وتمت الإجابة في ذلك الوقت للإعلام أن نسب إجهاض الأجنة في حائل تتساوى مع نسب إجهاض الأجنة سواء مع بقية مناطق المملكة أو على المستوى العالمي، مضيفا إنه خلال زيارته لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل أشار إلى أن هيئة حقوق الإنسان بصفة مستقلة درست هذا الموضوع بمستشارين مستقلين وقدمت تقريرا شاملا يوضح لسموه أن نسب وفيات الأجنة في حائل هي نسب تتطابق مع النسب المحلية والعالمية وأنه لا يوجد فيها زيادة.
وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل أكد على أهمية دعم وزارة الصحة لاحتياجات المنطقة وقال: لدينا أمل كبير بوزير الصحة في استكمال برامج العمل السابقة مع وزراء الصحة السابقين والجهود حالية مع وزير الصحة الحالي، مضيفا أن المنطقة ينتظرها المزيد من دعم الخدمات الصحية خلال الأيام القادمة.

• حقوق الإنسان": التنازل عن العاملات المنزليات ليس اتجاراً بالبشر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/01/01/1273797

الدمام – محمد خياط
رفضت هيئة حقوق الإنسان اعتبار التنازل عن العاملات المنزليات والإعلان عنها في الصحف، نوعا من أنواع الاتجار في الأشخاص. وقالت إنه تم الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أشرف عليها معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود، معلنة عن قرب افتتاح فرعين جديدين للهيئة في كل من المدينة المنورة وجازان إلى جانب فروع المنطقة الشرقية، مكة، الجوف، تبوك، حائل، القصيم، عسير، لتصبح فروع الهيئة 9 فروع. وأوضح عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرعها في المنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله

السهيل، أن الهيئة تعمل على الانتهاء من 4 فروع أخرى ليصبح مجموع الفروع على مستوى المناطق الإدارية في المملكة 13 فرعا. وأكد السهيل خلال لقاء ديوانية الأطباء الـ 17، التي أقيمت تحت عنوان «إضاءات حول حقوق الإنسان... فرع المنطقة الشرقية أنموذجا» مساء أمس الأول في منزل عبدالعزيز التركي بالخبر بحضور مفتي المنطقة الشرقية الشيخ خلف المطلق، أن فرع الهيئة قام بـ42 زيارة لسجون المنطقة فيما سيتم رفع التجاوزات إن وجدت للجهات العليا ذات العلاقة، وهي المخولة بالإعلان عن التجاوزات خاصة أن الهيئة أوجدت مكاتب للشكاوى داخل السجون في المنطقة الشرقية وفي السجون الخمسة الأمنية على مستوى المملكة. وألمح السهيل إلى أن الهيئة لن تأخذ أدوار الجهات الحكومية الأخرى، ووصف متابعة كل ما ينشر في هذا الجانب بأنه «مضيعة للوقت». وقال: «نعمل على صياغة مشروع للتعاطي مع المواطنين بالمنطقة الشرقية»، معترفا بوجود قصور في وسائل التواصل، إلا أنهم سيتبنون طرقا أخرى غير تقليدية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة أن أغلب الشكاوى تأتي من النساء، منوها بوقوفهم مع المظلوم في كل الأحوال وتوكيل محام في حالة عدم القدرة.

وسلط مدير إدارة الشكاوى عماد الدغيش الضوء على عدد الشكاوى التي تلقاها الفرع خلال العام الماضي حيث وصلت إلى 330 شكوى منها 188 شكوى رجالية و142 نسائية وتم حل 71% من الشكاوى الغالبية كانت شكاوى أسرية، تليها شكاوى السجناء والموقوفين. وجاءت نسبة السعوديين 80% والوافدين 20%.

وفي نهاية اللقاء كرم فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية عبدالعزيز بن علي التركي في منزله إيمانا من الهيئة بما قدمه التركي من جهود في تأصيل حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

• حقوق الإنسان" تنجز • الاستراتيجية الوطنية".. وتقرّ بـ• قصور" في التواصل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م

اضغط هنا

الخبر – بدر الشهري

أعلن مجلس هيئة حقوق الإنسان الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لافتاً إلى قرب افتتاح فرعين جديدين للهيئة في كل من المدينة المنورة وجازان، إلى جانب تسعة فروع حالية. فيما تعمل الهيئة على الانتهاء من أربعة أخرى، ليصبح مجموعها 13 فرعاً تغطي المناطق الإدارية في المملكة.

ورفض عضو الهيئة المشرف العام على فرعها في المنطقة الشرقية اللواء المتقاعد عبدالله السهيل اعتبار التنازل عن العاملات المنزليات والإعلان عنها في الصحف «نوعاً من الاتّجار بالبشر». وأكد أن «فرع الهيئة قام بـ42 زيارة لسجون المنطقة. فيما سيتم رفع التجاوزات، إن وجدت، للجهات العليا»، لافتاً إلى أن الهيئة «أوجدت مكاتب للشكاوى داخل السجون والسجون الأمنية الخمسة على مستوى المملكة». واعترف بوجود قصور في وسائل التواصل، وقال: «إننا سنتبنى طرقاً أخرى غير تقليدية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً أن غالبية الشكاوى تأتي من النساء».

بدوره، ذكر مدير إدارة الشكاوى في فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية عماد الدغيش، أن عدد الشكاوى التي تلقاها الفرع خلال العام الماضي، وصل إلى 330 شكوى، منها 188 رجالية، و 142 نسائية. وتم حل 71 في المئة منها، والغالبية كانت شكاوى أسرية، تليها شكاوى السجناء والموقوفين. وجاءت نسبة شكاوى السعوديين 80 في المئة. وأوضح رئيس وحدة الاتّجار بالأشخاص في فرع الهيئة بدر القاسم، أن الوحدة شكلت منذ 1430هـ، بمشاركة وزارات عدة، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان. وتعنى الوحدة بتجنيد أو نقل أو تسلّم أو استغلال الأشخاص تحت التهديد، أو استخدام القوة. واعتبرت الوحدة عضل النساء «نوعاً من الاتّجار بالأشخاص»، موضحاً أن «الوحدة أنشئت لضمان عدم عودة الإيذاء أو الإكراه أو التهديد، ويجرم من يقوم بذلك بالسجن لمدة لا تتجاوز 15 عاماً، أو غرامة مالية لا تتجاوز مليون ريال، أو بهما معاً. وتشدد العقوبات بشأن التجاوزات ضد المرأة أو الطفل أو ذوي الإعاقة.

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية في زيارة لنجران

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150101/Con20150101744263.htm

قايد آل جعرة (نجران)

استقبل صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران في مكتبه بالإمارة أمس، عضو هيئة حقوق الإنسان رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي بن علي اليامي، الذي قدم للسلام على سموه وتهنئته بالثقة الملكية بتعيينه أميرا للمنطقة.

وثمن سمو أمير المنطقة جهود الهيئة في المملكة والدول العربية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اختصاصيون يطالبون بتأسيس "هيئة عليا للأسرة"... واعتماد مقرّر "تعليم الطفل"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

طالب عدد من الخبراء السعوديين في القانون والتربية والأسرة بإنشاء هيئة عليا للأسرة تقضي بتوفير الحماية لها، مشدّدين على ضرورة سنّ تشريعات تحمي وتنظم أحوال الأسرة السعودية، مع إبراز أنظمتها وحقوقها المختلفة، منوّهين إلى أن الطفل بحاجة إلى مزيد من الاهتمام على مستوى الأنظمة والقوانين، داعين وزارة التربية والتعليم إلى إقرار مادة «تعليم الطفل» ضمن مراحل التعليم العام.

وأوضح الاختصاصيون خلال ندوة بعنوان «الأسرة في المجتمع السعودي» نظّمتها مؤسسة الملك خالد الخيرية بالتعاون مع حملة «دمعة بريئة نحن نحميها» في الرياض أمس، أن وعي أفراد المجتمع بحقوقهم يسهم في تطوّرهم وتقدّمهم، لافتين إلى أن تنمية الطفولة وحمايتها لا تعني مجرّد إصدار قوانين وتشريعات.

وقال المستشار القانوني أحمد المحيميد خلال ورقته: «من الضروري العمل على تقنين نظام للأحوال الشخصية في السعودية، وإصدار مدوّنة لأحكام الأسرة، مع تقنين نظام عام وشامل للحماية يشمل الإيذاء والتحرش والاستغلال والتقصير والإهمال وجميع الحقوق، إلى جانب وضع استراتيجية وطنية للحماية الأسرية، وإنشاء هيئة عليا للأسرة تقضي بتوفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وإبراز الأنظمة والحقوق والحماية وتفعيلها، مع توفير فرص للعمل والتدريب والتعليم العالي، والقضاء على البطالة والفقر والجهل، ومنح الإعانات والمساعدات عبر توفير التأمين الاجتماعي الشامل، والإسهام في رفع الوعي الثقافي والتعليمي والصحي، ونشر ثقافة الحقوق وتطويرها وتعديلها لتتناسب مع الحقائق الاجتماعية الحالية، في مقابل إلزام جميع المؤسسات العامة والخاصة بتنفيذ هذه الاستراتيجية لتحقيق المصلحة العامة». وأشار إلى الأنظمة واللوائح التنظيمية والقرارات الوزارية، ومن بينها ما أصدره المجلس الأعلى للقضاء من قرار يقضي بإلزام المحكمة التي تنظر في قضية الحضانة بأن يتضمن حكمها «أنه يحق للمحكوم له بالحضانة مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الإدارات والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي»، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين 205 - 206 من نظام المرافعات الشرعية، كما استشهد بـ«وثيقة مسقط للقانون الموحد للأحوال الشخصية» التي أقرّها وزراء العدل في دول مجلس التعاون الخليجي كوثيقة استرشادية، وهي مكونة من 282مادة، تضمنت أحكاماً متعلقة بالأسرة، معتبراً أن مثل هذه التنظيمات الاسترشادية تسهم في ضمان حقوق الأسرة السعودية، واصفاً «نظام الحماية من الإيذاء» بالنقلة النوعية في القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة داخل الأسرة السعودية، لكونه يهدف إلى الحد من انتشار مظاهر العنف الأسري والإيذاء النفسي والجسدي في المجتمع السعودي.

بدورها، أوضحت اختصاصية الإرشاد الأسري وكيلة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة المجمعة الدكتورة نورة الصويان، أن تنمية الطفولة وحمايتها لا تعني فقط إصدار قوانين وتشريعات، منوّهة إلى ضرورة اعتبارها سياسة تنموية يجب أن تتكامل مع السياسة التنموية للمجتمع بضرورة اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لتطوير وتنمية الطفولة، مع التركيز على مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان تنمية الأطفال وحمايتهم.

وأضافت: «يجب أن تشتمل الاستراتيجية الوطنية على آليات وبرامج وقاية وتعلم للأبناء، إضافة إلى برامج مساندة لمساعدة الوالدين في تنشئة الأبناء وتزويدهم بالمعارف والمهارات، والتدريب على المهارات الحياتية للتعامل مع الضغوط اليومية، كما أن علينا الاهتمام بجمع الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على المعاملة الحسنى للأبناء، وحث القائمين على التوعية الدينية على طرق هذه المواضيع والتركيز عليها، وكذلك الاهتمام بتنفيذ

حملات إعلامية توعوية بهدف زيادة المعرفة العامة والوعي بالطفولة وخصائصها وحاجاتها، إلى جانب إدراج مادة تربية الطفل في المقررات الدراسية في مراحل التعليم الأساسي واعتبارها مادة أساسية، مع التوعية بأهمية قيام الأسرة على أسس سليمة، مما يضمن استمرارها وفعاليتها وقدرتها على تربية جيل سليم نفسياً وصحياً وعقلياً، وكذلك توعية وتأهيل وتدريب العاملين في المجال الأسري أو في مجالات أخرى كالإرشاد النفسي، والاجتماعي، والمدرسي، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأبناء.«

الشبيكي: تنشئة الطفل

ترتبط بالعملية التعليمية

شدّدت عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدكتورة الجازي الشبيكي على ضرورة التخطيط السليم للتعامل التربوي مع الأبناء، مبيّنة أن العملية التربوية جزء من عمليات المجتمع التي يجب النظر إليها نظرة شمولية.

وقالت الشبيكي خلال ورقتها: «يعدّ استثمار جهود القوى المشاركة في العملية التعليمية مصدر أهمية، مثل وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، مع بذل الجهود المطلوبة لإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التطبيقية من واقع المجتمع عن قضايا ومشكلات تربية الأبناء في المجتمع من خلال الأساليب والطرق العلمية الحديثة والنظريات والعلوم المتجددة في هذا الجانب، كذلك يجب ألا نتجاهل دور تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والندوات لتسليط مزيد من الضوء على المشكلات الاجتماعية الملحّة، مثل قضايا العنف الأسري وتربية الأبناء والتعامل معهم في ظل المستجدات والتطورات الحديثة التي لحقت ببناء وظائف الأسر، واهتمامات وأولويات الأبناء في العصر الحاضر، وتبادل الخبرات مع المجتمعات الأخرى .«إلى ذلك، عُرض خلال الندوة فيلم قصير أخرجته الزميلة المخرجة هيا السويد، يتناول أهمية حماية الأطفال من العنف الأسري، وتضمّن الفيلم نماذج من أساليب إيذاء الأطفال، مع حديث لمسؤولة حملة «دمعة بريئة نحن نحميها» منيرة الراشد، إلى جانب استعراض مجموعة من الإحصاءات ذات العلاقة.

وكانت دراسة بحثية أجرتها الدكتورة منيرة آل سعود بعنوان «إيذاء الأطفال أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين»، توصّلت إلى أن الإيذاء الجسدي من بين عيّنة الدراسة بلغ 91.5 في المئة، فيما بلغ الإهمال 87.3 في المئة، أما الإيذاء النفسي فبلغ 53.5 في المئة، وبلغ معدل الإيذاء الجنسي نحو 46.5 في المئة .كما خلصت دراسة للدكتور محمد الصغير بعنوان «العنف الأسري في المجتمع السعودي أسبابه وآثاره الاجتماعية»، إلى أن نسبة الإيذاء اللفظي لدى المبحوثين بلغت 83 في المئة.

"الشؤون الاجتماعية" تشارك في "اليوم العالمي للإعاقة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 ربيع أول 1436هـ - 27 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

تنظم الإدارة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية غداً، حفلة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بشعار: «نحن صوته»، برعاية الأميرة عادلة بنت عبدالله، في قاعة الخزامى للاحتفالات بالرياض.

وأوضحت المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي سمها الغامدي في بيان صحافي أمس، أن الاحتفالية التي تستمر يومين تهدف إلى تتويج نشاطات متعددة ومستمرة طوال العام تحقيقاً للحاجات التدريبية والتأهيلية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحتضنهم مراكز التأهيل الشامل والرعاية النهارية وفق خطط متجددة ومستمرة من وكالة الرعاية الاجتماعية بالوزارة في نوعية الخدمة ومتوافقة مع حاجاتهم، مضيفة: «دعم الدولة أسهم في تطوير الخدمات، ونحن في احتفاليتنا نريد إيصال صوت ذوي الاحتياجات الخاصة لأسرهم ومجتمعهم ووطنهم».

"الصحة" تتجه إلى صناديق شكاوى المرضى لتقويم الأطباء... وعقوبات تصل إلى الحرمان من البدلات

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 ربيع أول 1436هـ - 27 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
رسمت وزارة الصحة أخيراً، آلية جديدة للتعامل مع شكاوى المرضى بعد أن لاحظت تحفظاً على الشكاوى من بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية بحفظها في صناديقهم، وعدم التعامل معها في شكل جدي، ملوحةً بعقوبات تصل إلى حرمان الأطباء والممارسين الصحيين من البدلات والمميزات في حال تكرار المخالفات والشكاوى عليهم.
وأوجدت الوزارة أقساماً مختصة بحقوق وعلاقات المرضى في المراكز الصحية في المناطق كافة، إذ تعمل على التعامل مع الشكاوى الواردة إليها وفق آلية معينة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تسلم الشكوى، والعمل على حلها مباشرة بين المشتكي والجهة الأخرى، أو الرفع بها مباشرة إلى وزير الصحة.
وأكد رئيس قسم حقوق وعلاقات المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية في جدة سلطان الغامدي لـ «الحياة» أنه في حال تكرار الشكوى ضد أحد الأطباء أو الممارسين الصحيين أكثر من مرة، يتم إشعاره بخطاب إنذار على المخالفة التي تم ارتكابها، مبيناً أنه في حال تكرار المخالفة يتم الخصم من الراتب، إضافة إلى حرمانه من «بدل التميز» مدة عامين كاملين. وأوضح الغامدي أن غالبية الشكاوى الواردة إلى المديرية العامة للشؤون الصحية تتمثل في «سوء المعاملة»، والتي أوجدت الوزارة حلاً لتلك المشكلة بوجود أقسام علاقات وحقوق المرضى في المراكز والمستشفيات كافة، مفيداً بأن تلك الأقسام حديثة الإنشاء في مراكز الرعاية الصحية الأولية، إذ لم يمض على إنشائها أكثر من أربعة أعوام.
وأضاف: «من أهم حقوق المريض داخل مركز الرعاية الصحية الأولية تلقي الرعاية المتكاملة اللازمة لحالته الصحية، ومعاملته معاملة طيبة حسنة، والحفاظ على ستر عورته في غير ما تقتضيه ضرورة العلاج، إضافة إلى حصوله على معلومات كافية من الطبيب المعالج عن التشخيص والعلاج بلغة بسيطة ومفهومة، ومعرفة اسم الطبيب المعالج وتخصصه ووسيلة الاتصال به، والتعرف على الخطة العلاجية ومناقشتها ومعرفة البدائل والمضاعفات والمخاطر مع الطبيب المعالج».
وأكد أن الحصول على الرعاية المستمرة والمنظمة من أبرز حقوق وأهم الأمور التي يجب أن تتوافر للمريض أثناء علاجه، والإحالة إلى مستويات العلاج المختلفة إذا ما اقتضت حالته ذلك، وموافقته الخطية المسبقة والمبنية على معرفته أو ذويه بإجراء أي عمل جراحي أو تداخلي أو تخدير إلا في حالات الطوارئ، موضحاً أن الحوادث التي تستدعي تدخلاً طبياً بصفة فورية بما يتفق مع الأنظمة تتطلب السرية التامة للمعلومات الخاصة بالمريض، وعدم الإفصاح عن أية معلومات إلا بموافقته باستثناء الصفة القضائية، وتقديم شكوى شفوية أو خطية أو تقديم مقترحات لإدارة المرفق الصحي أو الوزارة دون التأثير على جودة الخدمة المقدمة له.
وقال إذا رفض مقابلة أي شخص لا علاقة له بتقديم الرعاية الصحية، له الحق في الاستعانة باستشارة طبية ثانية في حال رغبته في ذلك، ولمقدم الخدمة الصحية اقتراح الممارس الصحي الذي يرى ملاءمته الاستعانة به، وحصوله على تقرير عن حالته الصحية ونتائج الفحوص بدقة وموضوعية.
ولفت الغامدي إلى أن للمنشأة الصحية حقوقاً على المريض مثلما للمريض حقوق، من أهمها تحمل المسؤولية عن التدهور الصحي الناجم عن رفض العلاج، أو عدم اتباع التعليمات الموصى بها، أو إخفاء أية معلومات ضرورية تتطلب تزويدها المنشأة الصحية من بيانات شخصية (إثبات الهوية، العنوان، والهاتف)، إضافة إلى المعلومات الخاصة بحالة المريض الصحية.

وأضاف: «إن تزويد المنشأة الصحية بالتقارير الطبية الخاصة بالمريض مع إحضار جميع الأدوية التي يستخدمها ومراعاة عدم استخدامها إلا بعد استشارة الطبيب المعالج، من أهم الحقوق التي تجب مراعاتها للشؤون الصحية والمستشفيات، إضافة إلى اتباع الخطة العلاجية التي وصفها الفريق الطبي، والحرص على اتباع قواعد وأنظمة المستشفى، واحترام حقوق الآخرين من المرضى والموظفين، والحضور في المواعيد المحددة، والمحافظة على ممتلكات المنشأة الصحية وممتلكات الآخرين، والالتزام بعدم التدخين في جميع مرافق المنشأة الصحية إلا في المكان المخصص لذلك».

"الشورى" يعيد التصويت على وثيقة السياسة السكانية للمملكة .. الإثنين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يعيد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الأولى للسنة الثالثة من دورته السادسة التي يعقدها غداً (الإثنين)، طرح الموضوع المتعلق بتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن وثيقة السياسة السكانية للمملكة للتصويت عليها وفقاً للمادة (31) من اللائحة الداخلية للمجلس والتي تنص على «إصدار قرارات المجلس بالغالبية المنصوص عليها في المادة الـ16 من نظام مجلس الشورى، وإذا لم تتحقق هذه الغالبية يعاد طرح الموضوع للتصويت في الجلسة التالية، فإذا لم تتحقق الغالبية اللازمة في هذه الجلسة رفع الموضوع إلى الملك مرفقاً به ما تم في شأنه من دراسة، ومبيناً فيه نتيجة التصويت عليه في الجلستين».
ويصوت المجلس خلال الجلسة كذلك - بحسب وكالة الأنباء السعودية - على توصيات لجنة التعليم والبحث العلمي تجاه تقرير الأداء السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1434-1435هـ، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظرها في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة. ويستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن ملاحظات الأعضاء واستفساراتهم التي أبدوها أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة في شأن التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي 1434-1435هـ.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة، مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تقرير الأداء السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1434-1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن عدد من المقترحات حول إضافة وتعديل بعض مواد نظام الخدمة المدنية ولائحة الإجازات المقدمة من أعضاء المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، والدكتور عبدالعزيز الحرقان، وعلي الوزرة، استناداً إلى المادة (23) من نظام مجلس الشورى.
ويستمع إلى ملاحظات الأعضاء عن «مكافحة الفساد» الثلثاء
< يستمع المجلس في الجلسة العادية الثانية التي يعقدها بعد غد (الثلثاء)، إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1434-1435هـ، كما يستمع إلى وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن آراء الأعضاء واستفساراتهم تجاه مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع.
ويصوت المجلس في هذه الجلسة على توصيات اللجنة المالية تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 1434-1435هـ، وتوصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه تقرير الأداء السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1434-1435هـ، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنتين تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التقريرين في جلسة سابقة.

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة، تقرير اللجنة الصحية في شأن تقرير الأداء السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 1434-1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح مشروع نظام التحري المدني الخاص المقدم من عضو المجلس الدكتور سامي زيدان بموجب المادة (23) من نظام المجلس.

وسائل نقل لـ 25 ألف معلمة بهدف وقف "نزف الأسفلت"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام

وجّه وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل شركة تطوير للنقل بالبدء في تهيئة وسائل نقل للمعلمات تتوافر فيها عناصر الأمن والسلامة بهدف الإسهام في الحد من الحوادث المرورية مع وضع برنامج تنفيذي متكامل يمكن من خلاله تنفيذ الخدمة وتفعيلها مطلع العام الدراسي المقبل، وشملت توجيهات وزير التربية والتعليم تفعيل جميع الحلول المتعلقة بنقل المعلمات وسلامتهن مثل تقليل عدد الرحلات خلال الأسبوع وتقليل المسافات على أن تقوم شركة تطوير بجميع المهمات والمسؤوليات المتعلقة بتوفير وسائل النقل للمعلمات ومتطلباتها.

وأوضحت شركه «تطوير» أمس، أنه وفقاً لتوجيهات الوزير سيبدأ تنفيذ المشروع في شكل عاجل، من خلال إطلاق المرحلة الأولى من مشروع نقل المعلمات الذي يستهدف في مرحلته الأولى 24872 معلمة في مختلف المناطق.

من جهتها، لفتت الوزارة إلى أنها تسعى بكل جهودها لتنفيذ البرامج والمقترحات للحد من حوادث المعلمات التي تفجع بها الوزارة وتتألم لوقوعها، وأنه آن الأوان لبذل الجهود في خدمة المعلمات اللاتي بذلن جهودهن لتعليم الأجيال ومن حقهن على التربية أن تهيئ لهن الإمكانات المطلوبة. وأشارت إلى أنها أطلقت مشروع حلول نقل المعلمات إلى المدارس النائية، وشرعت في تنفيذ الخطوة الأولى المتمثلة بتقليص عدد أيام الدوام لمعلمات النائية، وتوجيه شركة تطوير لتنفيذ مشروع نقل المعلمات، كما أعلنت أكبر مشروع تدريبي خارج المملكة للمعلمين والمعلمات يستهدف 25 ألف معلم ومعلمة، وكذلك أطلقت المرحلة الثانية من تجهيز ألفي غرفة للمعلمين بكلفة 35 مليون ريال، ضمن خطة متكاملة لتخصيص غرف للمعلمين والمعلمات في مدارس التعليم بمواصفات خاصة، بهدف إضفاء جو من الراحة البدنية والنفسية للمعلمين والمعلمات، من خلال توافر الحاجات المناسبة لراحتهم، وتعزيزاً لدور المعلم الفاعل في دعم العمل التربوي والتعليمي، وتفعيل وتنفيذ سياسات وزارة التربية والتعليم الهادفة إلى بناء عمل معرفي قادر على بناء الإنسان لأجل أن يكون فاعلاً.

من جهة أخرى، يعقد نائب وزير التربية والتعليم المكلف الدكتور حمد آل الشيخ مؤتمراً صحافياً اليوم، لبحث حفلة جائزة التربية والتعليم للتميز في دورتها الخامسة في الرياض. وأوضحت وزارة التربية والتعليم، أنه سيتم بحث محاور عدة عن آلية «جائزة التميز»، وما استجد واستحدث في دورتها المقبلة السادسة، إذ يشارك في المؤتمر نائب وزير التربية ووكيل الوزارة للتعليم المشرف العام على الجائزة الدكتور عبدالرحمن البراك. يذكر أن حفلة «جائزة التميز» ستقام الثلثاء المقبل برعاية وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل في الرياض، إذ سيتم تكريم 121 تربوياً وتربوية حازوا على جائزة التميز ومبالغ نقدية.

الإسكان: 754 ألف مستحق للدعم السكني بعد إضافة133 ألفاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – عمر الضبيبان

أفصحت وزارة الإسكان السعودية عن العدد النهائي لمستحقي الدعم السكني بعد قبول طلبات المعترضين، ليصل العدد إلى 754570 مواطناً مستحقاً من 960397 متقدماً على بوابة إسكان عند فتح الباب لقبول الطلبات، إذ ازداد العدد بواقع 133681 مستحقاً جديداً بعد مراجعة الاعتراضات.

وأكد وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي أمس، اهتمام الوزارة على إعطاء الأولوية للمستحقين وفق النقاط المعتمدة من الوزارة، موضحاً أن الآلية المتّبعة في قبول المتقدمين جميعهم تعتمد على الشفافية، وتخدم المتقدم.

وقال الضويحي: «إن هذا العدد الذي وصلت إليه الوزارة جاء ثمرة جهد فريق متكامل عمل طوال الفترة الماضية على إعطاء الأولوية للمستحقين وفق النقاط المعتمدة من الوزارة والتي تم الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة كافة».

من جهتها، أشارت «الإسكان» إلى أن أكثر المستحقين في منطقة مكة المكرمة بواقع 195658 مستحقاً، يليهم بالمرتبة الثانية مستحقون منطقة الرياض بواقع 153932 مستحقاً، فيما جاءت منطقة الحدود الشمالية أقل مناطق المملكة في عدد المستحقين بواقع 5748 مستحقاً.

وأوضحت أن منتجات الدعم السكني التي جرى تخصيصها في مرحلتها الأولى تبين أن منطقة مكة المكرمة حصدت الدعم الأكبر بواقع 78120 منتجاً سكنياً، وتبعتها المنطقة الشرقية بواقع 45894 منتجاً، والرياض بواقع 24873 منتجاً، فيما حصلت الحدود الشمالية على 8600 منتج، وهو أعلى من الطلب فيها بواقع 2852 منتجاً.

وأفادت بأن أبرز اعتراضات المتقدمين كانت ممن يحتاجون إلى تحديث بياناتهم لدى الأحوال المدنية، مثل المطلقات اللاتي لا يوجد لديهن إثبات واقعة زواج، أو طلاق، أو لا يملكن تاريخاً معيناً لحالتهن، والأرامل اللاتي لا يملكن واقعة الوفاة أو عدم إضافة الأبناء، أو ممن باسمه عداد كهرباء على مسكن غير مناسب، إضافة إلى المتقدمين ممن هم خارج المملكة لأكثر من 90 يوماً، وعدد ممن يملك صك أرض، ثم انتقلت ملكية هذه الأرض إلى غيره قبل خمس سنوات، إذ طلبت الوزارة من كل هذه الفئات وغيرها، استكمال اعتراضاتهم حتى يتسنى للوزارة قبولها ووضعهم في قوائم الانتظار الخاصة بوزارة الإسكان في مناطق سكنهم.

وأكدت حرصها من خلال هذه الضوابط على إعطاء المستحق ما يستحق وفق أعلى درجات الشفافية، إضافة إلى عدم إلزام أي معترض بمراجعة الوزارة، والاكتفاء بتقديم الاعتراضات بأشكالها كافة عبر أيقونة خاصة في بوابة إسكان.

يذكر أن وزارة الإسكان حدّدت أخيراً، نقاط المستحقين للدعم السكني ممن تقدّموا مسبقاً عبر البوابة الإلكترونية البالغ عددهم 700 ألف أسرة، إذ أبلغت الوزارة المستحقين بمجموع نقاطهم، التي سيتم بناء عليها تخصيص المنتجات السكنية من أرض، أو وحدة سكنية جاهزة، أو قرض، وأرض وقرض معاً، فيما يترقب المواطنون خلال الأسبوعين المقبلين فرز الدفعة الثانية من المتقدمين عبر البوابة لتحديد مدى استحقاقهم من عدمه.

وأفادت مصادر مطّلعة في وزارة الإسكان لـ«الحياة» أول من أمس، بأن الوزارة تعمل على فرز المتقدمين ممن سجّلوا بياناتهم في بوابة «إسكان» الإلكترونية من بعد السادس من شهر رجب، منوّهة بأن التسجيل عبر البوابة متواصل ولن يتوقف، إلا أن عملية الفرز تتم على شكل دفعات، لافتة إلى أن قائمة الـ 700 ألف، الذين تم إعلان استحقاقهم هم ممن تقدّموا خلال الفترة من السادس من جمادى الأولى إلى السادس من رجب، مبيّنة أنهم حددوا نوعية الدعم الذي يرغبون في الحصول عليه من بين المنتجات التي تتناسب مع نقاطهم، وفقاً للمعايير التي تأخذها الوزارة في الاعتبار، والتي تشمل السن والدخل السنوي للأسرة، وعدد أفرادها، ووجود بعض الحالات الخاصة، مثل المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى فترة الانتظار في قائمة صندوق التنمية العقارية ممن تقدّموا من دون شرط الأرض، مع إمكان النظر في قوائم الانتظار للمنح البلدية قبل تحوّلها إلى الإسكان.

مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل يستضيف دورة حقوق المرضى

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007250

أقامت إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض وبالتعاون مع مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل دورة تدريبية في حقوق المرضى بعنوان (تعامل وتوعية) حيث حضرها جميع موظفي حقوق وعلاقات المرضى في المستشفيات والقطاعات الصحية وكذلك مسؤولي التوعية الصحية في مدينة الرياض.
وتمحورت الدورة حول حقوق المرضى وفن التعامل ودور التوعية في إبراز هذه الحقوق ضمن البرامج والأنشطة التي تقام بشكل دوري من خلال الأيام المحلية والعالمية.
وذكر مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض الدكتور معزي بن عزيز العتيبي أن هذه الدورة تأتي ضمن البرنامج التدريبي في برنامج حقوق وعلاقات المرضى للعام الجاري لتبيان حقوق المرضى بشكل عام وحقوق فئات من المرضى بشكل خاص وهم مرضى الفشل الكلوي ومرضى نقص المناعة المكتسبة والمرضى من الأطفال والمسنين والنفسيين وكذلك مرضى السرطان.
وفي نهاية الدورة قام الحضور بزيارة للمرضى المنومين في مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل، وأبدى المرضى المنومين سعادتهم بهذه الزيارة التي أثلجت صدورهم وأنستهم آلامهم.

مثمناً قرار "العمل" تخصيص وقت للإرضاع

الدخيّل: إجازة الأمومة والحضانات مشروعان في الطريق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007664

الرياض - محمد الحيدر
ثمن رئيس اللجنة الوطنية والمنسق الوطني لبرنامج تشجيع الرضاعة الطبيعية والمشرف العام على الإدارة العامة للتغذية بوزارة الصحة، مشاري بن حمد الدخيّل، بالتنظيم الذي أصدره وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، بتخصيص وقت للإرضاع للأم العاملة ضمن أوقات العمل الرسمية.. وقال القرار يعكس اهتمام أصحاب الصلاحية بتعزيز ودعم حصول الأم وطفلها على حقهما في وقت مخصص للرضاعة الطبيعية وتهيئة الظروف الملائمة، كون الرضاعة الطبيعية تعد احدى أهم دعائم التغذية الصحية السليمة للنمو والصحة الجيدة للطفل وللأم.
وأشادت اللجنة الوطنية بأعضائها من (وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة والاعلام، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والاوقاف، الهيئة العامة للغذاء و الدواء) بقرار وزارة العمل متمنية دعم وجود الحضانات في منشآت الوزارة الخاصة بالمرأة وإلزام المؤسسات الخاصة بتوفير حضانات للعاملات والتقيد بنظام تداول بدائل حليب الأم.
وأوضح الدخيل أن اللجنة قد أنهت مشروعاً عن إجازة الأمومة للقطاعين العام والخاص.. وآخر عن الحضانات العامة والخاصة بمعايير تدعم الرضاعة الطبيعية وتسعى لدعم اماكن العمل لتأمين الحضانات للأمهات العاملات، وتوفير الوقت والجهد وراحة البال للأم المرضعة العاملة.. وذلك مما يقلل فترات غياب الأم العاملة عن العمل، ويزيد من إنتاجية العمل ويخفض تكاليف الرعاية الصحية على الأسرة باستمرار الرضاعة الطبيعية.

نائب المدير التنفيذي لمؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية :

46٪ من ربات البيوت غير حريصات على توفير وسائل السلامة

[بسام يماني]

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007763#

جدة - ياسر الجاروشة

شدد نائب المدير التنفيذي لمؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية بسام بن عبدالله يماني على أهمية التوعية بالسلامة المنزلية والتدريب على مهاراتها، مبيناً بأن الحوادث المنزلية تتجاوز 50% من مجمل الحوادث التي يتعرض لها الإنسان.

وأوضح بأن مشروع "البيت الآمن" الذي تنفذه مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية وجمعية مراكز أحياء خليص يهدف لإحداث تغيير إيجابي في سلوكيات واتجاهات المجتمع فيما يتعلق بالسلامة المنزلية لاسيما ربات المنازل، مبيناً بأن الإحصاءات تشير إلى أن 46% من ربات المنازل غير حريصات على توفير وسائل السلامة في المنازل، في الوقت الذي لا يعرفن 34% منهن تعليمات السلامة عند وقوع أي حوادث في المنزل.

وأضاف يماني بأن مشروع "البيت الآمن" يحظى بتعاون المديرية العامة للدفاع المدني وهيئة الهلال الأحمر السعودي وشركة ارامكو السعودية والجمعيات الخيرية ومراكز التدريب والجهات الاستشارية والفرق التطوعية بالمنطقة، ويهدف لتحويل منازل ذوي الدخل المحدود إلى منازل آمنة من خلال العمل على تهيئتها بمتطلبات السلامة المنزلية والتوعية بالسلامة المنزلية والتدريب على مهاراتها، من خلال 4 أبعاد وهي البعد المعرفي والإرشادي والبعد البيئي والبعد الأمني والبعد الصحي.

وأشار نائب المدير التنفيذي لمؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية بأن مشروع البيت الآمن في دورته الحالية شهد تطوراً ملحوظاً من خلال ما حققه في العامين المنصرمين، مبيناً بأن المشروع سيرتكز على محور التوعية بالسلامة المنزلية وأهميتها والتي تشمل جميع شرائح المجتمع، إضافة لمحور التدريب على مكافحة الحرائق وطرق الإخلاء والسلامة المنزلية والإسعافات الأولية، ومحور التأهيل والذي يشمل تأهيل منازل ذوي الدخل المحدود لاسيما أعمال السباكة والكهرباء والصيانة العامة.

وبيّن يماني بأن المشروع يتميز بأنه يهدف لإحداث تغيير إيجابي في سلوكيات واتجاهات المجتمع فيما يتعلق بالسلامة المنزلية من خلال توظيف القدرات والشراكات بجودة متميزة وفاعلية عالية واستراتيجية شاملة، مشيراً إلى أن المشروع يسعى لنشر ثقافة السلامة المنزلية من خلال حملات التوعية وتدريب الأسر على مواجهة الأخطار المتعلقة بالسلامة المنزلية، إلى جانب تحقيق المحافظة على البيئة وسلامة المواطنين والمحافظة على الممتلكات الخاصة والعامة.

وأكد يماني الحاجة الماسة للمشروع نظراً لكثرة الحوادث المنزلية والخسائر التي تسببها فضلاً عن ضعف الالتزام بمقومات السلامة الأساسية في المنازل وضعف الاهتمام بأمور السلامة عند التعامل مع مصادر الأخطار المتنوعة في المنازل، مشدداً على أهمية المشروع لاسيما أن المنزل يعتبر نواة المجتمع وهو واحة الآمن والآمان، مشيراً إلى أهمية توعية أرباب المنازل بكيفية مواجهة الإصابات والحوادث والحد من الخسائر بهدف ضمان سلامة الأسر وحماية الأرواح والتقليل من الخسائر إن لم نتمكن من منعها ابتداءً، مبنياً بأن المشروع يستهدف سكان محافظة خليص والذي يبلغ عددهم حوالي 57 ألف نسمة.

يذكر بأن مشروع "البيت الآمن" الذي تنفذه مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية وجمعية مراكز أحياء خليص يهدف لتوعية 2000 رجل وامرأة بأساسيات السلامة المنزلية، وتدريب شباب وشابات المحافظة على آليات التعامل مع حالات الطوارئ والإصابات المنزلية وإطفاء الحرائق والتعامل معها والإخلاء عند الطوارئ، فضلاً عن رفع مستوى الوعي المجتمعي بالسلامة المنزلية، ويتمحور حول التوعية بأهمية السلامة المنزلية وتحويلها لثقافة مجتمعية يحرص عليها المجتمع بمساهمة الجهات المعنية الحكومية والخيرية والتي تساهم في برامج التوعية والتدريب والتثقيف وتأهيل المنازل.

صحة تبوك توفر لوازم للمسنين

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 ربيع أول 1436هـ - 26 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

فايز السميري – أملج
قام برنامج رعاية المسنين بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة تبوك بزيارات ميدانية للتعرف على الخدمات المقدمة للمسنين من خلال قيام الاستشارى الزائر للمنطقة د. أحمد شوقي، الذي تفقد مركزي النهضة والسليمانية بتبوك، واثنى على الفريق الطبى من تمريض وأطباء بالمركزين لحسن رعاية المسنين، والتلطف معهم واحترام احتياجاتهم. وقام البرنامج بتوفير لوازم للمسنين لمساعدتهم في حياتهم اليومية، وأهاب مساعد المدير العام للصحة العامة د.محمد رحيل البلوي بضرورة العمل على فتح ملفات لكافة المسنين في مراكز الرعاية الصحية بالمنطقة لتقديم الرعاية الصحية ومساعدتهم في حياتهم اليومية، وأكد ضرورة رعاية هذه الشريحة الاجتماعية وتقديم كل أوجه المساعدة والدعم لها. وقال الدكتور زكي زكي رمضان منسق البرنامج الخاص برعاية المسنين إنه سيطبق البرنامج بداية من هذا العام علي مستوى جميع المراكز الصحية بمنطقة تبوك.

الطب الشرعي بجدة يرحل 1450 جثة ويباشر 740 حالة وفيات وعنف أسري

إكرام: نعمل لإرساء العدل وخدمة الجهات الأمنية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سعود العيد - جدة - تصوير: على خمج
قال مدير مركز الطب الشرعي والوفيات بجدة الدكتور طلال محمد إكرام في حديثه «للمدينة» إنه تم ترحيل 1450 جثة لمقيمين إلى خارج المملكة خلال الفترة ما بين عام 1435هـ - 1436هـ وأضاف بأن مركز الطب الشرعي والوفيات بجدة أحيلت له 740 حالة تنوعة بين حالات وفاة بشبهة جنائية وحالات اغتصاب وعنف وادعاءات كاذبة. وقال إن مركز الطب الشرعي والوفيات يعد الداعم الطبي الشرعي لخدمة الجهات الأمنية وإرساء العدل من خلال ما يقدمه للقضايا الطبية الشرعية المنوط بها، كما يقوم بتقديم الدعم الطبي والفني اللازمين من خلال التعامل مع حالات الوفيات المراد ترحيلها خارج المملكة، كما يؤدي المركز دوره في التعليم الطبي من خلال احتضانه للملتحقين بالبورد السعودي في الطب الشرعي.

مهام الطب الشرعي وارتباطه بالجهات الأخرى
أوضح مدير إدارة الطب الشرعي والوفيات في جدة الدكتور طلال إكرام بأن مهمة الطب الشرعي تبدأ من توجيه عدة جهات وهي:

لجنة الوفيات داخل السجون
لجنة متابعة إجراءات الوفيات بالمحافظة
لجنة متابعة حالات الترحيل خارج المملكة
الجهات القضائية: من خلال القضايا الرأي الفني الطبي الشرعي التي تعرض على المركز من أصحاب الفضيلة القضاة في القضايا المختلفة سواء الوفيات اوالاحياء.
*شرطة منطقة مكة المكرمة، شرطة محافظة جدة، مراكز الشرطة، هيئة التحقيق والادعاء العام - دائرة التحقيق في قضايا العرض والأخلاق ودائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على النفس ودائرة الرقابة على السجون.من خلال حالات الوفيات غير الطبيعية في القضايا الجنائية والانتحارية والمشتبهة. كما تطلب تلك الجهات الكشف على الضحايا الأحياء في قضايا العنف البدني والجسدي والأخطاء الطبية وإصابات العمل وتقييم العجز وتحديد نسبته لصرف التعويضات.
*إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة ومنطقة مكة المكرمة: من خلال حالات الوفيات غير الطبيعية في الحوادث العرضية والكوارث.
*إدارة الأدلة الجنائية بالأمن العام: من خلال التحفظ على عينات البصمة الوراثية وخاصة في الجثث مجهولة الهوية، وفحص الملابس عن التلوثات المنوية في حالات الاعتداء الجنسي وفحصها عن متخلفات البارود في حالات الوفيات الناتجة عن الأسلحة النارية.
*اللجنة الطبية الشرعية ولجنة المخالفات الطبية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة جدة: من خلال الرأي الفني الطبي الشرعي في القضايا المختلفة.
*مراكز الطب الشرعي بمنطقة مكة المكرمة: من خلال المشاركة في اللجان الطبية الشرعية في كل من مركز الطب الشرعي بمكة المكرمة والطائف.
*المستشفيات العامة بمحافظة جدة (مستشفى الولادة والأطفال، مستشفى الملك فهد، مستشفى الملك عبدالعزيز من خلال بروتوكول العمل المشترك في قضايا الاعتداءات الجنسية والبدنية. والمشاركة في لجان طبية متخصصة لمباشرة القضايا الطبية الشرعية المختلفة.
أما فيما يخص آلية عمل فريق الطب الشرعي والوفيات المتبع اوضح الدكتور طلال اكرام بانه ينقسم عمل الطب الشرعي إلى قسمين أولا في حالات الوفيات وثانيا في حالات الأحياء.
التدريب والبورد السعودي
أما في جانب التدريب والتأهيل في مركز الطب الشرعي اوضح الدكتور طلال اكرام انه يقدم مركز الطب الشرعي والوفيات برنامج البورد السعودي في الطب الشرعي بجدة حيث كانت اول الدفعات من أطباء وطبيبات البورد السعودي في الطب الشرعي في العام الدراسي الأول عدد (4) أطباء والعام الدراسي الثاني عدد (1) طبيبة والعام الدراسي الثالث عدد (4) أطباء. ويقدم كذلك مركز الطب الشرعي والوفيات بجدة برنامج البورد السعودي في علم الأمراض حيث يتم تدريب الأطباء السعوديين بمختبر التشريح النسيجي بالمركز بالتعاون مع قسم علم الامراض (الباثولوجي) بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة. ومن خلال المرحلة التدريبية يتم تشجيع الأطباء والطبيبات على الالتحاق بالبرامج متخصصة في مجال الطب الشرعي النسيجي، بالاضافة الى تدريب أطباء الأمتياز من الجامعات السعودية الحكومية والخاصة حيث يتم تدريب الأطباء السعوديين في فترة الامتياز بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز بجدة وجامعة أم القرى بالعاصمة المقدسة وكلية الطب بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، وكلية الطب بجامعة تبوك، وكلية الطب البترجي الخاصة وكلية الطب ابن سينا الخاصة. ومن خلال المرحلة التدريبية يتم تشجيع الأطباء والطبيبات على الالتحاق ببرنامج البورد السعودي في الطب الشرعي. ويقدم المركز في مجال التدريب برامج تدريبية متخصصة وورش عمل متخصصة للفنيين على إجراءات العمل في الطب الشرعي في المملكة والأخطار المهنية في مجال الطب الشرعي وسبل الوقاية منها.

76 مليونا لإعاشة الوافدين في السجون

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 ربيع أول 1436هـ - 27 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141227/Con20141227743286.htm

عبدالعزيز المشيطي (القريات)
بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وقعت المديرية العامة للسجون ممثلة في مديرها العام اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، عقد تغذية نزلاء دور توقيف الوافدين مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال تقديم التغذية المطهية، وبلغت قيمة العقد ما يفوق ستة وسبعين مليون ريال، ولمدة ثلاث سنوات، ويغطي كافة دور توقيف الوافدين بالمملكة.
وأوضح اللواء إبراهيم الحمزي أن توقيع هذا العقد يأتي استكمالا لتطوير كافة خدمات التغذية المقدمة لنزلاء السجون ودور الوافدين، بعد أن تم عقد العديد من الاجتماعات وورش العمل، التي حرصت المديرية من خلالها على استقطاب نخبة من الخبراء والمختصين في مجال الصحة والتغذية، وصولا إلى اعتماد أفضل معايير الجودة العالية، فيما يخص الغذاء وجوانبه الصحية والتجهيزات والأدوات المقدمة. وقدم اللواء الحمزي شكره لسمو وزير الداخلية على اهتمامه بالنزلاء ورعايتهم في مختلف شؤونهم.

تكدس المراجعين وتدني الخدمات
طوارئ مستشفيات جازان تفقد ثقة المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141228/Con20141228743488.htm

محمد الكادومي (جازان)
فقدت اقسام الطوارئ في مستشفيات منطقة جازان ثقة المرضى الذين باتوا يرفضون التوجه اليها، ويضطرون للاكتواء بنفقات المستوصفات الخاصة في المنطقة، وذلك لعجزها عن تقديم الخدمات الطبية الأساسية لهم ومعاناتها من النقص في السعة السريرية والكوادر والأجهزة وطوابير الانتظار للمرضى.
وتبدو ممرات المستشفيات مليئة بالمرضى والمرافقين المفترشين للطرقات، في انتظار خلو سرير ليتمكنوا وذووهم من العلاج وسط فوضى في التنظيم وعشوائية في تقديم الخدمات العلاجية، فالكادر الطبي الموجود في اقسام الطوارئ لا يتناسب مع حجم الاقبال الكبير من عدم وجود ما يخفف آلامهم ويعالج جراحاتهم.
وفي طوارئ عدد من مستشفيات المنطقة باتت الشكوى متكررة من سوء الخدمات، وعدم مواكبتها لإجمالي المراجعين الذين يفوق عددهم المئات يوميا، فيما هناك قلة أسرة ونقص في الأدوية وتعطل عدد من الأجهزة الطبية سواء الاشعة والمختبر.
ويعتبر محمد حسين عطيف الثقة باتت مفقودة في قسم الطوارئ في مستشفى جازان المركزي، مشيرا إلى أن المعاناة تتفاقم في كل زيارة، على الرغم من أنه أكبر مستشفى بالمنطقة، لكن للأسف لا يخدمه إلا طبيب واحد في الطوارئ وفني

للمختبر، وهناك عجز عن تقديم الخدمات الطبية للمرضى، مشددا على اهمية العمل على تطوير القسم لأنه يخدم ابناء المنطقة ومصابي حوادث الطرق.
ويقول أحمد عبدالله أحد المراجعين لقسم الطوارئ في مستشفى ابوعريش العام، أحضرت شقيقي الذي يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة وآلام في المعدة، لكننا انتظرنا الطبيب لأكثر من نصف ساعة، وبعدما فقدنا الأمل في حضوره، اضطررنا إلى مراجعة مستوصف خاص لإنقاذه من الآلام التي يتعرض لها، ويجب على الشؤون الصحية بجازان محاسبة الأطباء الذين لا يتواجدون في غرف الكشف، وتطوير قسم الطوارئ لإنهاء معاناتهم، مبينا أن القسم ينشغل تماما بمصابي الحوادث المرورية، ويأتي ذلك على حساب المرضى الذين يضطرون للانتظار ساعات طويلة ما يفاقم من آلامهم، مؤكدا أن دعم القسم بالأجهزة والكوادر الطبية من شأنه وضع حل لمعاناة اهالي المحافظة والقرى التابعة لها.
فيما يجلس عبدالله طوهري أحد المرضى المراجعين لقسم الطوارئ في مستشفى احد المسارحة على كرسي متحرك في انتظار أن يوضع له مغذ في الوريد لارتفاع درجة حرارته بعد أن حظي بكشف الطبيب، ويقول: للأسف وجدت الأسرة مشغولة وليس من حل للمغذي سوى على الكرسي المتحرك.
ويشير موسى كادومي إلى أنه تعرض إلى حادث مروري، وعند نقله الى طوارئ مستشفى صبيا العام تم وضعه على أحد الأسرة، «لكنه للأسف أصابني بالغثيان نظرا لرائحته الكريهة، وعثر شقيقي الذي كان يرافقني على دواء في المفرش، مما يعني أنه ليست هناك متابعة ولا نظافة».
ويروى خالد أحمد، تفاصيل مراجعته بزوجته طوارئ مستشفى صامطة العام، «أخبرتني الطبيبة أن الأدوية غير متوفرة في المستشفى، وعلينا الشراء من الصيدليات الخارجية».
وأكدت أم نايف، أن طبيبة الطوارئ في مستشفى جازان، حررت لها الوصفة الطبية على قصاصة من ورق الاعلانات.
من جانبه، أوضح المتحدث الاعلامي في صحة منطقة جازان محمد صميلي أن هناك تزايدا في عدد الاسرة في طوارئ مستشفيات المنطقة مع بداية كل عام.

شركة سعودية تطلق أول حملة للتحذير من مخاطره

التسمم بالرصاص يقتل 143 ألف شخص سنويا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141228/Con20141228743490.htm

سعيد الباحص (الدمام)
تشكل مادة الرصاص المستخدمة في الدهانات المنزلية خطورة على صحة الإنسان خاصة الأطفال، حيث قدرت منظمة الصحة العالمية ما يعانيه الأطفال في العالم من الاستخدام الجائر لمادة الرصاص لطلاء بعض الصناعات كالألعاب والدهانات المنزلية والحديد الملون والمجلفن وغيرها بـ 600 ألف حالة عجز ذهني ووفاة 143ألف شخص سنوياً، حيث تعمد الجهات الصناعية المتخصصة في صناعة الحديد المجلفن والملون الى إضافة مادة الرصاص بنسب تتجاوز الحد الآمن بهدف تخفيض الكلفة وزيادة لمعانها، ما قد يسبب أضرارا صحية جسيمة على الإنسان والبيئة في آن معا، ومن تلك الأضرار تفشي مرض السرطان إلى جانب تعرض العاملين في مجال لحام وتشكيل المنتجات الحديدية لاستنشاق أدخنة وأبخرة اللحام المستخدم في التشكيلات المعدنية، في حين أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الرصاص يؤثر على كل أجهزة الجسم تقريبا، وله عواقب مدمرة على الأطفال كون جسم الطفل يمتص مادة الرصاص بمقدار خمسة أضعاف البالغين، فيما يتعرض الجهاز العصبي في حالة ارتفاع نسبة الرصاص عن الحد الآمن في مجمل الصناعات إلى عواقب صحية وخيمة، ما قد يدخل المريض مرحلة الغيبوبة ويصاب بالتشنج ويقود للوفاة، في وقت تعد السوق المحلية في المملكة مرتعاً خصباً لواردات من المنتجات المطلية بالدهانات أو بمادة الزنك التي تحتوي على نسب غير آمنة من مادة الرصاص، وافتقار السوق لضوابط الرقابة الصارمة على الواردات وعدم إخضاعها إلى الفحوصات المخبرية اللازمة للتحقق من مدى أمانها ومطابقتها للمواصفات العالمية في ظل عدم وجود مواصفات وطنية لأغلب هذه المنتجات، ما سهل دخولها إلى السوق وانتشارها بشكل لافت رغم رداءتها.

»عكاظ «استقصت مخاطر استخدام مادة الرصاص في العديد من الصناعات التي تلامس حياة البشر ووجدت أن أكثر استخدام مادة الرصاص في الدهانات بما فيها الدهانات المنزلية والمعدنية والبلاستيكية إضافة إلى ألعاب الأطفال، وتماشياً مع الاهتمام العالمي في مواجهة مخاطر استخدام مادة الرصاص، وجدت صناعات المعادن نفسها أمام مسؤولية وطنية تستدعي تقصي الحقائق والممارسات الاستيرادية والتصنيعية والتجارية الممارسة في سوق المملكة، فأخذت على عاتقها وبجهود ذاتية فحص المنتجات الحديدية المجلفنة والملونة المستوردة في مختبراتها وعدة مختبرات محايدة أكدت نتائجها على أن الصاج الملون المستورد الذي ينتهي استخدامه غالباً على شكل ما يعرف بصاج الشينكو يحتوي على نسب رصاص عالية حداً تتجاوز الحد الآمن بـ 50 ضعفاً، وأكدت الفحوصات أن الصاج المجلفن المستورد يحتوي على نسبة رصاص تتجاوز الحد الآمن بعشرة أضعاف، وهذا عوضاً عن مخالفات صريحة في المواصفات العالمية لمكونات الصاج المجلفن والملون المستورد مثل احتوائها على كميات زنك تقل كثيراً عن متطلبات المواصفة العالمية، ومن المعروف أن كمية الزنك على الصاج هي العامل الأهم على الإطلاق في حمايته من الصدأ، وتقليلها يضعف كفاءة الصاج المجلفن والملون ويؤثر على بنية المشاريع الوطنية والسلامة العامة فيها، كما أثبتت الفحوصات أن سماكات الصاج المستورد المعلنة تقل عن سماكتها الحقيقية وهو ما يصب في باب الغش التجاري.

ويستند صانعو هذه المنتجات ومستوردوها المحليون غير الملتزمين إلى كون مكونات هذه المنتجات لا يمكن معرفتها أو التحقق منها بالعين المجردة من قبل المشتري، إذ إنها تدخل الى السوق بدون أي طباعة لمكوناتها على وحدة البيع النهائية أو حتى منشئها واسم الصانع اللذين يعتبران الأهم في تتبع المسؤولية التصنيعية، وثبت أن جميع منتجات الحديد الملون والمجلفن المستوردة مجهولة المنشأ والهوية بحسب وحدة البيع النهائية وهي المتر الطولي أو القطعة. وعلى إثر النتائج الصادمة التي تمخضت عنها الفحوصات المخبرية للحديد الملون والمجلفن المستورد، قامت أكبر شركة مختصة بصناعات الحديد التحويلية في المملكة ضمن مسؤوليتها التصنيعية والاجتماعية بإطلاق حملة توعوية ألقت الضوء فيها على خطر هذه المواد على بنية المشاريع الوطنية سلامتها من جانب، وعلى البيئة والصحة العامة وتعريضها للخطر، وجاءت حملة الشركة الاجتماعية التوعوية بعنوان «اعرف صاجك - الشينكو» وهي الحملة الأولى من نوعها في المملكة .وأفاد مسؤول بالشركة أنه وبالرغم من وجود فائض كبير في الإنتاج المحلي من لفائف الصاج الملون، فقد شهدت السوق المحلية في السنوات الأخيرة واردات مفرطة من شرق آسيا رغم مخالفة العديد منها للمواصفة العالمية، وحين استشعرت الشركة أثر المنتجات المستوردة على السلوك الاستهلاكي، اطلقت حملتها التي هدفت من خلالها إلى إيصال مجموعة حقائق غير مدركة للمتعاملين بمنتجات الصاج الملون وأتبعتها مؤخراً بحملة توعوية ثانية بعنوان «اعرف صاجك - المجلفن «، ويحسب للشركة ان حملتيها جاءتا توعويتين وتعليميتين وقد خلت من البعد الدعائي والإعلاني للشركة أو منتجاتها، واستندت حملتاها إلى حقائق علمية وبحثية مثيرة وإلى وممارسات واقعية وفحوصات مخبرية من مختبرات وطنية معروفة، مؤكدة على تفردها ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي بشفافية الإفصاح عن مكونات منتجاتها عبر طباعتها كاملة مع اسمها وبلد المنشأ (صنع في السعودية) على كل متر طولي من منتجاتها كما على فواتير بيعها احتراماً لحق المستهلك في معرفة حقيقة ما يشتري. وأضاف المتحدث باسم الشركة أن الشركة بالإضافة لكونها أكبر شركة صناعة مختصة بصناعات الحديد التحويلية ذات القيمة المضافة العالية في المملكة فهي تفردت بحصول منتجاتها على شهادة الجودة السعودية (ساسو) وعلى شهادة الجودة الإماراتية (إسما (حيث تعتبر الشركة الوحيدة في المنطقة الإقليمية التي توجت بهتين الشهادتين النوعيتين، فضلا عن انها عضو فاعل في العديد من الهيئات الدولية ذات العلاقة بالاعتمادية الدولية للمعايير الصناعية ومنها: هيئة المواصفات الأمريكية التي رفعت مؤخراً مستوى عضوية الشركة من عضو عادي إلى عضو منتج ومشارك في التصويت على تعديلات المواصفة الأمريكية للمنتجات التي تقع ضمن اختصاصها، وكذلك عضويتها في الهيئة الوطنية الأمريكية لطلاء مسطحات الحديد، إضافة إلى العديد من العضويات الدولية الهامة الأخرى، داعية الشركات إلى توخي المستفيدين من الصناعات التي يتزايد فيها استخدام مادة الرصاص بطريقة تضر بالصحة العامة والبيئية والتأكد من علامات الجودة المعتمدة في هذا الخصوص والتي تضمن للمستفيد منتجات متوافقة مع المعايير الصحية والبيئية.

وفي المقابل، أكدت مصادر لـ«عكاظ» أن هناك لجنة حكومية مكونة من عدة جهات كوزارة التجارة والجمارك وهيئة المواصفات تحمل هذا الملف سعيا لمواجهة الاغراق ومكافحته من السوق المحلية لمحاربة الغش التجاري من جانب، وللرقابة الصارمة على المستوردات غير الملتزمة لحماية بيئة الوطن وصحة الأفراد من مخاطر مادة الرصاص من جانب آخر.

فريق متخصص يبحث قضية زواج القاصرات

اقترح حصول الفتاة على تقرير طبي يثبت قدرتها على الارتباط

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=210138&CategoryID=3

أبها: محمد آل ماطر

فيما شهدت الساحة الاجتماعية بالمملكة مؤخرا جدلا كبيرا حول جواز "زواج القاصرات"، يجري مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حاليا دراسة حول تزويج الفتاة في سن مبكرة، بهدف التعرف على مختلف الآثار، والجوانب الاجتماعية، والنفسية، والصحية، والشرعية لزواج الفتاة القاصر، وتدوين مرئيات المتخصصين عن طريق المقابلات، ومجموعات التركيز، والاستطلاع الميداني لآراء بعض شرائح المجتمع السعودي حول الموضوع.

وأكد فريق الدراسة أن جميع المعلومات الخاصة بالاستبانة الخاصة بزواج القاصرات - اطلعت " الوطن" على نسخة منها- ستكون "سرية" وأن الأسئلة تم إعدادها دون تضمينها أي معلومات تدل على بيانات الشخص.

وتضمنت ورقة الاستبانة، البيانات الأولية للمشارك، ومستواه التعليمي، وتخصصه الدراسي، والوضع المادي والحالة الاجتماعية، إضافة إلى أسئلة تتعلق بأعمار الأبناء والبنات المتزوجين، ومدى إلمام رب الأسرة بمفهوم زواج القاصرات، وتقديره لارتفاع ذلك النوع من الزواج في المجتمع السعودي.

وتبحث الدراسة مدى موافقة عينة الدراسة على المبررات التي تساق لتزويج القاصرات، خوف ولي الأمر على ابنته من العنوسة، وحمايتها بالستر، والعفة، أو قلة دخل الأسرة المالي، والطمع المادي من قبل ولي الأمر، وحاجته للمال، إضافة إلى تزويج القاصر بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو تفرقهما، أو كثرة الخلافات الأسرية بينهما، أو سوء علاقة رب الأسرة ببناته، أو تعرض الفتاة للعنف الأسري، أو عجز الأسرة عن ضبط سلوك الفتاة، أو الرغبة في زيادة النسل، أو اغتنام زوج تقدم يعتقد أنه "الأفضل"، أو كثرة عدد البنات داخل الأسرة الواحدة.

وأوردت الدراسة عدداً من المبررات الخاصة بوجوب أو ضرورة تحديد سن أدنى لتزويج الفتاة، منها أن الزواج المبكر قد يعيق الفتاة عن إكمال تعليمها، أو أنها قد تتعرض للعنف من قبل زوجها لصغر سنها، أو احتمال فشل زواجها، أو تحميلها أعباءً أسرية فوق طاقتها، وحرمانها عاطفياً من حنان الوالدين، إضافة إلى تعرضها لمشكلات صحية أثناء الحمل والولادة، وعدم تمكنها من تربية الأبناء.

واقترحت الدراسة عدداً من الضوابط والشروط التي يعتقد القائمون عليها أنها ربما تكون مناسبة لضبط تزويج القاصرات، وطرحتها على المشاركين للاختيار بينها، ومنها: موافقة الفتاة على الزواج، أو تحقيق رغبتها في مواصلة دراستها والعمل مستقبلاً، أو أهمية التقارب في العمر بين الزوجين، أو تحقيق رغبتها في تأجيل الحمل، إضافة إلى أهمية إلحاق الفتاة بدورات تثقيفية وتوعوية قبل الزواج، وحصولها على تقرير طبي يثبت قدرتها على الزواج، ووضع نظام يحميها عند زواجها في سن مبكرة.

قالت لـ "يا هلا": أمي حرقتني وزوجي عذبني .. و"العقيلي" للوزارة: عذركم واهٍ

هند أم الثمانية .. اغتصبها أخوها وابنتها تحرّشوا بها وتطلب الحماية!

المصدر: جريدة سبق السبت 5 ربيع أول 1436هـ - 27 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/miugde

عبد الحكيم شار- سبق- الرياض:
"كل ما أطلبه حمايتي وهوية لأولادي" .. بهذه العبارة تختزل المعنّفة "هند" معاناتها، فهي أمٌّ لثمانية أطفالٍ كانوا ثمرةً لإجبارها على الزواج وهي قاصرٌ من مقيمٍ مجهول الهوية؛ حيث روت بدموعها لبرنامج "يا هلا" على قناة روتانا خليجية، أمس، فصولاً حزينة من معاناتها من اغتصاب أخيها لها وتعذيب زوجه وأمها والتحرُّش بابنتها.
وقالت" :والد أطفالي مسجونٌ وإحدي بناتي لديها احتياجاتٌ خاصّة والأخرى تعرَّضت للتحرُّش، وأبنائي يعانون في مدراسهم؛ لكونهم مجهولي الهوية".. وواصلت " :تعرَّضت للاغتصاب من أخي والتعنيف من زوجي، وأولادي الثمانية يكبرون بلا هوية لعدم وجود أوراق!
وطالبت المعنّفة، خلال البرنامج، بمساعدتها من اجل أولادها قائلة :"حُرمت من حنان أمي التي كانت تعذبنا ومن خوفنا منها لم نكن نجرأ على الشكوى وأغلب جسدي تعرّض للحرق والكي بالنار، ثم قامت بتزويجي من إنسان مارس التعذيب والضرب فتحمّلت كل المعاناة من أجل أطفالي الثمانية وعندما لجأت لعمدة الحي رفع قضيتي لهيئة حقوق الإنسان لكني لم أستفد منها شيئاً التي بدورها قامت بتحويلي للشؤون الاجتماعية؛ حيث تمّ ايداعي لدار الحماية بجدة الذي كان أشبه بالسجن وكان تعاملهم معي سيئاً، وأضافت: "احدى المرات طلبت النزول لحديقة الدار فرفضت المشرفة طلبي وصفعتني بقوة وأمرتني بالصعود لشقتي !
وقال مدير دار الحماية الاجتماعية صالح السرحان: "دور الدار هي توفير الحماية للنزيلات وبالتالي لا يسمح لهن بالخروج، و"هند" متزوجة بشكل غير نظامي من شخص غير سعودي، قمنا بالحاق أبنائها رغم أنهم مجهولو الهوية بالمدارس؛ لكونهم تحت مظلة الحماية."
وحينها قاطعته المعنّفة لتقسم: "والله لم يهيئوا لي شيئاً وأخرجوني من الدار دون توفير سكن أو شقة، بينما تم صرف إيجارات للأخريات في الدار، ولم يتم صرف شيء لي ؛ ذلك كوني أبنائي مجهولين وزواجي غير نظامي!
وخاطبت مدير دار الحماية الاجتماعية: "أنت لا تعطيني وجه وكلما حضرت لمكتبك لشرح معاناتي لا تحسن استقبالي أو الاستماع إليّ، وتطلب مني الذهاب للإخصائيات بالدار."
وأضافت" :أهل الخير هم مَن وفّروا لي الشقة التي أسكنها، ولكن بعد أن طردني صاحب الشقة لجأت للسكن مع أختي من أبي، لكني أخشى من أخي الذي يبحث عني."
ودار نقاش حاد بين الإعلامي خالد العقيلي، مقدم الحلقة، ومدير دار الحماية؛ حيث طالبه بإكمال معروفهم مع المرأة؛ لكونها سعودية بصرف النظر عن كون وضعها غير نظامي وقال: "هي سعودية .. تبقي هي سعودية لها حق ويجب أن تقوموا بهذا الحق .. هي تريد حماية شخصية لها"، فرد عليه السرحان: "تريد حماية من الغد يمكنها الحضور إلى دار الحماية وعلي أبنائها الذهاب لأقاربهم وأهلهم"، وهنا قاطعته المرأة المعنّفة وهي تبكي، وقالت: "بنتي تعرّضت للتحرُّش .. بنتي تعرّضت للتحرُّش من أهلي"!

يُذكر أن فصول المعاناة لهذه المرأة بدأت عندما كانت في الثامنة من عمرها؛ حيث تم الاعتداء عليها جنسياً من قبل أخيها، ثم تزوجت وهي قاصر من مقيم مجهول الهوية في سن 16 لتنجب منه 8 أطفال بلا هوية!

محكمة الدمام تنجز16989 قضية خلال عام

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037033

اليوم – الرياض
أنجزت المحكمة العامة بالدمام (16989) قضية خلال العام الماضي 1435هـ شملت القضايا الحقوقية والجنائية والإنهائية، وذكر تقرير عن المحكمة العامة بالدمام تصدر القضايا الحقوقية بواقع (9238) قضية، ثم القضايا الإنهائية بواقع (7483) قضية، بينما سجلت القضايا الجنائية (268) قضية.
وبين إنجاز عمل محكمة الدمام أن شهر جمادى الأولى سجل أعلى شهر في إنجاز القضايا بواقع (1910) قضايا، جاء بعده شهر جمادى الثانية مسجلاً (1799) قضية، فيما وصل عدد قضايا شهر رجب (1796) قضية، ثم شهر ربيع الثاني الذي حقق إنجازا بواقع (1630) قضية، أتى بعده شهر المحرم مسجلاً (1625) قضية، تلاه شهر صفر بواقع (1575) قضية، عقبه شهر ربيع الأول أنجزت به قضايا بواقع (1559) قضية، خلفه شهر شعبان مسجلاً (1487) قضية، ثم شهر ذي القعدة أنجزت فيه (1044) قضية، تبعه شهر شوال بواقع (992) قضية، ثم شهر رمضان المبارك محققا الإنجاز في (988) قضية، ليأتي شهر ذي الحجة مسجلاً أقل الأشهر للعام الماضي بإنهاء (584) قضية.
وتعتبر المحكمة العامة بالدمام واحدة من المحاكم المشغلة للنظام الإلكتروني منذ أكثر من خمس سنوات، وهي أول محكمة بالمملكة تعمل على إلغاء جميع المعاملات الورقية وتنفذها إلكترونياً من حين ورودها وحتى إصدارها، كما أنها تعمل بنظام المحاكم الإلكتروني الذي يعمل على ربط مباشر بمركز المعلومات بالرياض وتورد كافة القضايا إلى المكاتب القضائية إلكترونياً، وتنظر المحكمة كافة القضايا الحقوقية والجنائية والإنهائية.

جدة: محامون متطوعون يتأهبون لرفع دعاوى قضائية ضد متهمين في حوادث "حفر الصرف"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
في الوقت الذي ينتظر فيه إعلان نتائج التحقيق في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بمحافظة جدة خلال الفترة الماضية، يعكف عدد من المحامين السعوديين بالتشاور مع ذوي الضحايا في مناقشة الآلية التي من خلالها ستتم محاسبة المتسبب والإعداد لتحرير دعوى قضائية أمام محاكم المحافظة خلال الأيام المقبلة.
وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن مجموعة من المحامين المتطوعين بدأوا في تقديم استشارات قانونية لذوي ضحايا حفر الصرف الصحي، تمهيداً لتقديمها إلى القضاء ممثلاً في المحكمة الإدارية بالمحافظة لمحاكمة المتسبب فيها.
ويأتي تحرك ذوي الضحايا بعد أشهر من تشكيل لجنة للتحقيق في إحدى قضايا السقوط والتي راح ضحيتها طفل ووالده بعد سقوطهما في حفرة للصرف الصحي في شارع التحلية بجدة.

وبحسب المصادر، فإن الدعوى القضائية التي من المنتظر تقديمها إلى المحكمة ستتضمن مطالبات أبرزها معاقبة المتسبب من الجهات الحكومية، لا سيما وأن ما حدث كان نتيجة إهمال وتراخ، إضافة إلى المطالبة بالحكم الشرعي في ضحايا تلك الحفر.

من جانبه، علق المحامي والمستشار القانوني على محاكمة المتسببين في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بقوله إن من تسبب في الإهمال فإنه «المسؤول «المباشر سواء أكان شخصاً، أم جهة إدارية ما لم يثبت عدم التفريط من خلال وضع وسائل السلامة في شكل واضح، مشيراً إلى أن ذلك يرجع في تقدير كل واقعة من خلال تقدير المحكمة المختصة استناجاً على التقارير الطبية، ووسائل الإثبات كافة.

وقال: « إذا كان المتسبب شخصاً فينظر هل يوجد شق جنائي، وتقام أمام المحكمة الجزائية بعد مرورها على هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص، وفي حال انتفاء الشق الجنائي فيتم نظرها أمام المحاكم العامة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار كافة بحسب كل واقعة.«

وتابع : «إذا كان المتسبب جهة إدارية فتنظر أمام المحاكم الإدارية كدعوى تعويض عن الأضرار كافة، استناداً إلى المادة 13 من نظام ديوان المظالم.«

وكان أهالي ضحايا حفر الصرف الصحي طالبوا خلال وقت سابق بسرعة إعلان نتائج التحقيق، ومعرفة الجهة المتسببة سواء أكانت جهة حكومية، أم أفراداً وغيرهما، فيما سارعت الجهات المختصة إلى التشديد على المقاولين بإعادة وضع «الحفر» كما كانت عليه، مع المتابعة والمراقبة المستمرة للتأكد من إتمام العملية في شكل كامل، وتغطية المناهل بإحكام وتحملهم المسؤولية الكاملة وفقاً للأنظمة والتعليمات، إذ دانت أمانة جدة جهات حكومية وشركات تعمل لمصلحة مشاريعها، بالتسبب في استفحال وجود الحفر والمناهل من دون معالجة وضعها وإعادتها كما كانت عليه، متوعدة بإصدار كشف حساب للتعريف بأسماء الشركات والجهات الحكومية التي تسببت في وجود الحفر والمناهل المنتشرة في شوارع جدة، وراح ضحيتها ثلاثة أشخاص في أقل من شهرين.

قانوني: «التعويضات» لا تخضع لمعايير محددة في السعودية

>اعتبر المستشار القانوني محمد الديني خلال حديثه إلى «الحياة» أن عدم وجود معايير معروفة للتعويضات لدى الجهات الحكومية والقضاء فاقم من قضية التعويضات، إذ أصبحت تعتمد في شكل كبير وحصري على التقديرات الشخصية في المجالات كافة، وذلك في التعويضات العقارية والطبية وحتى التعويضات التي تتعلق بالديات والكوارث.

وقال «إن عدم وجود معايير لتقدير التعويضات هو أمر لاشك مهم ومهم جداً، لأنه لا توجد لدينا معايير واضحة في مسألة تقدير الضرر، ويخضع ذلك لتقدير القاضي، وهذا الأمر موجود في المحاكم الأوروبية والأميركية والتي تسمع فيها عن التعويضات المالية الكبيرة.«

ويرى أن الاحتيال في التعويضات أمر يعود إلى الضمير الحي للإنسان، فمن يمارس ذلك على الأنظمة في كافة أنواع القضايا وليس في قضايا التعويضات فقط لا يمكن السيطرة عليه، لأن المسألة مسألة ضمير، مضيفاً: «أود أن أنبه إلى أن التعويض عن الضرر من الناحية القضائية والقانونية يعتمد على القاعدة القانونية وهي الخطأ والضرر، والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وبالتالي فإنه عند رفع دعوى التعويض لابد من توافر هذه الأركان الثلاثة للقاعدة حتى تكون دعوى التعويض صحيحة.«

وأشار إلى أنه عند رفع دعوى التعويض لابد من مراعاة جانبين مهمين الأول الشكل والثاني الموضوع وكلا الجانبين يتعلق بنوع الضرر والجهة المرتكبة للخطأ وهل هي جهة حكومية أو جهة خاصة ووقت ارتكاب الخطأ وبناء على تلك المعطيات فإنه يتم تحديد المحكمة المختصة وهل هناك مدة نظامية لرفع الدعوى وبعد ذلك تحديد الصفة لكل طرف من أطراف الدعوى.

قضايا "الحجر" تسجل ارتفاعاً بـ110 في المئة... والرياض تستحوذ على "الغالبية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

حقوق الإنسان في الصحافة

اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك
ارتفع عدد قضايا الحجر التي شهدتها المحاكم السعودية خلال العام الماضي، مقارنة بما سبقه، فاق الضعف، مسجلاً نحو 110 في المئة. وبلغ عددها في العام الماضي 55 قضية، فيما لم يجتز 23 قضية في 1434هـ. بحسب إحصاءات أصدرتها وزارة العدل أخيراً.
وفي مقابل قضايا الحجر، التي استحوذت الرياض فيها على الصدارة خلال العامين الماضيين، شهدت المحاكم السعودية سبع قضايا للمطالبة برفع الحجر.
وكشفت إحصاءات وزارة العدل، تصدّر مدينة الرياض في عدد قضايا الحجر على مدار عامين متتالين، إذ بلغ عددها في 1434هـ، عشر قضايا، والماضي 19 قضية. وسجلت المدينة المنورة قضيتين في 1434هـ، و12 في الماضي.
وكان نصيب المنطقة الشرقية ست قضايا خلال 1434هـ، و 12 في العام الماضي. تليها مكة المكرمة بأربع قضايا في 1434هـ، ليرتفع إلى 11 في العام الماضي. وثبتت القصيم على قضية واحدة في العامين. فيما شهدت بعض المناطق دعاوى رفع الحجر. منها قضيتان في الرياض خلال العامين الماضيين، ومكة المكرمة دعوى واحدة لرفع الحجر في العام الماضي، و دعوتان بالشرقية خلال 1434هـ، ودعوة واحدة في العام الماضي.
بدوره، قال المستشار القانون الدولي المحامي حسين الشمري لـ «الحياة»: «إن هناك خلطاً بين مصطلحات القوامة والحجر والوصاية»، موضحاً أن القيّم هو «نائب قانوني عن المحجور عليه، يقوم على مصالحه وأمواله، إذ يسد النقص الذي يلحق بأهلية المحجور عليه، الذي لا يستطيع إدارة أمواله بنفسه، لما اعتراه من عوارض الأهلية».
وحول أسباب الحجر، أوضح الشمري: «إن أبرزها الجنون، وهو ما يطرأ على عقل الإنسان فيزيل العقل والتمييز، والعته، وهو مثل الجنون وهو آفة تصيب العقل وتنقص من كماله، والسفه، وهو خفة تعتري الإنسان فتحمله على العمل بخلاف مقتضى العقل والشرع مثل تبذير المال وإتلافه، وكذلك الغفلة، وهى الإقبال على التصرفات من دون الاهتداء إلى الربح فيها، وقبول غبن فاحش، ما يهدد المال بخطر الضياع».
وذكر المحامي الشمري أنه «يراعَى أن الجنون والعته لا يمكن الوقوف عليهما إلا بندب الطبيب المختص، أما السفه والغفلة فلا يجب ندب طبيب للكشف عنهما، بل يمكن كشفهما من واقع التحقيقات، وما تستظهره من تصرفات المطلوب الحجر عليه، وما تكشف عنه المستندات أيضاً». وعن الحجر، قال: «الحجر لا يوقع إلا على البالغ لسن الرشد، إذا بلغها واعتراه عارض من عوارض الأهلية الأربعة السابقة. أما القاصر إذا اعتراه مثل هذا العارض قبل بلوغ سن الرشد، فتستمر الوصاية أو الولاية عليه، كما يشترط وجود أموال للمطلوب توقيع الحجر عليه، وعدم قدرته على إدارتها ليتم على ضوء ذلك توقيع الحجر عليه».
ولفت إلى أن الحجر هو «من الحدود، التي يجب أن تدرأ بالشبهات، فهو يهدف إلى الحفاظ على أموال المحجور عليه، ويكون الحجر بحكم يصدر من المحكمة بعد التحقيق في الأوراق والوقوف على حال المطلوب الحجر عليه، وعدم قدرته على إدارة أمواله بنفسه، ومن ثم تعيّن عليه قيماً لإدارة أمواله»، مردفاً أنه «في حال الحجر يتعين وجود القيّم، وهو «النائب عن المحجور عليه والمعين من المحكمة لإدارة أموال المحجور عليه، يشترط في القيّم ما يشترط في الوصي من شروط للصلاحية للقوامة».
وذكر المحامي الشمري أن «رفع الحجر يتم إذا ثبتت سلامة المحجور عليه وشفاؤه من العارض الذي اعتراه، ولا يرفع الحجر إلا بحكم، تختص المحكمة بتوقيع الحجر ورفعه، وتعيين القيّم ومراقبة أعماله، والفصل في حساباته وعزله واستبداله، والإذن للمحجور عليه بتسلم أمواله لإدارتها، وتعيين مأذون بالخصومة عنه وتقدير نفقة له في ماله»، مؤكداً «أن التهديد بالحجر من دون وجود سبب وإثبات لن يؤخذ به. وهنا تكمن صعوبة الدعوى في الحجر وغيره، كما أن التقرير الطبي الذي يؤخذ به لابد من أن يكون من مستشفى حكومي، ومصدّق من لجنة طبية».

• الإغلاق الفوري" للمطاعم التي تحجب رؤية أماكن تجهيز الطعام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
وجّه وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب أمانات المناطق والمحافظات بإغلاق المطاعم والمنشآت الغذائية المخالفة للبند الـ13 من لائحة المطاعم، الذي ينص على أن يكون الجدار الفاصل بين أماكن تجهيز الطعام وصالات تقديمه مكوناً من جزئين، الأسفل لا يزيد ارتفاعه على متر، على أن يكون الجزء العلوي من الزجاج الذي يسمح بالرؤية من خلاله، بهدف إتاحة الفرصة لرواد المطاعم والمطابخ والكافتيريات ومحال الوجبات السريعة لمشاهدة عملية إعداد وتجهيز الأطعمة والمشروبات.
وشدد وزير الشؤون البلدية والقروية على سرعة الإغلاق الفوري للمطاعم والمنشآت الغذائية المخالفة للقرار، بعد انتهاء المهلة التي منحت لها لاستكمال ما ورد في هذا البند، ومتابعة تنفيذ قرارات الإغلاق لحين تعديل أوضاعها.
ودعا أمناء المناطق والمحافظات إلى الاهتمام والمتابعة، للتأكد من تنفيذ جميع المطاعم والمنشآت الغذائية لما تتضمنه اللائحة، على أن يكون كل أمين هو المسؤول المباشر عن ذلك. وأوضح أنه تم تكليف وكالة الوزارة للشؤون البلدية بالقيام بجولات ميدانية دورية للتأكد من التزام الأمانات والبلديات بتنفيذ قرارات الإغلاق الفوري بحق المنشآت المخالفة.
وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم الوزارة حمد بن سعد العُمر أن توجيهات الأمير منصور بن متعب للأمانات تمثل استجابة سريعة لما تم تداوله أخيراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان: «صرخة مواطن»، الذي تضمن مناشدة لإصدار قرار بتكليف الأمانات والبلديات بإلزام المطاعم والكافتيريات ومحال الوجبات السريعة بتركيب كاميرات مراقبة في مواقع تحضير الطعام بهدف كشف أية مخالفات.

الرياض: ضبط 8757 متسولاً خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت شرطة منطقة الرياض أن جهود اللجنة الأمنية لمكافحة التسوّل التي تقودها إدارة الضبط الإداري قبضت خلال العام الهجري الماضي على 8 آلاف و775 متسولًا ومتسولة. وكشف التقرير الإحصائي الصادر عن اللجنة الأمنية لمكافحة التسول اليوم (الأحد)، عن أن 70 في المئة من إجمالي المقبوض عليهم (أجانب) معظمهم من الرجال والأطفال، وبلغ عدد المقبوض عليهم من الجالية اليمنية 3938 ما بين رجال ونساء وأطفال. وأشار إلى أن 2260 من المقبوض عليهم (مواطنين) ما بين رجال ونساء وأطفال، فيما بلغ عدد الإثيوبيين 1096 متسولاً ومتسولة، و 710 متسولين ومتسولات من أبناء الجالية النيجيرية. ولفت إلى أن قائمة المقبوض عليهم ضمت 300 متسول باكستاني، و 220 هندياً، و115 أردنياً معظمهم نساء، و67 سورياً وسورية، فيما بلغ المقبوض عليهم من الجنسيات الأخرى 51 متسولاً ومتسولة.

"وزارة المالية" تكذب إشاعة خفض الرواتب والبدلات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - هليل البقمي
أكدت وزارة المالية السعودية عدم صحة ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعية والأوساط الشعبية أخيراً عن نيتها خفض أجور موظفي الدولة وتقليص البدلات، مؤكدة أنه لا صحة لهذه المزاعم التي تأتي في الوقت الذي ينتظر فيه السعوديون نتائج دراسات تقوم بها جهات حكومية لرفع سلم رواتب الموظفين الحكوميين، ومساواتها برواتب موظفي القطاع الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي.
وأكد مصدر مسؤول في وزارة المالية، في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية أمس، أن لا صحة مطلقاً لما يتداوله بعضهم في مواقع التواصل الاجتماعي من أن الحكومة تحاول تقليص الرواتب والأجور والبدلات.
وقال: «لم يرد على لسان وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أو أحد مسؤولي الوزارة أي تصريح حول ذلك». ويأتي نفي وزارة المالية بعدما تم تداول الإشاعة على نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية، إذ نسب مروجو الإشاعات خبر الخفض لوزير المالية شخصياً، موضحين أن العساف عزا التقليص إلى انخفاض أسعار النفط. وعلى رغم عدم ثبوت نسبة الخبر إلى أي مسؤول بوزارة المالية في حينها إلا أن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أطلقوا العنان لتعليقاتهم، مبدين تذمراً وسخطاً من الوزارة.
وبرز قرار سابق لوزارة المالية برفع الحد الأعلى لقيمة سيارات مسؤولي الدولة من شاغلي مرتبتي وزير والممتازة كواحد من أكثر القرارات التي أثارت حفيظة المغردين الذي يرونه «غير مبرر».

بعد أن ثبت أن 25٪ من سكان السعودية يعملون لإعالة ال75٪

عادلة بنت عبدالله لـ"الرياض": لجنة استشارية لتوسيع عمل المرأة والحد من العراقيل أمامها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008095

الرياض - أسمهان الغامدي
أبلغت الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود "الرياض" أنها تعمل ووزارة العمل في لجنة استشارية توجيهية، شكلتها الوزارة لتوسيع عمل المرأة وجعلها يداً عاملة في المجتمع، مبينة أنهم يعملون على وضع خطوات مدروسة وواضحة تحدد متطلبات تراخيص العمل للمرأة من المنزل، وهذا سيساعد العديد من السيدات اللاتي يرغبن بالإنتاج من منازلهن، ولكن بمعايير جيدة تحفظ حقوق المستفيد من هذا المنتج.
وزادت سموها أن هذه الخطة جاءت بعد أن رصدت وزارة العمل العديد من العراقيل التي تواجه المرأة في مجال الاقتصاد والاستثمار من قبل بعض الجهات الحكومية على الرغم من أن المرأة السعودية وخاصة في السنوات الماضية قفزت قفزات نوعية، وأصبح لديها ثقة بالنفس لجرأة محمودة للدخول في شتى المجالات التي كانت مقصورة في السابق

على الرجل، إضافة إلى أنها تمكنت من أن تكون معيلة لنفسها وتتحمل مسؤولية أسرتها مثلها مثل أخيها الرجل. وأبانت سموها أن وزارة العمل تعمل على خطة تدريجية لتمكين المرأة اقتصاديا وإشراكها كيدٍ عاملة في شتى المجالات، وخاصة المشاريع التي من المنزل وعن بعد، كما أن مشاريع المرأة عن بعد ومن المنزل لا تدخل ضمن الاقتصاد المحلي، وذلك بسبب عدم إدراج تلك المشاريع أو الترخيص لها، وهذا اجحاف في حق الدولة، وسيتم تنسيق ذلك لضمان حق المرأة والمستهلك.
مؤكدة في ذات السياق أن مشاريع المرأة من المنزل لم تعد مقصورة على صناعة المأكولات والخياطة، بل أصبح لدينا مشاريع في مجال هندسة الديكور والترجمة والسياحة وخلافه، وكل ذلك غير محسوب للأسف.
وأضافت سموها إلى أن وزارة العمل بالتعاون مع جميع أجهزة الدولة تعمل على خلق توازن في اقتصاد الأسرة حيث أنه مؤخراً كان 25% من سكان السعودية يعملون لإعالة ال 75%، وبعد تمكين المرأة اقتصاديا اختلفت هذه النسبة واقتربت من الموازنة التي تطمح لها الدولة، خاصة وأن الجميع يطمح إلى أن يكون اقتصاد الأسرة قائما على كل فرد بها وليس كالسابق، مشددة على أن المرأة بحاجة لجهد إضافي لتثبت نفسها في عجلة الاقتصاد وفي المجتمع.

قالوا إن تأكيد الملك:إخلاص ودقة بلا تراخٍ ..

الشورى يستقرئ أرقام الميزانية ويلوّح: دورنا الرقابي مستمر لمستقبل واعد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008148

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
بارك أعضاء مجلس الشورى ميزانية المملكة للعام المالي 361437، التي أقرها خادم الحرمين الشريفين يوم أمس الخميس، مؤكدين في حديثهم ل» الرياض» بأن المجلس سيتابع من خلال تقارير الأجهزة الحكومية السنوية وممارسة دوره الرقابي والتنظيمي تعزيز وتفعيل ما ركزت عليه بنود الميزانية التي أعلنت أمس, وما تتطلبه المرحلة من الشفافية في التخطيط للمشاريع، ومتابعة مراحل تنفيذها بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة والصالح العام في النهوض بكافة القطاعات الخدمية لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

د. عبدالله نصيف

د. نصيف: وعي المواطن هو الرهان والواقع محك للمشاريع بعيداً عن الفرقعات الإعلامية
وأشار العضو الدكتور عبدالله نصيف إلى وعي المواطن بأداء الميزانية على أرض الواقع وقالوا بأنه يميز ماهو فرقعات إعلامية يطلقها بعض التنفيذيين ولا يجد لها المواطن أثرا، وسيقوم بدوره عبر القنوات الرسمية في متابعة المشاريع التنموية التي نعاني من تعثر الكثير منها ومن سوء تنفيذ البعض منها إن تم تنفيذه، مؤكدين بأن الميزانية ليست ما يسمع من مليارات ولكن ما نراه متحققاً على أرض الواقع، وعبر أعضاء عن تطلعاتهم إلى قدر كبير من الشفافية والضبط والمساءلة في متابعة الصرف وكفاءة المنجز، بما يحقق تطلعات القيادة والشعب.

د. آل ناجي: الميزانية تؤكد نهج الملك وحرصه على مصالح وطنه وتحقيق آمال وتطلعات شعبه

د. محمد آل ناجي

وثمن د. محمد آل ناجي تأكيد الملك عبدالله بن عبدالعزيز على جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية كافة مسؤولية تنفيذ المشاريع والبرامج التي تضمنتها الميزانية, وأداء الأعمال الموكلة إليهم بكل إخلاص ودقة ودون تراخ أو تقصير تجاه الوطن والمواطنين وتنبيهه على الحرص على كل ما من شأنه خدمة المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم،

والتنفيذُ الدقيق والكفْءُ لبرامج ومشاريع الميزانية، وما تمّ إقراره من مشاريعَ وبرامجَ لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يُسْهِمُ في استدامةِ وضْع المالية العامة القوي، وأن تعطى الأولويةُ في العام المالي القادم لاستكمالِ تنفيذِ المشاريع المقَرّة في الميزانياتِ السابقةِ، وهي مشاريعُ كبيرة، ليؤكد نهجه - أيده الله - وحرصه على مصالح وطنه وتحقيق آمال وتطلعات شعبه، معبراً د. آل ناجي عن سعادته بميزانية الدولة وما حملته من عطاء للوطن والمواطن بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

د. عبدالله العتيبي

نائب اللجنة الصحية بمجلس الشورى أ. د. عبدالله بن زبن العتيبي تحدث ل «الرياض» وبارك الميزانية واعتبرها منجزا جديدا يضاف لمنجزات قائد مسيرة الإنماء والإصلاح ورفاهية المواطن ومكافحة الفساد الملك عبدالله بن عبدالعزيز مؤكداً أنها لا تعاني من قصور بل إنها توسعت منذ توليه إدارة البلاد، وقال بأن التقصير يكمن في بعض الجهات الحكومية الخدمية حينما لا يحسن بعض المسؤولين التعامل مع المبالغ الضخمة التي تخصص لهم، وأكد على ضرورة تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة على جميع الوزارات وخاصة الخدمية منها خاصة وأن الأرقام القياسية للميزانية تشير إلى أننا مقبلون على مرحلة كبيرة من التطور والنماء والرخاء، وشدد على توفير المعلومات بشفافية كبيرة وواضحة لمجلس الشورى وللجهات الرقابية وقيام هذه الجهات بالمساءلة المباشرة عن كل مشروع كفيل بإذن الله لتحقيق منجزات تسهم في تقدم هذا الوطن وتطوره.

ومضى العتيبي بتأكيده على أن ما تضمنته الميزانية يعكس حرص واهتمام حكومة المملكة بتحقيق التنمية المتوازنة في كافة المناطق وبمختلف القطاعات التي تلامس حاجة المواطن وبما يحسن مستوى المعيشة، والسعي بشكل إلى مواصلة سياساتها التنموية الرشيدة بالتركيز على الاستثمار في الإنسان، وإنجاز المشاريع العملاقة في التعليم والصحة والشأن الاجتماعي بما يضمن تنمية مستدامة، وقال إن المجال الصحي من المجالات التي تحظي باهتمام كبير وتسعي الدوله من خلالهً الي توفير الأمان الصحي والتوسع في تقديم الخدمات الصحية العامه منها والتخصصية ومن المهم النظر في تأهيل الكوادر الطبية والصحية والتركيز علي التخصصات التي يعاني المجال الصحي من شح كبير فيها بالتعاون مع الهيئة السعوديه للتخصصات الصحية عبر زيادة برامج شهادات الاختصاص السعودي والتوسع في قبول المتدربين فيها وتضييق الفجوة الموجودة حالياً فيما يتعلق بنسبة الكوادر الطبية الي نسبة المواطنين.

د. العتيبي يؤكد على ضرورة تطبيق مبدأ المحاسبة وتوفير المعلومات بشفافية للشورى وللجهات الرقابية

ودعا العتيبي وزارة الصحة إلى الاهتمام المباشر من خلال سعيها للتوسع في انشاء مراكز الرعاية الصحية الأوليه والتي تجاوزت 2000 مركز، بتوفير الإمكانيات الطبية من أجهزه وكوادر متخصصة تساعد في تخفيف الضغط علي المستشفيات العامة والتخصصية وتسهم في نقلة نوعية نحو تحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها وقال»التوجيه السليم لبنود الميزانية سيسهم بإذن الله في تحقيق الفائدة والهدف المخطط له في خطة التنمية التي بذل فيها جهد كبير لترسم مستقبلاً واعداً لما يجب ان تكون عليه الخدمات الصحية في المملكة».

بعد فوزها بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز

مختصون يشيدون بإجراءات وزارة العدل في العمل الاجتماعي والأسري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008206

الرياض - أسامة الجمعان

أشاد عدد من المختصين بالعمل الاجتماعي بحصول وزارة العدل على جائزة الاميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي وذلك في دورتها الثانية (1435-2014) بعنوان:(التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمطلقات والمعلقات

والأرامل) للجهود التي قامت بها الوزارة في تقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية للمستفيدين من خدماتها في كافة القطاعات العدلية للمساهمة في ايجاد الحلول للقضايا الاجتماعية والأسرية.

فهد البكران

ونوه المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله حفل جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز لتكريم الفائزين من الجهات والأفراد للتميز في العمل الاجتماعي وتشريف سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفل التكريم نيابة عنه أيده الله. وأوضح البكران بمناسبة حصول وزارة العدل بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز في مجال الخدمات الاجتماعية والأسرية أن الجائزة تعد تثمينا مهما لجهود "العدل" في برامج الخدمات الاجتماعية وتضاف إلى الجوائز السابقة التي فازت بها في مجال التقنية ونقل الملكية العقارية وغيرها. مؤكداً أن الوزارة قد أولت الجانب الاجتماعي والأسري حيزا مهما ضمن أهدافها واستراتيجياتها، حيث استحدثت الوزارة مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة محاكم المملكة للمساهمة في تقديم المساعدة الاجتماعية والإرشادية للمستفيدين من أفراد أو أسر لاسيما في مجال النزاعات الزوجية والتدخل في قضايا العنف والعضل وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

وأفصح البكران أن وزارة العدل بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء قد أصدرا عددا من القرارات والمبادرات التي تصب في صالح المرأة المطلقة والحاضنة على وجه الخصوص، ومن ذلك القرار الذي يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، ما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين (205 206) من نظام المرافعات الشرعية. من جانبه عبر مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود عن سعادته بفوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية بوزارة العدل بجائزة الأميرة صيتة للعمل الاجتماعي في دورتها الثانية.

د. ناصر العود

وأوضح الدكتور العود أن برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية في الوزارة تبنى العديد من البرامج والمشروعات المقدمة للمجتمع عموما وفئة الأرامل والمطلقات على وجه الخصوص من أهمها تقديم المشورة الاجتماعية والحقوقية للمرأة من خلال مكاتب نسائية مستقلة في محاكم الأحوال الشخصية من خلال الشراكات الاجتماعية مع عدد من الجمعيات المتخصصة والرفع بتنظيم صندوق لنفقة المطلقة وأبنائها والذي يدرس حاليا في الجهات التشريعية. كما عملت الوزارة على الرفع بمشروع ولاية المرأة الحاضن على أبنائها والذي تمت الموافقة علية من قبل المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك التوجيه للمحاكم للتسريع في قضايا الحضانة والزيارة واعتبارها من القضاء المستعجل والذي غالبا ما يتم النظر فيه خلال نفس اليوم. كما عملت الوزارة على تبني مشروع مراكز الرؤية والزيارة في عدد من مناطق المملكة والذي يستهدف إنشاء دور لتنفيذ أحكام الرؤية والزيارة في أمكان مناسبة ومهيأة للمحافظة على مصلحة المحضون. وأشار العود إلي أن فوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية في وزارة العدل يأتي في ظل اهتمام ولاة الأمر حفظهم الله على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المرأة المطلقة في المرافق العدلية، كما يأتي في ظل توجيه ومتابعة معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي نجد منه كل الدعم والمساندة لتعزيز برامج العمل الاجتماعي في الوزارة وكذلك منسوبي الوزارة كافة والتي تكللت ولله الحمد بفوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية بهذه الجائزة الغالية.

وأضاف العود بان فوز وزارة العدل بهذه الجائزة الغالية يتطلب بذل المزيد من الجهد والمتابعة ويحملنا مسؤولية كبيرة لتطوير البرامج الاجتماعية والأسرية في وزارة العدل للسعي للتخفيف من معاناة المراة على وجه الخصوص فئة المطلقات والأرامل وتذليل كافة المعوقات التي تواجههن في المرافق العدلية من خلال تبني المزيد من المشروعات المدروسة وكذلك التعاون مع الجهات المختصة. من جانب آخر أكد عدد من المختصين في العمل الاجتماعي أهمية حصول وزارة العدل على جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز الاجتماعي ويقول عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وكيل قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الدكتور عبدالمجيد طاش نيازي أن اهتمام وزارة العدل بالجانب الانساني والاجتماعي انطلق من رؤية معالي الوزير لتطوير الاجراءات القضائية بالمملكة وإيمانه بأهمية هذا الجانب في التخفيف من معاناة المواطنين وتوفير سبل الراحة لهم وقد حرص معاليه على توفير كافة الامكانيات المادية والبشرية لتطوير البرامج والخدمات ذات الصلة بهذا الجانب وتميزها من حيث الحجم والنوعية، حيث يتضح ذلك جليا من خلال دعم معاليه المستمر والمتواصل لإدارة الخدمة الاجتماعية ومكاتبها في المحاكم ورعاية برامج

تأهيل العاملين بها فجاء الفوز بالجائزة لتكليل الجهود بالنجاحات التي حققتها ادارة الخدمات الاجتماعية في فترات زمنية قصيرة. وبارك عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم عبدالله العثمان لمعالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى على فوز الوزارة ممثلة ببرنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية.. بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بن عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي في دورتها الثانية..مشيراً بأن فوز الوزارة بهذه الجائزة ليس بغريب على ما تقدمه الوزارة من خدمات متميزة... حققت من خلالها قفزات نوعية في خدمة المجتمع السعودي..

مساعد إبراهيم الطيار

وأوضح المستشار بالإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل مساعد بن إبراهيم الطيار إن حصول وزارة العدل على جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بن عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي إلا دليل على الدور الاجتماعي المميز الذي تقدمه الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية في المرافق العدلية من برامج الخدمات الاجتماعية والأسرية المقدم من وزارة العدل، فمن أبرز المشروعات مشروع مكتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم التي تختص بالنظر في القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية حيث تهتم مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمحاكم بالقضايا ذات الصلة بالموضوعات الاجتماعية المرتبطة بالأسرة والأزواج، وكل ما يتضمنها من فروع مثل (الطلاق، الخلع، النفقة، الحضانة، العنف، سوء المعاملة، الزيارة..).

وكان الحفل تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظة الله كرم صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين وزارة العدل بحصولها على جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في تميز العمل الاجتماعي، حيث تسلم معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الجائزة من يد سمو ولي ولي العهد حفظه الله .

7688 من مستفيدي الضمان يتقدمون بطلبات لـ"خدمة وظفني"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

بدأ «الضمان الاجتماعي» في تفعيل خدمة ضمانية جديدة وهي «خدمة وظفني»، التي يعول عليها في دعم الأسر الضمانية ورفع مستواها المعيشي، حيث بلغ عدد المتقدمين حتى الآن 7688.

وقال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي: إن الخدمة تعد مساندة حقيقة للفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي من خلال قاعدة بيانا بدأت وكالة الضمان الاجتماعي في بنائها منذ أكثر من خمس سنوات عن المستفيدين وأبنائهم أو التابعين لهم القادرون على العمل لمساعدتهم في البحث عن وظيفة تناسب قدراتهم العلمية والعملية لدى سوق العمل في المملكة بالتواصل، وتبادل البيانات مع وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية وغيرها من الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بالتوظيف. لتحقيق التكامل مع تلك الجهات بهدف خدمة المواطن الكريم ومنها خدمة «معًا نحسن»، التي أطلقتها وزارة العمل والموجهة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

"الاعتراض" يضيف 40 ألف مطلقة وأرملة بقوائم الدعم السكني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة
أظهرت البيانات التفصيلية الذي أعدتها وزارة الإسكان لاستعياب أعداد جديدة من المستحقين لدعم السكني بعد فتح باب الاعتراض أن إجمالي المقبولين بلغ عددهم 754 ألف و 570 مستحقًا تمثل النساء المقبولات والمستحقات للدعم السكني نسبة لا تتجاوز 6% من إجمالي المقبولين.
وبحسب البيانات نفسها بلغ عدد النساء المقبولات نحو 40 ألف و 831 امرأة بينهن 29 ألف و 950 أرملة و 10 آلاف مطلقة من إجمالي عدد السيدات اللاتي قبلت وزارة الإسكان اعتراضهن.
وكشفت بيانات وزارة إسكان عن تصدر منطقة مكة المكرمة لأعداد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم، حيث بلغ عدد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم 3120 مطلقة و8105 أرملة وجاءت بعدها منطقة الرياض بما يقارب 2864 مطلقة و5903 أرملة ثم منطقة المنطقة الشرقية بـ 1249 مطلقة و3609 أرملة. كما أشارت البيانات إلى أن أقل مناطق المملكة في أعداد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم السكني هي منطقة نجران بـ 136 مطلقة إلى جانب منطقة حائل بـ 970 أرملة.
وفي نفس السياق أوضحت بيانات وزارة إسكان أن أعداد الأسر الذي سوف يشملها الدعم السكني هي 754 ألف و 570 فردًا. وبحسب بيانات الوزارة فإنه تم تقسيمها إلى خمسة فئات وهي الفئة الأولى والمكونة من فردين إلى أربعة أفراد وقد كانت نسبتها في أعداد المشمولين في الدعم السكني مايقارب 40% وبلغ عدد المشمولين فيها 452 ألف و94 مستحقً.

682 ألف "عاطلة" يرفضن وظائف "حافز" ويطالبن بـ"الحكومية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أنور محمد ـ جدة
كشفت إحصائية رسمية أن أكثر من 682 ألف باحثة عن عمل رفضن الالتحاق بالوظائف، التي عرضها عليهن برنامج «حافز» في القطاع الخاص، حيث أبدت نحو 417 ألف باحثة رغبتهن بالعمل بقطاع التعليم، فيما فضلن 265 ألف باحثة أخري التوظيف في القطاع الحكومي.

وبحسب تقرير برنامج التوظيف «حافز» زاد عدد الباحثات عن العمل لأكثر من مليون باحثة يمثلن 77% من إجمالي الباحثين عن العمل منهن 265 ألف سيدة يمثل نسبة قدرها 13% يرغبن العمل فى القطاع الحكومي و 417 ألف سيدة بنسبة 45% يرغبن العمل في قطاع التعليم، بينما 33% من أعداد الباحثات لديهن الرغبة في عمل آخر غير قطاع التعليم بإجمالي 674 ألف سيدة.

وكان عدد النساء العاملات في برامج التوظيف، التي سنتها وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة إلى نحو 454 ألف عاملة مع نهاية عام 2013 مسجلا ستة أضعاف ما كان عليه العدد خلال الثلاثين عاما الماضية، والذي لم يتجاوز عدد النساء العاملات في القطاع الخاص أكثر من 55 ألف سيدة.

وبين التقرير أن نسبة 49% من الباحثات عن عمل تتراوح أعمارهن بين 18 وأقل من 20 عاما بإجمالي 534 ألف سيدة وأن الحاصلات على شهادة جامعية تخطى 232 ألف سيدة يمثلن نحو 21% من العاطلات عن العمل بينما الحاصلات على الثانوية العامة تجاوز 343 ألف سيدة بنسبة 31% ليبقى 14% لمن يحملن تعليما متوسطا بإجمالي 175 ألف سيدة و16% لحاملات الشهادة الابتدائية.

وأظهرت بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن معدلات البطالة بين النساء بين عامي 2009 و 2013 ارتفعت من 28.4% إلى 34.8%، حيث تأرجح إجمالي عدد النساء العاملات في القطاع الخاص سنويا نحو 50 ألف عاملة قبل تفعيل مبادرات وزارة العمل لتوظيف السعوديين والسعوديات في حين تزايد العدد بشكل جوهري بعد برنامج نطاقات وتفعيل برامج عمل المرأة في القطاع الخاص ليصل إلى 55.6 ألف عامل في عام 2010 ثم إلى 99.4 ألف عاملة في عام 2011 ثم إلى نحو 215.8 ألف عاملة في عام 2012 لكن الرقم ارتفع إلى 410 عاملة تقريبا في عام 2013.

ولفت التقرير إلى أن هناك أكثر من 20 برنامجا معظمها لعمل المرأة في مختلف القطاعات منها التعليم والمستلزمات النسائية والمصانع وتطوير آليات عمل المرأة مما يساعد في مضاعفة أرقام التوظيف النسائي مشيرا إلى أن نظام العمل لا يفرق بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والامتيازات وأحقية المرأة في العمل فيما عدا الأعمال التي لا تتناسب وطبيعتها حيث حددت الوزارة 25 طبيعة عمل خاص فيما يتعلق باشتراطات توظيف النساء في المصانع.

ولفت التقرير أيضا إلى أن برنامج ساند يعد أحد البرامج الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص والبالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، مما يمهد هذا القرار إلى إيجاد فرص عمل للسعوديات خاصة أن وزارة العمل بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية باعتبارهما الجهتين المناط بهما توظيف الباحثين والباحثات عن عمل، قد حرصا على تهيئة بيئة العمل الآمنة، وتطوير أداء المرأة السعودية لتمكينها من المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها بما يتوافق مع ضوابط وأنظمة العمل في المملكة، وبما يحقق لها التوازن بين واجباتها الأسرية والتزاماتها التنموية.

ومنذ انطلاق برنامج «نطاقات» استمرت الوزارة في تطويره ليستجيب لحقائق السوق، حيث ازداد عدد الأنشطة من 46 نشاطًا إلى 51 نشاطًا. ثم جاء التطوير الجوهري التالي لينتقل بنطاقات من الطابع الكمي، الذي كان لازمًا في البداية لمعالجة حجم البطالة، إلى الطابع الكيفي الذي بدأ في الأخذ بالأجور في عين الاعتبار.

تطبيق نظام الوكالات الإلكتروني في254 كتابة عدل ومحكمة

صيغة جديدة لبرنامج التمويل الإضافي تضمن حقوق المواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743648.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أوضح رئيس لجنة تطوير أنظمة كتابات العدل الإلكترونية بوزارة العدل الشيخ خالد التويجري، أن الوزارة أقرت برنامج التمويل الإضافي بصيغة جديدة تضمن حقوق المواطن بالاتفاق مع صندوق التنمية العقارية والبنوك التجارية، مبينا أن هذه الصيغة تتضمن تسجيل العقار باسم المواطن المستفيد بصفته مالكا ثم يرهن العقار لصالح الصندوق والبنك التجاري،

كضمان للقرض، ومؤكدا تسجيل صكوك جميع العقارات الخاضعة لبرنامج التمويل الإضافي، باسم مالكيها من المواطنين، ويحق للصندوق أو البنك الحصول على صورة من الصك.
وأضاف في تصريح لـ«عكاظ» أن نحو 125 من كتابات العدل الأولى تعمل بنظام الإفراغات (نظام العقار الإلكتروني) الذي يتلافى الازدواجية، ويستخدم نظام الإفراغات التقنية الإلكترونية ضمن إجراء عملية التوثيق ويتم خلاله تسجيل كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية سواء بيعا كاملا أو جزئيا أو هبة أو رهنا لصناديق الإقراض الحكومية وكذلك إنهاء إجراءات إفراغ منح الأراضي بأنواعها.
وبين أن النظام العقاري الإلكتروني يرصد المؤشرات العقارية ارتفاعا أو انخفاضا وفقا لفترات زمنية محددة ويحصي عملية الإفراغات التي تتم وحركة العقار أسبوعيا حيث تصدر إدارة تقنية المعلومات تقريرا أسبوعيا للمؤشر العقاري.
وختم الشيخ التويجري تصريحه موضحا أن الوزارة أنهت الإجراءات الفنية والتقنية وبدأت بتطبيق نظام الوكالات الإلكتروني في 254 كتابة عدل ومحكمة كان آخرها كتابة عدل الرين التابعة لمنطقة الرياض، في حين تم تطبيق النظام العقاري الإلكتروني في 125 كتابة ومحكمة كان آخرها كتابة عدل تمير التابعة للمنطقة ذاتها.

.. و"نزاهة" تحقق في شكاوى سكان الرميدة ضد الأمانة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743658.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
فتحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عينها على أمانة الطائف بعد ورود بلاغات وشكاوى وتظلمات إليها من سكان حي الرميدة يطالبون فيها بإيصال التيار الكهربائي ومنع استغلال مكتب هندسي عهدت الأمانة إليه الكثير من أعمال الكروكيات، الهندسية في المحافظة.
وقالت «نزاهة» في خطاب وجهته لأمانة الطائف (اطلعت «عكاظ» على نسخة منه) أنها تلقت عدة بلاغات من مجموعة من المواطنين مفادها أنه تمت الموافقة على إيصال خدمة التيار الكهربائي لسكان مخطط الرميدة بالمحافظة، وطلبت الأمانة من سكان المخطط تنفيذ الاشتراطات اللازمة ومنها إحضار «كروكي» من أحد مكاتب الاستشارات المساحية، إلا أنه لم يتم إيصال الخدمة لهم رغم إحضارهم الكروكي المطلوب، وبعد مضي ما يقارب السنة طلب منهم إعادة التقديم وإحضار (كروكي) تنظيمي جديد من نفس المكتب، مما ألحق أضرارا بهم، كما تضمنت البلاغات أن الأمانة لم تقم بتنفيذ مخطط تهذيبي يتوافق مع المباني القائمة فيه وفق ما جاء بخطابها رقم (23810) وتاريخ: 1434/12/2هـ.
وتضمن خطاب «نزاهة» المطالبة بالتحقق من مدى صحة ما ورد في البلاغ ورؤية الأمانة في هذا الشأن، وتزويدها بنسخة من خطاب الأمانة رقم (22810) وتاريخ: 1434/12/2 الموجه لوزارة الشؤون البلدية والقروية مع مراعاة ما أوجبته المادة (الخامسة/3/ج) من تنظيم الهيئة المؤكد عليها بالأوامر الملكية رقم (7816) بتاريخ 1433/2/1هـ ورقم (37993) بتاريخ: 1433/8/14هـ ورقم (479) بتاريخ 1432/2/8 ورقم (2976) بتاريخ: 1435/1/22 والأمر السامي رقم (1249) بتاريخ: 1435/4/4هـ.
وكان عدد كبير من سكان الرميدة قد احتشدوا أمام مكتب أمين الطائف المهندس محمد المخرج الشهر الماضي مطالبين بإنقاذهم مما وصفوه بإهمال الحي والعديد من المطالب التي تقدموا بها.

برنامج لنقل ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=210285&CategoryID=5

بريدة: موسى العجلان
أطلقت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة القصيم ممثلة في إدارة شؤون المعلمين، برنامج "نقل ذوي الظروف الخاصة"، الذي يعد أول برنامج إلكتروني من نوعه على مستوى المملكة، ويهدف إلى التيسير على المعلمين والمعلمات بتقديم طلباتهم دون الحاجة لمراجعة الإدارة، ومن ثم متابعة الطلب حتى معرفة نتيجته، إما بالقبول ومن ثم رفعه للوزارة، أو استبعاده بسبب عدم تحقق الشروط والضوابط المحددة.
ودشن المدير العام للإدارة عبدالله الركيان البرنامج أمس، مقدما شكره وتقديره لكافة العاملين على تحقيق مثل تلك البرامج العملية والمهنية، التي تساعد على تحريك عجلة المعاملات وتدويرها التدوير الدقيق والمنتظم، الأمر الذي يحقق معادلة النجاح والتميز لكافة الخطط والبرامج. وأكد الركيان أن تميز وتفرد إدارة شؤون المعلمين بمثل تلك النقلات النوعية في طرق التعامل مع المراجع والمستفيد، تأتي تأكيداً على المهنية التي يتصف بها الزملاء، وهو أمر سبقوا فيه كافة الإدارات التعليمية على مستوى المملكة.
من جانبه، أشار المساعد المدرسي، رئيس لجنة الظروف الخاصة عبدالرحمن الصمعاني، إلى أن لجنة الظروف الخاصة تتابع التطورات والتعديلات المستمرة بشأن ضوابط النقل، من خلال الاجتماعات الشهرية المجدولة، إضافة للاجتماعات الطارئة، ودراسة الحالات.
وأوضح مدير شؤون المعلمين عبدالرحمن المجحدي، أن البرنامج الإلكتروني الخاص بحركة ذوي الظروف الخاصة وتنقلاتهم يأتي استكمالاً لعدد من البرامج التطويرية الهادفة إلى تسهيل وتقنين عمليات التقديم والمتابعة لكافة المستفيدين من النظام، مضيفا أن البرمجيات الحاسوبية التي أطلقتها إدارة شؤون المعلمين وبلغت 8 برامج جميعها تحمل معززات الدقة والوضوح والشفافية. وبين المجحدي أن البرنامج الإلكتروني يتضمن كافة استفسارات وتساؤلات المتقدمين، لاحتوائه على مخزون معرفي ومعلوماتي خاص بضوابط وشروط ومتطلبات التقديم على الظروف الخاصة، وهو الأمر الذي يختصر على المتعاملين معه الكثير من الجهد والوقت.

"مودة": 1873 أسرة منفصلة تستفيد من برنامج بيت الزيارات الموقتة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - يسرى الكثيري
كشفت جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة، استفادة نحو 1873 أسرة منفصلة من برنامج بيت المودة للزيارات الأسرية الموقتة منذ إنشائه حتى الآن.
وأوضح المدير العام لجمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة، محمد آل رضي، خلال حديثه إلى «الحياة» أن البرنامج يعد بديلاً لما هو متبع حالياً في تنفيذ الأحكام الحقوقية بمراكز الشرطة والحقوق المدنية في حال

وجود نزاع بين الطرفين المنفصلين، مشيراً إلى أن البرنامج سيعالج الوضع غير الإنساني في تنفيذ أحكام الرؤية وتسلم وتسليم المحضون.
وبيّن أن الجمعية بدأت في تنفيذ البرنامج منذ خمسة أعوام، إذ أسست غرفتين متخصصتين ومهيأتين لرؤية الأبناء واستقبالهم، مفيداً بأن نحو 1873 أسرة منفصلة استفادت من المشروع وفق الأصول المهنية السليمة وبضمان تحقيق التنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ الأحكام والزيارات والرؤية، إذ لدى الجمعية تنسيق دائم لتحويل الحالات من محكمة التنفيذ ومحكمة الأحوال الشخصية والمحكمة العامة.
من جهته، قال الأمين العام لجمعية المودة المهندس فيصل السمنودي: «إن بيت المودة للزيارات الأسرية الموقتة ماهو إلا جزء من خطة تطويرية للجمعية، ومن أهم أركانها تعزيز الشراكات لدعم برامج الجمعية التي تسهدف في شكل مباشر الأسرة وتمكينها لتعزيز دورها في التنمية بمختلف مجالاتها ومواجهة العديد من تحديات العصر التي تؤثر في شكل مباشر في الأسرة واستقرارها».
وأكد أن الجمعية ستواصل جهودها وسعيها في سبيل تحقيق أهدافها من خلال برامجها ومشاريعها بالشراكة مع عدد من الداعمين في الشؤون الأسرية.

• تنمية القطيف" يفعّل برنامج الحقوق في رياض الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع اول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

القطيف – «الحياة»
نفذ مركز التنمية الاجتماعية في محافظة القطيف «الفريق الثقافي» برنامج حقوق الطفل على مدى يومين متتاليين.
واستهدف البرنامج 500 طفل، من أربع رياض أطفال في المحافظة. ونفذ المركز قبل البرنامج محاضرة استهدف فيها مربيات رياض الأطفال لتعريفهن ببرنامج حقوق الطفل، مع التخطيط لوحدة متكاملة بأركانها وفعالياتها وذلك لتفعيلها مع الأطفال.
وقالت رئيسة الوحدة الثقافية نجاح الياسين: «كانت الفعاليات على مدى يومين وذلك احتفالاً بتدشين تعليم وحدة الحقوق للأطفال». وحول الفعاليات أوضحت الياسين أنه تم «الإعداد للفعاليات من مختصات في الوحدة، كما تمت طباعة كتيب تلوين يشمل الحقوق بالصور، حتى يتمكن الطفل من الربط بين كل بند والصورة الخاصة به». وشددت «يجب على الطفل كما يتعرف على حقوقه أن يعي واجباته، وذلك ما تولينا توضيحه للطفل كي لا يحدث لديه خلط في المفاهيم، وأن يتمسك بحقوقه من دون التعرض لواجباته تجاه أسرته ووطنه، صحته وتعليمه، وحقه في عدم التعرض للعنف الجسدي واللفظي».
وركزت الفعاليات على تقديم حقوق الطفل بآلية يستوعبها الطفل ويتفاعل معها، بما يتناسب ومستوى تفكيره وإدراكه للأمور، وذلك باستعراض الحقوق من طريق الأناشيد والمشاهد التمثيلية والمسابقات، والأفلام الكرتونية المتعلقة بحقوق الطفل.
يذكر أن المركز أقام الفعالية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء، بشأن الموافقة على نظام حماية الطفل، وذلك بتنفيذ أنشطة توعوية وتثقيفية للتعريف بحقوق الطفل وحمايته. كما يقوم المركز بالعمل طوال العام على أنشطة وبرامج تنموية تستهدف شرائح المجتمع، من طريق وحدات متخصصة، وتنقل جميع أخبار وفعاليات المركز من طريق وحدة العلاقات العامة والإعلام على صفحة المركز في «فيسبوك» و«تويتر» و«انستغرام» و«يوتيوب».

"الشورى" يرفع "الوثيقة السكانية" إلى خادم الحرمين بعد الخلاف على "خفض الخصوبة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
حسم أعضاء مجلس الشورى السعودي اليوم (الإثنين) أمر الوثيقة السكانية بـ "قرار سلبي"، إذ انتهى التصويت عليها للمرة الثالثة من دون أن تحقق النصاب النظامي على أبرز نقاط الخلاف بالوثيقة وهو "خفض الخصوبة، وتعديل مصطلح الصحة الإنجابية"، ليعلن بعد ذلك رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن الوثيقة برمتها سترفع إلى خادم الحرمين الشريفين للبت فيها طبقاً لنظام عمل المجلس في حال عدم الخروج بالحد الأدنى وهو 76 صوتاً مؤيداً.
وتمت إعادة التصويت في جلسة اليوم على وثيقة السياسة السكانية المكونة من 10 محاور، إلا أن التباين الحاد بين الأعضاء عرقل الخروج برؤية واضحة للمجلس حول الوثيقة، إذ أيد 66 عضواً رأي اللجنة الرافض للخفض، فيما أيد 60 عضواً رأي الحكومة الوارد في الوثيقة المطالب بخفض الخصوبة عبر تنظيم المباعدة بين الولادات واعتماد مصطلح "الأمم المتحدة" في شأن الصحة الإنجابية.
ولم تنجح محاولات العضو عبدالرحمن العطوي التأثير على مجريات التصويت عبر طلبه المداخلة بـ "نقطة نظام"، مطالباً بوقف التصويت لأن "المجلس لا يحق له التصويت على أمر صدر فيه فتوى شرعية قبل 40 عاماً تحرم تحديد النسل أو أي طريق يؤدي إليه"، إلا أن رئيس الجلسة أنهى المداخلة وأمر باستمرار التصويت.

بعض جيل اليوم يرفع صوته عليهما ولا يحترمهما وربما تطاول إلى ما هو أسوأ

إلاّ عقوق الوالدين..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008475

أبها، تحقيق - مريم الجابر
يُعد احترام الوالدين، وحسن التعامل معهما، مسألة إنسانية أخلاقية بالدرجة الأولى؛ إذ أنَّ ذلك يُعبّر بوضوح عن جوهر الإنسان وحقيقته الصادقة، إلاَّ أنَّنا قد نرى في هذه الأيّام سلوكيّات تصدر من قبل بعض الأبناء لا تمتّ إلى الإنسانيّة وقيم الدّين والأخلاق بصفة، حيث يعمد هؤلاء إلى إساءة معاملة الوالدين ورفع الصوت فوق صوتهما، وقد يصل الأمر إلى حدّ رفع اليد عليهما وإهانتهما، ومع أنَّ العقوق في الماضي قد لا تتجاوز العقوق اللفظي، إلاَّ أنَّنا نسمع بين الحين والآخر حالياً قصصاً تقشعر لها الأبدان عن أبناء تجاوزوا الحد في العقوق، حتى وصل الأمر إلى الضرب أو القتل أو التعذيب، فما هي أسباب هذا التحول المجتمعي، الذي كان يعطي قيمة كبيرة للوالدين وبرهما؟ ولماذا أصبحنا نرى ونسمع قصصاً مؤلمة في عقوق الآباء؟ وهل تخلفت مؤسسات المجتمع عن أداء دورها في هذا الجانب؟ أم أنَّ الآباء قصّروا في التربية؟

يوماً ما ستدفع الثمن وتدرك كم كنت تعيساً لئيماً.. وحين تفقدهما لن ينفع الندم

ظروف متغيرة

وقال "سعيد آل خزيم" -إمام مسجد-: "إنَّنا اليوم نعيش في ظل ظروف متغيرة ومؤثرة على الأبناء والآباء معاً، فالعقوق يأتي من تخلي الآباء عن دورهم في التربية الحسنة لأبنائهم، إلى جانب انشغالهم عنهم، وكذلك عدم النصح والدعاء لهم، لذلك نحن نسمع كثيراً عن جرائم يرتكبها الأبناء بحق والديهم، مثل: الضرب أو القتل أو التعذيب، والصحف تطالعنا كل يوم بجريمة تلو الأخرى".

وبيَّن أنَّ مظاهر العقوق متعددة، ومنها ما يفعله الأبناء وهم غافلون عنه، ومنه ما يعرف بديهياً، مشيراً إلى أنَّ هناك أشكالاً مختلفة من العقوق قد يفعلها الأشخاص ويغفلون أنَّها تُعدّ شكلاً من أشكال عقوق الوالدين، ومن ذلك رفع الصوت عليهما والتضجر وإظهار الانزعاج من أوامرهما وتحزينهما وإبكائهما، أو الغضب والصراخ أمامهما، موضحاً أنَّ مجرَّد انتقاد الطعام الذي تعده الأم أو يجلبه الأب والسخرية منه أو العبوس وعدم الابتسام إليهما وترك الإصغاء لحديثهما أو عدم إعطاء اهتمام أو انتباه لكلامهما أمور تُعدّ من العقوق.

وأشار إلى أنَّ تفضيل الزوج أو الزوجة عن الأم أو الأب أو التعدي عليهما بالضرب أو ذم الوالدين أمام الآخرين وعدم السلام عليهما أو عدم إلقاء التحية عليهما بحجة أنَّه يراهما كل يوم، أمور تُعدّ أيضاً من العقوق المنهي عنه، موضحاً أنَّ "الله" –عزَّ وجلّ- نهى في كتابه الكريم عن التضجر من الوالدين، إذ تقول -سبحانه وتعالى- في محكم التنزيل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما"، مُضيفاً أنَّ بعض الأبناء قد يلعن أحد الأبوين أو كليهما، فعن عبدالله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه"، قيل: يا رسول الله، وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: "يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه".

وشدَّد على أهمية التربية الحسنة للأبناء، لافتاً إلى أنَّنا وسط عالم مليء بالفتن، موضحاً أنَّ علينا التسلح بالعديد من الأمور، ومنها: القدوة من الأبوين بالبر بآبائهم، مُشيراً إلى أهمية دور المسجد والمدرسة، إلى جانب الترغيب والترهيب وتعظيم مثل هذه الأمور، مؤكداً أنَّ المسؤولية هنا مشتركة، إذ انَّ المعلم مسؤول وإمام المسجد مسؤول والجار مسؤول والقريب مسؤول، مُبيّناً أنَّ الواجب هو ألاَّ يرى أحد أمامه شابا أو فتاة عاقين بأهلهم ويسكت، حيث انَّ عليه النصح والتوجيه، وأضعف الإيمان الدعاء لهما بالصلاح والبر بوالديهم.

عقوبة العقوق

وأكَّد "آل خزيم" أنَّ أن عقوبة الاعتداء على الوالدين، سواءً لفظياً أو حسياً، تندرج تحت عقوبات التعزير التي يُقدّرها القاضي وفقاً للواقعة التي أمامه، وحسبما يراه مصلحاً للولد، مشيراً إلى أنَّ عواقب عقوق الوالدين متعددة، إذ انَّ منها ما هو في الدنيا، ومنها ما هو في الآخرة، فأولها أن لا يقبل منه، إلى جانب القلّة في الرزق وكسب المعيشة، وكذلك فإنَّ "الله" –سبحانه وتعالى- يكرهه ويبغضه بين النّاس، وبين أهله وجيرانه، إضافةً إلى أنَّ الملائكة تلعنه، ولا يرفع لهُ دعاء وتغلق أبواب السماء عليه.

وأضاف أنَّ العقاب الذي ينتظر العاقّ في الآخرة، أنَّه لا يدخل الجنّة مع الموحّدين ويعجّل عذابه، لأنّ رضا الله من رضا الوالدين، كما أنَّه حتى إن دخل الجنّة، فإنَّ "الله" –عزَّ وجلّ- لا ينظر إليه.

ضغط اجتماعي

ولفت "د. إبراهيم المحيسني" -أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة نجران- إلى أنَ التغيّرات الاجتماعية أخلت بطبيعة العلاقة التي تربط بين الأبناء وآبائهم، فأصبح الضغط الاجتماعي يؤثر على الأبناء، مُضيفاً أنَّ انتقاد المجتمع للابن غير البار بوالديه يجعله منبوذاً بين الناس، لذلك يجامل ببره بوالديه، في حين نجد أنَّ اليوم اختلف عن الأمس وأصبح عدم الاعتماد على الوالدين في التربية والتعليم والمصروف يقل، وذلك بفعل المتغيرات الجديدة التي دخلت اليوم على حياة الأبناء.

وأوضح أنَّنا نجد أنَّ الأبناء يكونون مع أصدقائهم وأقرانهم، والأب يكون مع زملائه وأصحابه، مُضيفاً أنَّ من الأمور التي ساهمت في عقوق الوالدين، تعقيدات الحياة وانشغال الأبناء بحياتهم الخاصة واستقلالية الأبناء عن أهاليهم والاعتماد على السائق والشغالة في تلبية طلباتهم، مُبيّناً أنَّ علاج هذا العقوق لا يمكن أن تؤديه الأسرة وحدها، بل يجب أن يكون هناك توعية مجتمعية، مُشدِّداً على أهمية تنمية الوازع الديني لدى الأبناء، حتى إن لم يرع الابن والديه أو يبرهما من الجانب العاطفي.

خدمات مساندة

وأضاف "د. المحيسني" أنَّه مع وجود الوازع الديني لدى الابن، فإنَّه سيعمل على رعاية والديه وبرهما، مُشدِّداً على أهمية العلاقات الوجدانية والنفسية التي تربط الوالدين بأبنائهم، إلى جانب عدم الاهتمام بالحياة الخارجية، وكذلك عدم ترك التربية

للخادمات، مُبيِّناً أنَّ هذا يسبب انفصال الابن عن والديه، وبالتالي فإنَّه عندما يكبر لا يشعر بأهمية تواجدهما بحياته، لافتاً إلى انَّه لا بُدَّ من معاقبة الابن العاق تجاه والديه، كما أنَّه من الضروري إيجاد قانون أو نظام يحمي الآباء من عنف وتمرد أبنائهم. ودعا المؤسسات الاجتماعية إلى عدم التخليّ عن دورها في هذا الجانب، خصوصاً في مجال توعية الشباب بخصائص الشيخوخة ومدى حساسيتها لدى المسنين، مُشدِّداً على ضرورة توفّر خدمات مساندة تساعد الأبناء على بر والديهما، كالخدمات العلاجية التي يجب أن تُقدم في المنزل، بدلاً من نقل هذا المسن إلى المستشفيات وما يكلفه ذلك من عناء.

حالات فردية

وبيّن "محمد الجريان" –مستشار أسري- أنَّه ليس بالإمكان تعميم العقوق، كما أنَّه من غير المنطقي أن نقول انَّه وصل لحد الظاهرة، مُضيفاً أنَّ الواقع يُشير إلى وجود حالات شاذة ظهرت على السطح من خلال تسليط الضوء عليها عبر بعض وسائل الإعلام، موضحاً أنَّها في النهاية لا تتعدّى كونها حالات فردية، مُشيراً إلى أنَّه في المقابل توجد حالات بر كثيرة من أبناء تجاه آبائهم، وقد لا يُسلط الضوء عليها. وأشار إلى أنَّه قد يكون من أسباب العقوق، استخدام المواد المؤثرة عقلياً أو تعاطي المخدرات والمسكرات، حيث أنَّه قد يحدث خلالها نوبات عنف مفاجئة، إلى جانب أنَّ هناك من يعانون من اضطرابات نفسية وعصبية، مُضيفاً أنَّ هناك عقوقا ناتجا عن عدم التوافق بين المراهقين بشكل خاص وبين أسرهم، وذلك نتيجة وجود بعض الأسباب النفسية والاجتماعية وضعف الوازع الديني، مُشدِّداً على أهمية دور الوالدين في التربية.

وأضاف أنَّ بعض الآباء والأمهات قد يقصرون في تربية أبنائهم، وذلك من خلال عدم إعطائهم الوقت الكافي لتعليمهم تعاليم الدين الصحيحة، إلى جانب التفكك الأسري، وكذلك دخول التقنية الحديثة التي عزلت أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، إضافةً إلى وجود رفقاء السوء والقنوات الفضائية والانترنت، موضحاً أنَّ كل هذه الأسباب جعلت البعض غير مبال بواجباته تجاه والديه، مُشيراً إلى أنَّنا أصبحنا نعيش في زمن طغت فيه الماديات والبطالة، فكلما نظر الابن أو الابنة إلى من هم أفضل منه سادت نظرة دونية لوالديه.

هيئة وطنية

وأرجع "الجريان" هذه النظرة الدونية إلى اعتقاد الأبناء هنا أنَّ والديهما لم يوفرا لهم الحياة الكريمة التي يتمنونها، هذا غير البطالة التي أزَّمت نفسية الشباب والفتيات وجعلتهم يشتغلون بأمور الحياة أكثر من طاعة الله، مُشيداً بدور "وزارة الداخلية" في علاج هذه المشكلة، حيث أنَّها اعتبرت عقوق الوالدين جريمة يعاقب عليها العاق بالسجن لمدة سنة بالحق العام والغرامة، التي تصل إلى (50) ألف ريال، بل وتتضاعف العقوبة إذا كرر الابن عقوقه لوالديه، داعياً إلى إنشاء هيئة وطنية لرعاية الأسرة، وتوفير مستشارين متخصصين في حل المشكلات التي قد تحدث بين الأبناء وآبائهم.

بعد إقراره رسمياً واحتسابه ضمن "نطاقات".. مختصون لـ "الرياض": 100 ألف وظيفة تنتظر السعوديات في "العمل عن بعد"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008506

الرياض – فهد الثنيان

في الوقت الذي أطلقت وزارة العمل رسميا الأيام الماضية قرارا جديدا فيما يخص العمل عن بعد، أشار مختصون بمجال التوظيف في حديثهم ل "الرياض" بوجود 100 ألف وظيفة تنتظر السعوديات في العمل عن بعد بالقطاع الخاص.

وتسعى وزارة العمل من خلال التنظيم الجديد إلى زيادة فرص ومجالات عمل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص من خلال تطبيق أسلوب العمل عن بعد كأحد أنماط العمل الجديدة والمناسبة لظروفهم الأسرية واحتسابهم في نسب توطين الوظائف في نطاقات، وكذلك معالجة أهم تحديات عمل المرأة بتخطي تحديات وسائل المواصلات.

وسيتم احتساب العاملات عن بعد في نسب التوطين ضمن برنامج نطاقات في الوقت الذي هددت وزارة العمل بإجراءات حازمة مع من يستغل هذه الآلية كأداة للتوطين الوهمي سواء أكان صاحب العمل أو العامل المستفيد، ويقصر احتساب

العاملين في العمل عن بعد في برنامج نطاقات على المرأة السعودية العاملة والأشخاص ذوي الإعاقة السعوديين من الرجال والنساء الذين لا تمنعهم إعاقتهم عن أداء عمل معين.
ومع هذه التطورات في سوق العمل المحلي قال الدكتور خالد وليد الخضير مؤسس موقع جلوورك المتخصص في قطاع التوظيف ان النمط الوظيفي اليوم خرج من طوره التقليدي ما إن دخل عنصر التقنية في دائرة العمل.
مضيفا بأنة جراء هذه المتغيرات التي واكبها سوق العمل المحلي فمن المتوقع استحداث مئة ألف وظيفة تحمل ميزة العمل عن بعد كإدارة شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمات، والتسويق الإلكتروني، وغيرها الكثير من الوظائف التي يحتاجها القطاع الخاص. مشيرا بهذا الخصوص إلى نجاح التجربة لدى الشركات السعودية خلال الفترة الماضية بعدما قامت العديد من المؤسسات والشركات المحلية بتوظيف العديد من السيدات في وظائف العمل عن بعد، إيماناً بإمكانية تطبيق هذه الإستراتيجية ودورها الفاعل في خلق الفرص للمرأة في سوق العمل.
من جهته يرى أخصائي التوظيف في أحد مراكز التوظيف بالرياض هادي الفالح ان إصدار وزارة العمل قرار العمل عن بعد سيدعم زيادة فرص عمل المرأة بشكل كبير خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد الكثير من القطاعات الاقتصادية بالمملكة على هذه التقنيات الحديثة.
وقال إن دراسات سوق العمل المحلي تشير ضمن حلولها المطروحة للقضاء على بطالة النساء إلى أن إقرار فكرة العمل عن بعد للمرأة ستزيد فرص الوظائف في أعمال السكرتارية والترجمة، والدراسات البحثية، والأعمال الإحصائية ورفع إسهام المرأة في الأعمال الاقتصادية وفي أسواق العمل.
لافتا بأن وزارة العمل مطالبة بوضع العديد من التنظيمات التي تكفل نجاح المشروع بإيجاد مرجعية مباشرة تكفل ديمومة هذه الوظائف بالقطاع الخاص والا تكون وظائف موقتة من خلال سن الأنظمة وإيجاد عقود رسمية تكفل حقوق الموظفات كما يتم بعقود العمل الأخرى.

عادلة بنت عبدالله: نسبة الإعاقة في المملكة أقل من المعدل الدولي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع اول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض
أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز أهمية تخصيص مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالإعاقة والتعريف بالطرق المثلى للتعامل معها، بغرض المساهمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع وتوفير حياة مستقرة لهم.
وقالت سموها خلال حفل اليوم العالمي للإعاقة الذي نظمته الإدارة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار (نحن صوته)، أمس الأول: إن بعض الدراسات أشارت إلى وجود ما يقارب 1,5 مليون معاق بالسعودية، وتقدر نسبة مستوى الإعاقة في المملكة في حدود 7%، مقارنة بالمعدل الدولي لمستوى الإعاقات في المجتمع الذي يصل إلى 10%. وأضافت سموها: «هنا تقع المسؤولية الكبرى كأفراد نؤمن بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وأن نساعد على دمجهم في المجتمع والاستفادة من عطائهم كلٍ وفق قدراته ومنحهم المساحة للتعبير عن احتياجاتهم ومناقشة قضاياهم، والمساهمة في نشر المفاهيم والتحديات الخاصة بالإعاقة، ودعم مقدمين الرعاية لهم و ذلك هو مفهوم التعامل الإسلامي تجاه هذه الفئة الغالية على قلوبنا»، متمنية أن يكون كل فرد في المجتمع صوتًا إيجابيًا ويدًا حانية تُهيئ حياة كريمة للمعاقين.

من جهتها قالت المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي سمها الغامدي أن هذه الفئة حظيت باهتمام وحرص القادة والحكومة الرشيدة فكانت أنظمتها وقوانينها المستمدة من الشريعة الإسلامية والمنسجمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة .

وزير الصحة: تقديم الخدمات العلاجية بجودة عالية محور اهتمامنا

تفقد 4 مستشفيات واستمع للمرضى واعداً بتذليل العقبات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي - الرياض
حث وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع العاملين في المستشفيات على بذل المزيد من الجهود في خدمة المرضى وقال: إن تلمس احتياجات المرضى هي محور اهتمامنا في الوزارة مؤكدًا دعم وزارته للمستشفيات بكافة الاحتياجات التي تتطلبها لتسهم في تحقيق رضا المرضى، لافتًا إلى أن دور الوزارة هو تقديم كافة الخدمات العلاجية والصحية للمرضى على أفضل وجه وبجودة عالية.
جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها صباح أمس لعدد من المرافق الطبية في مدينة الرياض شملت كلاً من مستشفى النقاهة ومستشفى الإيمان ومستشفى الأمير محمد بن عبدالعزيز حيث التقى بالمرضى واطمأن على سير الخدمات المقدمة لهم.
وأشار آل هيازع إلى أن العاملين في المستشفيات يبذلون جهودًا كبيرة في خدمة المرضى داعيًا لهم لبذل المزيد.
وقد حرص الوزير على الالتقاء بالمرضى والمراجعين والاستفسار عن مدى رضاهم عن الخدمات وخاصة مرضى مستشفى النقاهة، كما حرص على تلبية طلباتهم في التقاط الصور التذكارية معهم.
كما زار الجناح المخصص لمرضى متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «كورونا» واطلع على غرف العزل والعناية المركزة.
وكانت جولة وزير الصحة قد شملت عددًا من الأقسام أبرزها العناية المركزة وغرف الملاحظة والصيدلية، إضافة الى المختبر، وقسم الأشعة والعمليات والغرف المجهزة بالأنظمة الرقمية «الديجتال» وغرف لجراحات اليوم الواحد وغرفة لعمليات الطوارئ، وقسم الأشعة والمختبر والتي تحتوي على أحدث وأفضل الأجهزة التقنية والحديثة على مستوى المملكة، كما قام الدكتور «آل هيازع» بجولة تفقدية مماثلة لمستشفى الإيمان زار خلالها أقسام المستشفى واطلع على آخر المستجدات والإنجازات كما التقى الطاقم الإداري والطبي واستمع لمرئياتهم ومطالباتهم كما حث العاملين في المستشفيين على بذل المزيد من الجهد لخدمة المراجعين مؤكدًا الحرص الدائم على توفير الخدمة الصحية المثالية للجميع.
كما التقى عددًا من المرضى في المستشفى وقدم لهم باقات من الورود واستمع لاحتياجاتهم ومطالباتهم ووعدهم بأن يتم النظر فيها وتحقيق مطالبهم.
عقب ذلك شاهد الوزير عرضًا مرئيًا عن المستشفى وعن المشروعات التي تحت الإنشاء كبرج الطوارئ سعة ٢٠٠ سرير والذي يشمل العديد من الاقسام والعيادات وغرف التنويم.
وتابع الوزير جولته والتي شملت مستشفى النقاهة بطريق الخرج حيث استمع لشرح عبر البروجكتر لما يشمله المستشفى من أقسام وما يقدمه من خدمات للمرضى عقب ذلك الدكتور آل هيازع بزيارة لعدد من المرضى والاستماع لهم ولمطالبهم وما يحتاجونه من خدمات واعدًا بتذليل كافة العقبات في القريب العاجل.

6 أيام للبت في قضايا الضرب بالمدارس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743828.htm

علي بن غرسان (جدة)

قصرت وزارة التربية والتعليم الوقت الزمني للبت في قضايا الضرب في المدارس في ستة أيام فقط كحد أقصى لإصدار قرار العقوبة ضد المتجاوزين من المعلمين والمعلمات وبما يحقق العدالة في الميدان التربوي ويهبط بنسبة القضايا المعلقة في هذا الجانب ويضع أطرا موحدة للنظر فيها، فيما طلبت من كافة إدارات التربية والتعليم حصر القضايا الموجودة حاليا، سواء في إدارة المتابعة بكل إدارة تعليم أو في المدارس، وتحديد جدول زمني دقيق للبت فيها.

وأبلغت مصادر مطلعة (عكاظ) أمس أن الهدف من هذا الإجراء الذي ستبدأ الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة تطبيقه جاء للحرص على سرعة إنجاز قضايا الضرب في المدارس واختصار الزمن المترتب على تحويل المعاملة من جهة إلى أخرى وتوحيد إجراءات العمل والخروج بقرارات متفق عليها بين كل الإدارات المعنية تجاه كل قضية من قضايا الضرب وتسهيل دراسة القضايا للمختصين في إدارة المتابعة واكتساب الخبرة أكبر في معالجة القضايا المتشابهة والمتكررة والبعد عن تشتيت القضايا لدى جميع محققي إدارة المتابعة وتشتيت المحقق بين القضايا المختلفة.

وجاء في التنظيم الجديد للبت في قضايا الضرب أن يكون اليوم الأول: تاريخ وصول القضية للجنة وفي اليوم نفسه يتم تكليف لجنة فرعية لمتابعة إجراءات القضية ومخاطبة قسم خدمة الموظف لطلب استمارة بيانات المعلم. فيما يكون اليوم الثاني: زيارة اللجنة للمدرسة والقيام بالتحقيق اللازم. واليوم الثالث: إصدار القرار اللازم وإحالة المعاملة لإدارة الشؤون القانونية. اليومان الرابع والخامس: دراسة القرار لدى المختصين في الشؤون القانونية وتحديد الموقف القانوني لها ثم تعاد لإدارة المتابعة للاعتماد من مدير عام التربية والتعليم ويكون نهائيا.

وفي سياق متصل، أقر مدير عام التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة محمد الحارثي تشكيل لجنة خاصة لهذا الأمر مكونة من 14 مسؤولا ومسؤولة في تعليم مكة المكرمة للبدء، ومنحت صلاحيات الاستعانة بمن تراه من المشرفين والمشرفات للبدء بدراسة كافة قضايا الضرب في المدارس ومعالجتها بشكل فوري.

أكد أن النظام المرئي والمسموع يشجع على الشراء بالأغاني الهابطة
الشورى: إلزام المذيعات السعوديات بالحشمة عند الظهور الإعلامي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743831.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

حذر أعضاء بمجلس الشورى من أن مشروع نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع بصيغته الحالية يشجع على ترويج الأغاني الهابطة من خلال الساعين للبحث عن الثراء، وأنه يصادر حرية التعبير وحق إبداء الرأي.
وقد وجد المشروع انتقادات واسعة من الأعضاء نتيجة ما وصفوه بالتناقض في بعض مواده وتجاهله لتأثير الثورة المعلوماتية، حيث «تم إعداده لعصر غير العصر الحاضر»، ومن ضمن الانتقادات إغفاله للرقابة على المدونات وقنوات موقع المقاطع المرئية (يوتيوب).
وتشتمل انتقادات الأعضاء على إضافة الهيئة مهام جديدة في مخالفة واضحة وصريحة للتنظيم الصادر من مجلس الوزراء، كما أن مواده تضع المزيد من القيود على العمل الإعلامي، وبعض المواد لم تمنح مجلس إدارة الهيئة صلاحيات مناسبة، مطالباً بأدوار أكبر لمجلس الإدارة، ووفق هذه المادة يحق لمجلس الإدارة وضع قواعد المقابل المالي لإصدار التراخيص وغيره من الخدمات التي تقدمها الهيئة، ومن المآخذ على النظام أنه لم يلزم خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، لافتاً إلى ضرورة أن يخدم الإعلام كافة شرائح المجتمع.
ودعا أعضاء آخرون لإيجاد مادة تختص بضبط المحتوى الإعلامي بخصوص الأخبار الكاذبة والشائعات، وشهدت مناقشة المشروع مطالبات بضرورة أن ينص على ضرورة الالتزام بالظهور الإعلامي المنضبط في المظهر من قبل العاملين بما يعبر عن مكانة المملكة وريادتها في العالم الإسلامي.
كما تبنت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بالمجلس توصية قدمتها عضو الشورى الدكتورة نورة بنت عبدالله بن عدوان، بإلزام المذيعات السعوديات «بالحشمة» عند الظهور الإعلامي من خلال ارتداء العباءة وغطاء الرأس (الطرحة) والتقليل من التبرج، لتضاف لبنود المشروع، مؤكدة أن توصيتها كان الهدف منها الحفاظ على صورة المملكة في عيون العالم وليس الانتقاص من الإعلاميات السعوديات أو مهاجمتهن.
وسيستمع المجلس في جلسته العادية الثانية لدورته السادسة اليوم لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع قبل التصويت عليه وإقراره.
ويتكون المشروع من 27 مادة، تهدف لتنظيم وتطوير نشاط الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة له، والعمل على أن يكون محتواه متسقاً مع السياسة الإعلامية للمملكة.

رجال أعمال لوزير العمل عبر "عكاظ":

تأخر التأشيرات ونقل الكفالة والتوطين الوهمي مشكلات تبحث عن حل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743838.htm

علي بدير (تبوك)، سامي المغامسي (المدينة المنورة)، عكاظ (جدة)
أفصح رجال أعمال، عن معاناتهم من بطء بعض الخدمات المقدمة من وزارة العمل، مطالبين الوزير المهندس عادل فقيه، بإيجاد حلول لهذه المشكلات التي تمحورت حول تأخر إصدار تأشيرات العمالة لمدة 60 يوما، ونقل العمالة من منشأة لأخرى، إلى جانب مكافحة التوطين الوهمي.
ففي منطقة تبوك يقول آدم البدير: «نعلم أن وزارة العمل تقدم خدماتها إلكترونيا، إلا أنه توجد بعض المشاكل وهي بحاجة إلى إيجاد حلول فورية لها؛ لذا نلجأ أحيانا لمكتب العمل في المنطقة لكي يشارك معنا في حلها فمثلا خدمة التأشيرات نعاني من تأخرها لمدة 60 يوما، كذلك خدمات التأشيرات الفورية، التي تمنح للنطاق البلاتيني، ولكن ما ذنب من ليس لديه هذا النطاق، كما أن الفرق التي ترصد التغيرات الأسبوعية في جميع المعاملات والتعاملات الإلكترونية بحاجة إلى مرونة كما نطلب من وزير العمل الحرص على حقوق الموظفين ورواتبهم».
مكافحة التوطين الوهمي

ويطالب أحمد مكي، وزارة العمل بتوظيف خريجي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إذ أنهم مؤهلون، ولابد من الاستفادة منهم، داعيا إلى مكافحة التوطين الوهمي.
فيما يقول محمد العصباني: «نعاني كثيرا من استقدام العاملة المنزلية، فالحصول على عاملة منزلية مشكلة يشتكي منها الجميع، ولا نعلم متى يتم حلها، فمتى تصبح أمورنا ميسرة وسهلة كباقي الدول المجاورة؟».
ويضيف فواز العنزي: «امتلاك وزارة العمل حزمة برامج لتوفير الوظائف البشرية تسير ببطء، فما مدى استفادة هذه الكوادر منها، كما أن برنامجي نطاقات وحافز عملان جيدان، لكن هل تمت الاستفادة منهما بالشكل المطلوب، الذي يرضى عنه الجميع؟، فالصعوبات لا تزال يشتكي منها المواطن من خلال هذه البرامج، التي تحتاج إلى تطبيق بشكل فعال حتى يشعر المواطن بقيمة خدماتها».
وتمنى نايف الفاخري، من وزارة العمل الوقوف بجانب أصحاب المنشآت الصغيرة، وتقديم المساعدة لها، مؤملا حل مشكلة نقل العمالة من منشأة لمنشأة لأخرى، لافتا إلى أن أغلب مراكز العمل في المناطق تشير إلى أنها ليس لديها حل لهذه المشكلة، وتبين لمن يتواصل معها بضرورة الحضور لوزارة العمل لإنهاء مشكلته.
السعودة مطلب وطني
وفي جدة قال ناصر بن جزاء القحطاني: السعودة مطلب وطني يتفق الجميع عليه، ولكن ما نريده أن يتم تطبيقها بشكل يراعي مصالح جميع الأطراف، وظروف كل قطاع من قطاعات العمل الخاص، عملا بالقاعدة الفقهية المعروفة (لا ضرر ولا ضرار).
وأضاف: نتطلع إلى إيجاد حلول عاجلة لمشاكل تأخر إصدار التأشيرات، ونقل كفالة العمالة متى كانت المعاملة مستوفية لكافة الاشتراطات، إضافة إلى مشكلة التوظيف الوهمي التي يلجأ إليها البعض لتمرير معاملاتهم دون النظر إلى العواقب المترتبة عليها، فضلا عن التأثير السلبي لمثل هذه السلوكيات على الاقتصاد الوطني.
تفعيل القرارات
وفي المدينة المنورة قال الدكتور خالد عبدالقادر دقل، إن وزارة العمل اتخذت خطوات إيجابية خلال المرحلة السابقة، ولكن يتطلب تفعيل تلك القرارات ودراسة النظر في بعض القرارات خاصة في تطبيق السعودة وأن تكون هناك استراتيجية واضحة أمام رجال الأعمال والمواطن للوزارة، وتدريب الشباب لضمان جودة العمل، ووضع حماية لأصحاب العمل والموظفين بحيث يضمن كل طرف حقه، وأن تكون هناك ثقة بين الطرفين يتم بناؤها من خلال وزارة العمل ودراسة احتياجات سوق العمل بالنسبة للسيدات والعقبات التي تواجههن مما يضطر الكثير لترك العمل بسبب كثرة العقبات. وطالب الدقل بإيجاد تقرير سنوي يوضح مدى حاجة سوق العمل في المملكة للوظائف وقال يجب أن يكون هناك تعاون بين وزارتي العمل، والتعليم العالي في مخرجات التعليم، وتدريب الشباب والفتيات على العمل في القطاع الخاص، وتحفيز الشركات الكبرى، بمنحها مزيدا من الحوافز عند تحقيقها نسبة سعودة جيدة.
الاهتمام بالتدريب المهني
بدوره قال محمد سلامة الجهني: يجب أن يكون هناك عمل وبرامج تدريب لوزارة العمل في القطاعات المهنية، حتى نستطع تدريب أكبر عدد ممكن من الذين لم يستطيعوا إكمال دراستهم الجامعية وإلحاقهم بشكل مبكر في العمل وسوق المهن الحرة، خاصة أن هناك احتياجا كبيرا في هذا المجال، ونتطلع أيضا إلى تحليل الوظائف المستهدفة لجيل الشباب وإحلال الشباب محل العمالة الأجنبية، وتأسيس وحدة لتقييم قدرات الخريجين من الشباب قبل توجيههم إلى شركات القطاع الخاص من منسوبي «حافز» لضمان مواءمة قدرات المتقدمين مع الوظائف المرشحين لها، بما يضمن الاستقرار الوظيفي المنشود، والتعاون مع الوزارة وصندوق تنمية الموارد البشرية في عدد من البرامج والأنشطة.
العمالة العشوائية
ويضيف خالد الحجيري إن مشكلة بعض الأنظمة في سوق العمل أنها لا تسطيع تصنيف المنشأة، لتحديد التي تستطيع السعودة، والمنشأة التي لا تستطيع، حيث تتأخر الوزارة في تعديل نظام «نطاقات» إذا نزلت المنشأة في الأصفر أو الأحمر، وعدلت وضعها فورا حتى ثلاثة أشهر.
ودعا إلى قيام وزارة العمل بالقضاء على العمالة العشوائية، حيث ان هناك نسبة كبيرة من هذه العمالة ما زالت موجودة.
وقال نجد كثيرا من الوافدين يسيطرون على كثير من المراكز والمحال التجارية.

اتفاقيات لعودة العمالة الأثيوبية للعمل نظاميا في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743859.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف لـ «عكاظ» رئيس مجلس النواب الأثيوبي أبادولا جمدا، أن هناك اتفاقيات بين الحكومتين السعودية والأثيوبية لعودة العمالة للعمل داخل المملكة بشكل نظامي، مشيرة إلى أن هناك عملاً لعودة العمالة المنزلية بعد تحقيق عدد من الاشتراطات المتعلقة بها. وقال إن دخول المواطنين الأثيوبيين بشكل غير نظامي ليس بإرادة الحكومة الأثيوبية وهي غير راضية عنه وهذا الأمر يزعج أثيوبيا ويزعج أي دولة يحدث فيها ومنها التنقل وتهريب البشر. وردا على سؤال عن الأحداث التي وقعت مؤخراً في مركز شؤون الخدم بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، أوضح لـ «عكاظ» أبادولا جمدا أن السفارة الأثيوبية تنسق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لترحيل الخادمات المثيرات للفوضى والذي بلغ عددهن بالمئات. وقال إن الحكومة الأثيوبية تحاول تحسين الصورة الذهنية عن عمالة بلادها وذلك بعد سمعة انتشار الجرائم، والعمل جار على ذلك بين هيئتين وزاريتين ويتم التفاهم على هذا المبدأ. وأكد على عمق العلاقة بين البلدين، وقال إن علاقة المملكة بأثيوبيا علاقة تاريخية ممتدة منذ مئات السنين، وأنها تتطور مع الزمن وأول الروابط الدين والعلاقات التجارية بين البلدين.

معلم يضرب طالبا بإبتدائية المراح بالعقال

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037536

عبداللطيف المحيسن- الاحساء

تعرّض طالب في الصف الخامس الإبتدائي بمدرسة المراح الابتدائية إلى ضرب مبرّح من قبل معلم في المدرسة، حسب ذوي الطفل الذين أكدوا تعرّض الطفل علي صالح علي العودة، للضرب بالعقال من قبل المعلم بحجة وقوع خلاف بين الطالب وابن المعلم والذي يدرس بنفس المدرسة. وقال بويت بن محمد الخالدي ابن خالة الطفل علي لـ (اليوم): لم يتم إسعاف الطفل أو حتى كف الأذى عنه، منوها إلى قيامه بنقل الطفل الذي كان يعاني حالة نفسية سيئة الى مستشفى العيون وتم علاجه وقد طلب تقريرا عن حالته الصحية.

وأضاف أن الطفل علي يتيم، وأنه تم الرفع لمقام وزارة التربية بالحادثة.

"اليوم" بدورها اتصلت مع مديرة إدارة الإعلام التربوي المكلف بتعليم الأحساء سهير الحواس والتي أكدت أنه سوف يتم التحقيق في الواقعة.

"تخصصي العيون" يصيب "عضوة شورى" بـ"الاكتئاب".. ويتسبب بالعمى للمواطنين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أصيبت عضوة الشورى استشارية طب العيون الدكتورة سلوى الهزاع باكتئاب حاد بعد اطلاعها على تقرير مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وقالت «إن خدمات المستشفى المتواضعة فاقمت أمراض العيون لدى المواطنين وتسببت بالعمى.. ما يجري في المستشفى أمر مخزٍ».

وشاركت الهزاع في نقدها اللاذع لتخصصي العيون في جلسة الشورى أمس (الثلثاء) الدكتورة خولة الكريع، وتجاوزت العضوتان الوقت المخصص للمداخلة، لأن تقرير المستشفى السنوي يكرر نفس المصائب منذ اطلاعهن عليه عند تعيينهن في الشورى -على حد تعبيرهن-.

وطالبت الهزاع رئيس الجلسة بحرقة لإكمال مداخلتها لكي تستطيع النوم ليلاً، لأن ما يجري في المستشفى أمر لا يحتمل السكوت أو التأجيل، وقالت: «الخدمات الصحية لرعاية العيون مجهولة، وادعاء إدارة المستشفى في وسائل الإعلام بأن قوائم الانتظار تلاشت باطل».

ورفعت الهزاع سقف الاتهامات لإدارة المستشفى المضللة والظالمة -بحسب تعبيرها- بسبب صرف الملايين على تعاون وهمي مع جامعة جونز هوبكنز التي ترسل لهم أطباء متقاعدين أو من جنوب أفريقيا.

وأضافت: «لو وضعت إصبعي على أي مكان في التقرير لوقعت على خطأ طبي، والمصيبة أن الأطباء السعوديين هم من يحاسب عليه فقط، أما أطباء هوبكنز فعلى رؤوسهم ريشة».

وختمت الهزاع مداخلتها برفع قوائم انتظار مواطنين، تتجاوز عامين في مستشفى العيون التخصصي الوحيد بالمملكة، وقالت: «إن لم يتغير هذا الوضع في العام المقبل لا نستحق أن نبقى في أماكننا».

ولم تكن خولة الكريّع أقل حدة من الهزاع، إذ بدأت مداخلتها متهكمة: «لن أكرر ما قلته العام الماضي عن المستشفى، وما رُصد من فساد مالي وإداري من ديوان المراقبة تجاهه، أو صرف الأموال على تعاون وهمي أو بحوث ليس لها قيمة علمية، فالتقرير مليء بتناقضات جديدة تحتاج إلى ساعات لتفنيدها».

وشعرت الكريع بالأسف على تقرير التخصصي لأن ردود المسؤولين فيه عن استفسارات الشورى تفتقد الثوابت العلمية. حالة المستشفى كما يصف الأطباء ميؤوس منها.

وعن الفساد المالي، قالت الكريع إن دعم البحث العلمي مرتفع من مليون إلى 11 مليون ريال، بيد أن ستة بحوث فقط تستحق أن يطلق عليها بحوثاً علمية، في حين 41 بحثاً ليس لها أية قيمة علمية.

وكما فعلت الهزاع، طالبت الكريع بتمديد الوقت، لكي تقول لمن يدير مستشفى تخصصي العيون: «افعلوا ما تشاؤون، لكن صحة مرضانا خطوط حمراء لا يتجاوزها أحد».

عضو «شورى» يتساءل: ما هو الزي الوطني للمرأة السعودية؟

< لا يعرف عضو الشورى القانوني سعود الشمري ما هو الزي الوطني أو الشرعي للمرأة السعودية، ليطرح تساؤلاً تحت قبة المجلس عمّا ترتديه العضوات من لباس، وأيهن يمثلن الوطن.

كانت تساؤلات الشمري القانونية سبباً بإنهاء النقاش في جلسة الشورى أمس حول توصية تطالب مذيعات القنوات السعودية بارتداء الزي الوطني المحتشم في ظهورهن التلفزيوني أو ستتم معاقبتهم. ولفت الشمري إلى أن تبني اللجنة الإعلامية بالمجلس لتوصية «زي المذيعات» معيب، لأنه غير شرعي وغير دستوري، مضيفاً: «بقاء هذا النص يعني معاقبة المذيعة المخالفة للزي غير المعروف بغرامة تصل إلى 10 ملايين ريال بحسب بنود العقوبات المنصوص عليها في مشروع نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع».

وعاد الشمري ليبين عدم ملاءمة التوصية قانونياً لأن تحديد الزي الوطني والشرعي للمرأة يختلف بحجم اختلاف الثقافة في العالم الإسلامي فضلاً عن اختلاف الثقافة في المملكة. ولفت إلى أن الأخذ بهذا النوع من التوصيات سيخلق زوبعة وجدلاً سياسياً اجتماعياً عن ماهية الزي الوطني والإسلامي للمرأة، مضيفاً:
«الإعلام هدفه الرئيس التأثير في أكبر عدد من المشاهدين، وما تدعو إليه التوصية سيبعد الناس عن وسائل الإعلام الرسمية لمصلحة قنوات أخرى، وبالتالي ستفقد الحكومة القدرة في التأثير على الرأي العام الذي أصبح يتشكل من قنوات أخرى».
«الرئيس» ينهي محاولات أخيرة لإبقاء «الوثيقة السكانية» في المجلس
< علمت «الحياة» أن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أنهى المحاولات الأخيرة لفريق المعارضين (لخفض الخصوبة) الواردة في الوثيقة السكانية، وأن قرار رفعها للملك نهائي، جاءت إحاطة الرئيس إثر تسلّمه خطاباً مكتوباً بخط اليد يحمل توقيع بضعة أعضاء عليه، يطالبون بعودة الوثيقة إلى الدرس من جديد. وامتدت نقاشات الأعضاء ساعتين في ما يعرف بـ«الشأن العام السرية» أمس (الثلثاء)، وعلى رغم طول الوقت عن المعتاد، وأكدت المصادر أن المداخلات لم تكن ذات اعتبارات سرية أو تدور حول قضايا الأمن القومي حتى يُمنع الصحافيون من حضورها.
وفيما صوّت الأعضاء في الجلسة المحظورة على تشكيل لجنة خاصة تُعنى بما يُطرح من مقترحات في الشأن العام وتصنيفها قبل إحالتها أو تبنيها من لجان المجلس المختلفة، داخل بعض الأعضاء لمحاولة ثني المجلس عن قرار رفع الوثيقة السكانية للملك، إلا أن رئيس المجلس أنهى المسألة بشكل نهائي. وطرح مسؤولون وأعضاء في المجلس مسارات متوقعة تحدد مصير الوثيقة السكانية، الأول أن يحيلها الملك لهيئة الخبراء، وبالتالي تتخذ الحكومة القرار النهائي، أو أن تعاد للشورى من بوابة مجلس الوزراء بعد اطلاعه على ما توصلوا إليه، أو أن تعاد بأمر من الملك للدرس من جديد للشورى مباشرة.

•أزمة مستحقات" تعرقل تسجيل معوقين في مراكز التأهيل الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
اتهم ملّاك مراكز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وزارة الشؤون الاجتماعية، بالامتناع عن صرف الرسوم الدراسية للمعوقين الملتحقين بمراكزهم، على رغم صدور توجيه ملكي للوزارة بالتكفل بدفع كلفة دراسة الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التأهيل الأهلية. إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية أكدت صرف هذه المستحقات وفق آليات معتمدة، ودعت من لم يتسلمها لمراجعة الوزارة.
وأدى امتناع الوزارة عن صرف مستحقات ذوي الاحتياجات الخاصة – بحسب ملاك المراكز – إلى «تعطيل تسجيل أكثر من 200 معوق في المراكز، تمهيداً لبدء الفصل الدراسي الثاني». وأكد الملاك في شكوى تقدموا بها إلى «الحياة»، أنه تم «تسجيل مجموعات من الطلبة المعوقين بإعاقات متنوعة، واستفادوا من خدمات المراكز. إلا أنه لم يتم دفع الرسوم المستحقة عليهم عن الفصل الدراسي الأول، علماً بأنه تم رفعها مباشرة للمديرية العامة للشؤون الاجتماعية في الشرقية»، لافتين إلى أنهم عمدوا إلى «إيقاف التسجيل مع بداية الفصل الثاني لحين تسديد المبالغ، مع امتناع الأهالي عن التسديد، لأنهم متمسكون بالتوجيه الملكي. وطالبو الوزارة بإيجاد حل سريع».
وقال عبدالعزيز أحمد (مالك مركز تأهيل): «تم تعطيل عدد من الخدمات وإيقاف رواتب الموظفين العاملين في المراكز، ولم نتمكن من إيجاد بدائل إلا تسريح بعض الموظفين العاملين، علماً بأن بعضهم تقدم بشكاوى إلى مكتب العمل، مطالبين بمستحقاتهم»، عازياً ما حدث وما سيحدث إلى «تأخر الوزارة في سداد الرسوم، علماً بأنه تم توقيعنا على تعهد من طريق اللجان التي حصرت الأعداد وكشفت عن المراكز، بإعادة مبلغ كان الأهالي تقدموا بدفعه مع بداية الفصل الدراسي الأول، إلا أنه لم تصلنا حتى الآن أية دفعات مالية منذ صدور التوجيه الملكي». فيما ذكرت مشرفة على مركز معوقين أن

«الأهالي واجهوا مشكلة حقيقية خلال اليومين الماضيين، لعدم قدرتهم على تسجيل أبنائهم، بسبب عدم دفع رسوم الفصل الأول، ما أوقع المستثمرين في مشكلة فعلية، لتعطل الخدمات وعدم القدرة على دفع الرواتب»، لافتة إلى أن «الضرر طاول الملاك والأهالي على حد سواء».
من جانبهم، قال الأهالي لـ «الحياة»: «إنه يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية سرعة التدخل، بسداد رسوم الفصل الأول، لبدء التسجيل في الفصل الثاني، فعدم ذهاب المعوق إلى المركز يحول دون الإفادة من الخدمات، وتحسّن حاله الصحية والعقلية، كما يؤدي إلى مشكلات عدة»، مشددين على أن أسر ذوي الاحتياجات الخاصة «غير مكلفة منذ الفصل الأول بدفع الرسوم، بحسب التوجيه الملكي، والوزارة هي المسؤولة عن سداد الرسوم لمراكز التأهيل الأهلية».
الثبيتي: لا تأخير في الصرف... وليراجعنا من لم يتسلم مستحقاته
< أوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، الآلية المتبعة لصرف مستحقات مراكز التأهيل الأهلية عن الرسوم الدراسية لذوي الاحتياجات الخاصة، نافياً وجود تأخير في الصرف.
وقال في تصريح إلى «الحياة»: «يتم رفع قوائم المراكز من فرع الوزارة في كل منطقة، وتصرف على الفور. ولا يوجد تأخير من الوزارة، ومن كانت لديه مشكلة فعليه مراجعتنا، للتأكد من القسم المالي ومعرفة أسباب عدم صرف الرسوم المستحقة للمركز». وأضاف الثبيتي: «نطلب من المراكز التي لم تُصرف لها الرسوم رفع أسمائها إلى الوزارة، للتأكد من الممثل المالي ومعرفة الأسباب». يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وجّه بتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع كلفة الأشخاص ذوي الإعاقة من المواطنين المترتبة على مراجعتهم مراكز التأهيل الأهلية.
فيما كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية، أنها تكفلت بدفع كامل رسوم تأهيل مرضى التوحد ومتلازمة داون وغيرهم من ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة المسجلين لديها، ممن لا يمكنهم الاستفادة من التعليم العام أو الخاص الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم. ويقدر عددهم بأكثر من ستة آلاف شخص، مؤكدة إلغاء العمل بنظام دفع نصف الإعانة لمراكز التأهيل النهارية المعتمدة منها، وستعمل بعد حصولها على 250 مليون ريال للعام الدراسي الحالي، من وزارة المالية بنظام دفع كامل الرسوم لمن يتلقون التأهيل في مراكز التأهيل النهارية الأهلية المعتمدة من الوزارة. فيما أبدت وزارة المالية استعدادها لزيادة المخصصات في حال أثبتت الوزارة تسجيل أعداد إضافية من هذه الفئات لديها، وإمكان استيعابهم لدى مراكز التأهيل النهارية. فيما ستتكفل وزارة التربية هي الأخرى بدفع كامل الرسوم لمن يدرس في مراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الأهلية.

افتتاح دوائر قضايا الأوقاف بعد13 يوماً.. و2442 قضية أوقاف خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – فداء البديوي
فيما أبلغت مصادر عدلية «الحياة» بافتتاح دوائر قضايا الأوقاف والوصايا في سبع مدن بعد 13 يوماً من اليوم (الثلثاء)، حدد المجلس الأعلى للقضاء موعد مباشرتها لعملها ضمن محاكم الأحوال الشخصية بعد تاريخ الافتتاح بأسبوع، وبالتحديد في آخر ربيع الأول الجاري.
وأشارت المصادر إلى أن الهدف من الدوائر هو دعم قطاع الأوقاف الحيوي لضمان تسهيل إجراءاته، موضحة أن قضايا الأوقاف والوصايا وإنهاءاتها تتراوح ما بين دعوى استثمار عقار أو مبلغ لوقف أو لقاصر، وإثبات وقف منجز أو وقف بعد أو قبل وفاة الموقف، وإقامة ناظر على وقف أو وصية أو الإضافة أو التعديل أو التنازل عنها، أو إضافة حق توكيل الغير، وقسمة تركة متوفى على ورثته وفيهم قاصر أو وقف أو وصية، وإذن بيع عقار لوقف، وإذن نقل عقار لوقف، وإذن فرز عقار لوقف إضافة إلى دعاوى مباشرة باسم الأوقاف والوصايا.

وأفادت بأن المجلس الأعلى للقضاء وجه لجنة متخصصة لتقويم عمل دوائر قضايا الأوقاف كل ثلاثة أشهر خلال سنة من مباشرتها للعمل، للنظر في حاجاتها من القضاء وأعوانهم، مع النظر في مدى حاجة بعض المحاكم إلى فتح دوائر أو زيادتها.

ويأتي قرار المجلس الأعلى للقضاء بافتتاح دوائر الأوقاف في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي القضايا المتصلة بالأوقاف في إحصاء حديث حول قضايا العام الماضي (اطلعت «الحياة» عليه)، 2442 قضية، من بينها 63 دعوى استثمار عقار أو مبلغ لوقف أو لقاصر، و 1124 إثبات وقف منجز أو وقف بعد أو قبل وفاة الموقف، و 519 إقامة ناظر على وقف أو وصية أو الإضافة أو التعديل أو التنازل عنها أو إضافة حق توكيل الغير، و486 قسمة تركة متوفى على ورثته وفيهم قاصر أو وقف أو وصية، و 155 إذن بيع عقار لوقف، و 55 إذن نقل عقار لوقف، و 37 إذن فرز عقار لوقف، إضافة إلى ثلاث دعاوى أوقاف ووصايا.

وأوضحت المصادر أن مهام توفير المقار المناسبة لدوائر قضايا الأوقاف أُوكلت إلى وزارة العدل قبل مباشرة هذه الدوائر بما لا يقل عن شهرين من تاريخ بدء العمل في محاكم الأحوال الشخصية أو دوائرها، إضافة إلى تأمين الوظائف الإدارية والفنية المساندة لعمل قضاة دوائر قضايا الأوقاف مع ما يتطلبه العمل من تجهيزات مكتبية.

وأكدت أن توجيه المجلس الأعلى القضاء يأتي استناداً إلى المادتين 6 و19 من نظام القضاء والمادة 33 من نظام المرافعات الشرعية، بحيث قرر المجلس تشكيل تسع هذه الدوائر لقضايا الأوقاف والوصايا وإنهاءاتها في سبع مدن هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، وجدة، والدمام، والأحساء، والطائف، إذ يبلغ نصيب كل مدينة دائرة واحدة، باستثناء تخصيص دائرتين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتؤلف هذه الدوائر من قاضي فرد.

وكيل وزارة العدل: «قضاء التنفيذ» يحفظ للقضاء هيبته

< أكد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ خالد الداود أن الوكالة تسعى إلى عمل واضح المعالم سهل التطبيق مؤسس لعمل كبير يتمثل في قضاء متخصص ومستقل.

وأوضح الداود عقب افتتاح أعمال ورشة العمل «لمراجعة وتحديث اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ» في الرياض أمس، أن النظر في تحديث اللوائح التنفيذية لنظام التنفيذ هو الغرض من إقامة هذه الورشة التي تستمر أعمالها خمسة أيام، مشيراً إلى أهمية ضبط العمل وتوحيد الإجراء بسرعة وإتقان وإنجاز، مفيداً بأن الأنظمة إذا كانت واضحة المعالم فإن التنفيذ يكون منضبطاً وسريعاً ومتقناً.

وشدد على أهمية استقراء الواقع «لاسيما بعد تطبيق النظام، والنظر في ما تم إقراره ووضعه من نصوص لتكون واضحة المعالم لا يتطرق إليها الاحتمال حتى لا يصبح التطبيق مختلفاً ومتشعباً أو مثاراً للطعن»، مضيفاً: «وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء يؤكد دائماً على تحديث مثل هذه اللوائح وأن لها الأولوية عبر أنظمة صدرت بدءاً من نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ثم نظام التنفيذ المتخصص في تنفيذ الأحكام والذي يمثل ثمرة لنتاج الأنظمة الأخرى». وكشف عن عزم الوكالة العرض على المجلس الأعلى للقضاء للنظر في فتح محاكم متخصصة في التنفيذ في عدد من مناطق المملكة أسوة بمحاكم التنفيذ في الرياض ومكة وجدة. وكانت وزارة العدل ممثلة بوكالة الوزارة للحجز والتنفيذ أعلنت عزمها تحديث اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ الصادرة بقرار وزير العدل في عام 1434هـ، بناء على المادة 97 من نظام التنفيذ.

•الشورى" يبحث عن صيغة •توافقية" قبل رفع •الوثيقة السكانية" للملك

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

فيما أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن «الوثيقة السكانية» سترفع كاملة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبت فيها، إثر التباين الحاد حول «خفض الخصوبة»، إلا أن العضو اللواء ناصر العتيبي أكد وجود حراك داخلي للخروج بصيغة توافقية ومخرج نظامي حيال الوثيقة قبل أن يتم رفعها. (للمزيد)

إلى ذلك، أبدى أعضاء في مجلس الشورى السعودي مخاوف من مطالب العضو دلال الحربي بالإفصاح عن وثائق «سرية» في دارة الملك عبدالعزيز، وعزوا ذلك إلى أن المجتمع السعودي تنخره العصبية القبلية، وأنه غير مهيأ للاطلاع على وثائق تروي تفاصيل حروب أبادت كثيراً من الأسر قبل 200 عام. وعلى رغم السؤال الذي أثارته مطالبة الحربي، فإن أعضاء المجلس أسقطوا توصيتها. ورفض أعضاء في جلسة الشورى أمس (الإثنين) رأي رئيس اللجنة الإعلامية أحمد الزيلعي المطالب بـ«ألا يطلع على الوثائق المحلية في المملكة سوى العقلاء»، لأن الوثائق - بحسب تعبيره - تذكر تفاصيل السباب والتعدي بين القبائل قبل توحيد المملكة، مضيفاً: «توحيد المملكة يجُب ما قبله، هناك وثائق سرية لو خرجت لأحدثت فتنة لا قِبل للمملكة بها». وأيد العضوان اللواء علي التميمي وحمدة العنزي رأي الزيلعي، واعتبرا رفع السرية عن هذه الوثائق إحياء للنعرات الطائفية. وقالا: «المجتمع غير مهيأ لمعرفة تاريخ تلك الحقبة، المجتمع مقسم طبقياً وقبلياً في جميع أنحاء المملكة»، وأكد العضوان أن مهرجانات «مزايين الإبل» خير دليل على التعصب القبلي، وشددا على فرض السرية على الوثائق في دارة الملك عبدالعزيز في الوقت الراهن، ضماناً للوحدة الوطنية.

ولم يرق للأعضاء المؤيدين للباحثة الحربي حجج المعارضين لرفع السرية عن الوثائق، معتبرين أن التخويف بما أسموه «البعبع القبلي» غير علمي، كما أن تاريخ المملكة قبل 200 إلى 300 سنة يحوي كثيراً من المغالطات ويفترض أن يتمكن الباحثون من الاطلاع على جميع الوثائق من أجل التصحيح أو التعزيز لما ورد في تلك الحقبة، أو أن تقوم دارة الملك عبدالعزيز بتصنيف الوثائق سرياً وتحدد درجة السرية كما هو معروف دولياً.

وحذّرت العضو الحربي وهي باحثة، من أن الرافد الوحيد للتاريخ المحلي في الوقت الراهن وثائق أجنبية لا تصل قيمتها العلمية إلى ما كتب داخل البلد بأيدي أفراد محليين.

وزير البلديات يوجه الأمانات بتهيئة مقرات المجالس البلدية استعداداً لمشاركة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1006593

الطائف - إسماعيل إبراهيم

وجه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية كافة الأمانات بسرعة اعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة لاستيعاب المقرات الحالية للمجالس البلدية لمشاركة المرأة ومتطلبات النظام الجديد، نظراً لقصر الفترة الزمنية المتبقية على بدء الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية. والعمل على تهيئة مقرات المجالس البلدية الحالية بما يحقق الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة القادمة، مع الأخذ في الاعتبار وجود مدخل مستقل للنساء، وايجاد قاعة اجتماعات يكون لها مدخل خاص من قسم النساء ومدخل خاص من قسم الرجال، وايجاد قسم خاص للنساء يحتوي مكتب للعضوات وخدمات مساندة، والتعميم على البلديات في نطاق اشراف كل أمانة للقيام بنفس المطلوب في بلدياتهم، والتنسيق مع المجالس البلدية حول ذلك. يذكر أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تقوم حالياً بإعداد مشروع دراسات واستشارات لتصميم مقرات المجالس البلدية لإعداد نماذج لتصاميم المقرات تفي باحتياجات المجالس البلدية ومنها مشاركة المرأة.

أكد أن طرح "الرياض" يعد من الأعمال الصحفية المتميزة التي تكشف واقع المرأة بمصداقية واحترافية

مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة يثمن للزميلتين نوال الراشد وسحر الرملاوي جهدهما الصحفي في يوم المرأة العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008741#

تلقت"الرياض" خطاب شكر وتقدير للزميلتين نوال الراشد وسحر الرملاوي من مكتب هيئة الامم المتحدة الاقليمي بالقاهرة نظير تحقيقاتهما الصحفية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. جاء نصة على النحو التالي:
يتقدم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقاهرة بخالص الشكر والتقدير للأستاذة نوال الراشد مديرة التحرير بالقسم النسائي بجريدة الرياض على تميزها ونشاطها في العمل الصحفي في طرح الموضوعات التي تدعم قضايا المرأة السعودية والعربية.
ولقد اطلعنا بكل فخر واعتزاز على ما نشرته الأستاذة نوال الراشد والأستاذة سحر الرملاوي في صحيفة الرياض في أيام المرأة العالمية العدد
-82361 بعنوان ((الرياض تنفرد باستطلاع آراء نساء من مختلف بقاع الأرض حول أوضاع المرأة في الألفية الثالثة)) والموضوع الآخر في العدد 82263 بجزئيه الأول والثاني بعنوان((الأحوال الأسرية.. أبرز قضايا المرأة في الوطن العربي
)) والتي كانت من أقوى وأعمق القضايا التي طرحت في الصحافة المحلية
والعربية عن المرأة وهو من الأعمال الصحفية النسائية المتميزة
التي تكشف واقع المرأة بكل مصداقية واحترافية وتعمق صورة اهتمام المرأة السعودية بقضاياها وقضايا أخواتها العربيات. وفي الختام نشكر لكم جهودكم ونقدر لكم أطروحاتكم ونتمنى لكم المزيد من التميز.
د. سميرة مزيد التويجري
مديرة المكتب الإقليمي الدول العربية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة - القاهرة

230٪ من الحوادث المرورية بالقصيم دون الـ18

قيادة صغار السن للسيارات بالمملكة تمثل87٪

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008718

بريدة - خالد المقيطيب

كشف بحث أعد مؤخراً من جامعة القصيم عن إحصائيات خطيرة تؤكد أن نسبة الطلاب صغار السن من دون 18 سنة الذين يقودون المركبات بالمملكة تمثل 87% من طلاب المرحلة الثانوية والمتعرضين للحوادث يمثلون 38%، وأن الحاجة تتطلب المزيد من الدراسات لكشف الكثير من الغموض ووضع الحلول التي تحد من الظاهرة التي تستهدف الشباب.

الدكتور محمد بن إبراهيم الدغيري الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم أكد أن الدراسة ركّزت على دور بعض المؤسسات التربوية بمنطقة القصيم في تنمية وعي الشباب بالمخاطر المرورية، والتي أوضحت نتائج حوادث المرور بالقصيم طبقاً لإحصائيات مرور القصيم لعام 1435ه بأن عدد الحوادث تجاوزت 29123 والمصابين 2076 والمتوفين 414 بمعدل حالة وفاة يومياً وهو معدل خطير جداً، مشيراً بأنه خلال الثلاث سنوات الماضية بلغت النسبة 230% من المشاركين بالحوادث بالقصيم دون سن 18 عاماً.

وأشار بأن نتائج الدراسة توصلت إلى أن عدد من النتائج ذات الأهمية التربوية التي توضح مدى وعي الشباب من طلاب المرحلة الثانوية بالمخاطر المرورية وواقع دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوعي، وأن الدراسة اختارت عينة عشوائية عنقودية بلغ عددهم 160 طالباً وعينات 32معلماً من المعلمين بالمرحلة الثانوية، وأن الإحصائيات لحوادث المنطقة تثبت زيادة عدد الحوادث والمصابين وحالات الوفاة في العام 1434ه مقارنة بالعام 1435ه تشير إلى 19 حالة وفاة يومياً وهو مؤشر خطير جداً.

المستشار التعليمي بتعليم القصيم محمد الفوزان أوضح أن غرس الوعي المروري في نفوس الطلاب والمساهمة الفعالة في تحقيق السلامة المرورية خاصة وأن الطالب يقضي وقتاً طويلاً في مدرسته هو أمر ضروري لعلاج تفاقم الحوادث المرورية، مضيفاً بأن الطالب يحتاج إلى مزيداً من التعليم بقواعد وآداب القيادة الآمنة ومساعدته على فهم واستيعاب مفاهيم ومتطلبات السلامة المرورية.

وأضاف نشر الوعي بأهمية التربية المرورية في المؤسسة التربوية وتوضيح الواقع والخسائر المادية والبشرية لدى الطالب وكشف المشكلة التي تتحملها المملكة نتيجة لقلة الوعي المروري وضعف الالتزام بأنظمة المرور، مشيراً إلى أن ثقافة المجتمع مرورياً تحتاج إلى جرعات أكثر لوصول الرسائل المرورية لكل أسرة.

وأكد على ضرورة إدراج منهج دراسي لتعزيز الثقافة المرورية في الأجيال القادمة وأنها تمثل الرقي الحضاري لكل مجتمع يتّبع الأنظمة المرورية بحذافيرها، واصفاً الحركة المرورية المنظمة في كل مجتمع بأنها عنوان حضارته ووعيه، مشيراً إلى السلوكيات الخاطئة لدى قائدي المركبات وخاصة صغار السن والتي تؤكد غياب الوعي وضعف التشديد على المخالفين.

مدير مرور منطقة القصيم العميد عبد الله بن صالح السحيباني أكد المخالفات المرورية وفق إحصائيات معتمدة من إدارة مرور القصيم لعام 1435ه تنوعت بين السرعة الزائدة 21640 مخالفة، والقيادة بدون رخصة سياقة 12405 مخالفة، وعكس السير 6361 مخالفة، فيما بلغ مجموع المخالفات 174581 مخالفة، فيما لم يتم إدراج المخالفات المرورية المرصودة من الدوريات الامنية بالمنطقة.

وأشار إلى أهم أسباب الحوادث بالقصيم هو تجاوز السرعة وعدم احترام الإشارات المرورية والتوقف غير النظامي وعدم العناية بالمركبة، والتحدث في الجوال أثناء السير والدوران غير النظامي والتجاوز بطريقة غير نظامية والتفحيط وعكس السير والدخول أو الخروج الخاطئ من الطريق.

مضيفاً بأن الثقافة المرورية في حياتنا اليومية تحتاج إلى جرعات من الوعي المروري، داعياً إلى أن المناهج الدراسية والتوعية في كافة المجالات لفئات الطلاب تحت سن 18، مشيراً إلى أن الحوادث المهلكة للناس أشد ضراوة وألماً من الحروب الطاحنة.

في احتفاء الشؤون الاجتماعية باليوم العالمي لذوي الإعاقة

عادلة بنت عبدالله: علينا مسؤولية الإيمان بحقوق المعوقين ودمجهم في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008684#

الرياض – عذراء الحسيني
أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أن الدولة أولت اهتماماً خاصاً بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الإعانات المتنوعة لهم، والتشجيع على إنشاء الجمعيات والمراكز التي تهتم بتأهيلهم في إطار المنظومة الاجتماعية، لضمان وصولهم لأقصى إمكاناتهم وجعلهم فئة منتجة تحظى باحترام وتقدير المجتمع.
وقالت الأميرة عادلة لدى رعايتها فعاليات اليوم العالمي للإعاقة تحت شعار "نحن صوته" الذي تنظمه الإدارة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي بالرياض: "إن بعض الدراسات تشير إلى وجود ما يقارب 1.5 مليون معوق بالسعودية، وتقدر نسبة مستوى الإعاقة في المملكة في حدود سبعة في المئة، مقارنة بالمعدل الدولي لمستوى الإعاقات في المجتمع الذي يصل إلى 10 في المئة، وهنا تقع علينا مسؤولية كبرى كأفراد نؤمن بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة أن نساعد على دمجهم في المجتمع والاستفادة من عطائهم كلٌّ وفق قدراته".
وأكدت لطيفة بنت سليمان أبو نيان الوكيل المساعد لشؤون الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية، أن الدولة الرشيدة تعمل على تقديم الدعم والرعاية للأشخاص من ذوي الإعاقة، وتضع ضمن اولوياتها احتياجاتهم وتسعى لتنفيذها وتقف على قضاياهم وتضع الخطط لحلها وتدرج المشروعات والبرامج ضمن الخطط التنموية، مشددة على أهمية التركيز على برامج الدمج في مرافق الحياة سواء في التعليم أو العمل وغيرها، التي لمسنا أهميتها لدى هذه الفئة وأسرهم ومجتمعهم، والسعي للاستفادة منهم كطاقات وظيفية منتجه وليس أرقاما وظيفية لصالح جهة التوظيف، إضافة إلى نشر ثقافة العمل اليدوي والمهني والتركيز على إيجاد منافذ تسويقية لخريجات التأهيل المهني مع اهمية تفعيل دور الجمعيات التعاونية.
وبينت سمها بنت سعيد الغامدي المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي، أن "نحن صوته" ليس شعاراً يتردد، إنما برامج عدة، وضعت لها اهداف، ليصل صوته لكل اطياف المجتمع. وقالت: "كانت الانطلاقة من مراكزهم، فهم الهدف اولاً ببرامج احتفالية تجمعهم باسرهم، تلاها اقامة مهرجان مفتوح للمجتمع على مدى يومين بنادي الوزارة بالدرعية كان متميزا بتفاعل افراد المجتمع، مضيفة "نحن صوته. يؤكد على النظرة الايجابية لذوي الاحتياجات الخاصة، لنكون صوتهم الذي يبرز انجازاتهم ويعززها، ليحذو حذوه من قيدته نظرة اسرته ومجتمعه لإعاقته، وسنحقق هذا الهدف بتكاتف الجهود من جهاتنا الإعلامية، فهم شريكنا الثالث الذي يكتمل ببرامجهم الاعلامية هدف الارتقاء والتطوير".

• الصحة" تعيد تأهيل 19 مستشفى في مختلف المناطق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عواض الخديدي - الطائف

قررت وزارة الصحة البدء في تطوير البنية التحتية لـ 19 مستشفى في مختلف مناطق المملكة وذلك لتقديم خدمات صحية جيدة. وتشمل المستشفيات التي ستعمل وزارة الصحة على تطوير بنيتها التحتية مستشفى الإيمان بالرياض ومستشفى الأمير سلمان بالرياض ومستشفى حوطة بني تميم ومستشفى حريملاء العام ومستشفى الأفلاج ومستشفى صامطة بمنطقة جازان ومستشفى النعيرية بالمنطقة الشرقية ومستشفى أحد بالمدينة المنورة ومستشفى الملك فهد بالباحة ومستشفى حراء بمكة المكرمة ومستشفى الملك عبدالعزيز في جدة ومستشفى القريات العام ومستشفى فرسان بمنطقة جازان ومستشفى الملك عبدالله في بيشة ومستشفى تثليث في بيشة ومستشفى شرورة بمنطقة نجران ومستشفى النماص بمنطقة عسير ومستشفى باللسمر بمنطقة عسير ومستشفى سراة عبيدة بمنطقة عسير.
وستقوم الوزارة بالعمل على إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية بالكامل كأعمال السباكة والكهرباء والدهان والتأثيث وغيرها وذلك في إطار حرص الوزارة على استمرار المباني بشكل جيد دون الحاجة إلى هدم وإعادة بعض المباني.

رفضوا التدخل في الأسعار.. رجال أعمال:

لائحة لتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
#http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744052.htm

محمد العبدالله (الدمام)، محمد طالبي (أبها)
طالب عدد من رجال الأعمال وزارة التجارة بفرض لائحة لتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك وحماية حقوق الطرفين.
ودعوا وزارة التجارة إلى عدم التدخل في تسعير السلع، كون أسواقنا حرة، وتنافسية وغير موجهة.
بداية شدد رئيس لجنة السيارات بغرفة الشرقية هاني العفالق على ضرورة قيام وزارة التجارة والصناعة بفرض اللوائح والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بحقوق المستهلك، رافضا في الوقت نفسه تدخل الوزارة في تحديد مسارات الأسعار، مشيرا إلى أن التنافسية تمثل الخيار الأسلم لتحديد المستويات السعرية تبعا لآلية العرض والطلب.
وذكر أن وزارة التجارة والصناعة تعمل حاليا على وضع لائحة تنظيمة تتناول حقوق المستهلك بحيث تتضمن جميع الحقوق اللازمة في آلية التعامل بين المستهلك والتاجر، معتبرا الدور الرقابي والتنظيمي من أهم المتطلبات التي يفترض القيام به من قبل وزارة التجارة، مؤكدا أن عملية التدخل في مسار الأسعار لا تخدم السوق بقدر ما تسهم في الإضرار في المرحلة المستقبلية، خصوصا أن الأسعار تعدل نفسها بنفسها بعيدا عن التدخل المباشر، لافتا إلى أن الحديث عن تراجع أسعار السلع في ظل انخفاض البترول في الوقت الراهن أمر غير دقيق على الإطلاق، خصوصا أن العملية مرتبطة بعوامل متعددة، سواء بالنسبة للمنتج المحلي أو السلعة المستوردة، مشيرا إلى وجود معطيات كثيرة تسهم في تحديد مسار الأسعار ولا يرتبط بالمستويات السعرية للنفط، فالوقود يمثل عاملا واحدا من سلة عوامل تحدد القيمة السوقية للمنتج في الأسواق.
وقال إن وزارة التجارة والصناعة تعمل وفق آلية واضحة لوضع ضوابط دقيقة في تنظيم العلاقة بين المستهلك والتاجر، فالأنظمة تمثل الفيصل في العلاقة القائمة بين الطرفين، ففي حال تعرف كل طرف على الحقوق والواجبات فإن عملية التشابك والغموض ستزول بشكل أوتوماتيكي، مشددا على ضرورة تعزيز الثقة بين الطرفين وعدم إثارة الشكوك في سلوك التجار وإلصاق التهم بهم دون وجه حق، مؤكدا أن الأسواق تعتمد على السمة والثقة بالدرجة الأولى، فعند تزعزع الثقة فإن الوضع يصل لمستويات خطيرة للغاية، منتقدا في الوقت نفسه تناول وسائل الإعلام لبعض التجاوزات من التجار من خلال تشويه السمعة لتلك الشركة، الأمر الذي يسهم في خسارة كبيرة للاقتصاد، فعملية خسارة شركة ليست سهلة على الاقتصاد الوطني، مطالبا بضرورة النظر للأمور بشكل اعتيادي وعدم اللجوء للتضخيم بأي شكل من الأشكال.
وأضاف أن ملاحقة وزارة التجارة والصناعة الشركات أو المصانع المخالفة للاشتراطات وعدم الالتزام بالمواصفات وممارسة الغش في المنتوجات أمر طبيعي، خصوصا أن الوزارة تنطلق من اللوائح التشريعات الحاكمة، وهناك غرامات

مالية تفرض على الشركات والمؤسسات المخالفة للقانون، مشددا على ضرورة ممارسة مزيد من الرقابة على الأسواق، دون التدخل المباشر في تحديد مسارات الأسعار، وكذلك الوقوف بوجه جميع عمليات الغش التجاري، سواء بالنسبة للمنتج الوطني أو السلع المستوردة، بالإضافة إلى محاربة جميع أشكال التستر والعمالة المخالفة باعتبارها مشكلة كبرى تتطلب القضاء عليها لما تمثله من أضرار اقتصادية فادحة على بنية الاقتصاد الوطني.

وفي أبها، طالب عدد من رجال الأعمال والمهتمين بالجانب الاقتصادي وزير التجارة والصناعة والمعنيين بالأمر بضرورة إجراء تغييرات إيجابية تدفع باتجاه اقتصادنا نحو الأفضل، ما يسهل عليهم إجراءات مشاريعهم المختلفه كما طالبوا بإيجاد عناصر فعاله تخدم الوطن والمواطن وتقوم على تذليل كافة الصعوبات التي يواجهها.

وقال صاحب العمل جمال علوش إنه يتطلع هو وجميع المواطنين بمحافظة صامطة إلى افتتاح فرع للوزارة التي تبعد عن مدينة جازان حوالي 70 كم، يقوم بتفعيل دورالوزارة بالمحافظة، كمكافحة الغش التجاري، ومراقبة الأسعار، وحماية المستهلك.

ويوافقه في الرأي رجل الأعمال محمد بن يحيى طالبي الذي يؤكد على ضرورة وجود فرع للوزارة في محافظة صامطة لما له من أهميه كبرى، سواء من ناحية المستهلك وما يقدم له من خدمات، كمراقبة الأسعار ومكافحة الغش، وكذلك خدمة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والشركات بالمحافظة ويريحهم من عناء المسافة التي يقطعونها من أجل إصدار وتجديد السجلات التجارية لهم .

كما تمنى المهندس يحيى أحمد مدخلي من وزارة التجارة والصناعة أن تقوم بدورها الشمولي والأكمل، وأن تكون قادرة على «تسهيل» المجال لكل من له الرغبة في الدخول لقطاعي الصناعة والتجارة لأنها بذلك ستساعد في جلب المال للبلاد، بدلا من تشجيعه على الرحيل إلى دول أخرى بديلة للاستثمار فيها، مؤكدا أنه إذا تم تسهيل المجال للراغبين في الخوض في هذا المجال سيكون له مردود إيجابي وينتج عن ذلك فتح المجال لتوظيف الآلاف من أبناء وبنات البلاد، وهذا هدف مهم وكبير لا يقل أهمية أبدا عن دور حماية المستهلك الذي تقوم به الوزارة اليوم.

كما أعرب رجل الأعمال هادي طالبي عن تطلعه إلى تعاون الغرف التجارية بالمملكة بين مختلف الإدارات الحكومية ذات العلاقة، وخاصة فرع وزارة العمل؛ وذلك بهدف تذليل كل العقبات أمام رجال وسيدات الأعمال، والمنتسبين للغرف من أصحاب المشاريع الذين يتطلعون إلى دعم فرع وزارة العمل. وأشار إلى أنه في حال تعاون الغرف بالشكل الأمثل سيؤدي ذلك إلى مساعدة المستثمرين في تذليل كل العقبات أمام مشاريع البنية التحتية ودعم مشاركتهم في مختلف المشاريع التطويرية عند وجود مسوغات تعاون مع الإدارات الحكومية في تنفيذ مشاريع تخدم النمو العمراني والنهضة الاقتصادية، وتقديم الفعل الاقتصادي فإن ذلك يعتبر من أهم ما تسعى إليه الغرفة.

السماح للمطلقة الحاضنة بإنهاء إجراءات المحضون عدا السفر للخارج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744057.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشفت وزارة العدل عن صدور قرارات بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء، تصب في صالح المرأة المطلقة والحاضنة تقضي بإلزام المحكمة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، مما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء جميع الأمور التي تتعلق بالمحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية ما عدا السفر، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر للمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقا للمادتين (205، 206) في نظام المرافعات الشرعية.

وأوضح المتحدث الرسمي بوزارة العدل الدكتور فهد بن عبدالله البكران أن هذا القرار جاء لتخفيف المعاناة على المرأة الحاضنة بعد تسجيل عدد من حالات التعسف بعض الأزواج مما أدى لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية والشرعية.
وأشار البكران إلى أن الوزارة استحدثت مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة محاكم المملكة لتقديم المساعدة الاجتماعية والإرشادية للمستفيدين من أفراد وأسر وخاصة في مجال النزاعات الزوجية والتدخل قي قضايا العنف والعضل.
من جانبه، قال مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود أن القرار جاء لتذليل كافة الصعوبات التي تواجه المرأة في المرافق العدلية في ظل توجيه ومتابعة وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الذي نجد منه كل الدعم والمساندة لتعزيز برامج العمل الاجتماعي في الوزارة ومن منسوبي الوزارة كافة ومن قبلهم الجهات العليا في البلد من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز.

بعد إنشاء الوزارة "الأمن والسلامة المدرسية" وتكليفها بمهام عدة "التربية": انخفاض حوادث المدارس لـ30٪ في 33 ألف مدرسة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/k2ugde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
أعد مسؤولو وزارة التربية والتعليم خططاً لتحقيق السلامة في أكثر من 33 ألف مدرسة في مختلف مناطق السعودية ومحافظاتها، مشددين على أن عوامل الأمن والسلامة في المدارس أمرٌ حتمي، ولا بد منه، من أجل الحفاظ على أرواح ملايين الطلاب والطالبات، الذين يغادرون منازلهم كل صباح، من أجل تحصيل العلم في بيئات مدرسية، يفترض أنها آمنة، وتحقق لهم مبتغاهم.
ويدرك مسؤولو الوزارة أن برامج التوعية لتعزيز هذه العوامل مهمة للغاية، شريطة أن تنفَّذ بأساليب مبتكرة وحديثة، تلفت الأنظار إليها، وتصل إلى المستهدفين منها، سواء الطلاب والطالبات أو أولياء أمورهم أو المعلمون والمعلمات، من أجل تحقيق الغاية والهدف، بتجنب المخاطر داخل المدارس. ومن هنا أنشأت الوزارة الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية، وكلفتها بمهام عدة.
الحد من الحوادث
وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن حوادث المدارس شهدت خلال العام الماضي انخفاضاً بمقدار 30 في المائة، مقارنة مع حجم الحوادث قبل تأسيس الإدارة العامة للسلامة المدرسية، التي تشرف على سلامة نحو 33 ألف مدرسة منتشرة في أرجاء السعودية. وقالت الإدارة العامة للسلامة في الوزارة إنها حققت تراجعاً في عدد الحوادث التي شهدتها مدارس التعليم العام في السعودية، بشقيها البنين والبنات، مشيرة إلى أن من أبرز العقبات التي تواجهها عنصر الخوف والهلع الذي يصيب الطالبات والمعلمات في مدارس البنات، مشيرة إلى أن خطورة هذا الخوف قد تفوق خطورة الحريق في حد ذاته.
مهام الإدارة
وتتلخص مهام الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية في الإعداد والإشراف على تنفيذ الخطط السنوية والاستراتيجية للطوارئ والأمن والسلامة، والخطط التنفيذية لعمليات الإخلاء وتمارين الإطفاء والإنقاذ الدورية في المنشآت التابعة للوزارة، لضمان الحفاظ على أمن وسلامة الطلاب والطالبات ومنسوبي ومنسوبات المدارس والممتلكات، وتطبيق اللوائح التي تحدد شروط وقواعد الأمن والسلامة الواجب توافرها في المدارس التابعة للوزارة، وضمان اتباع السياسات العامة للدفاع المدني، ومواد النظام فيما يخص توفير وتنفيذ متطلبات الوقاية والحماية من الحرائق، وإعداد الخطط والمشاريع

اللازمة لتنفيذها، والقيام بالجولات التفتيشية الدورية على المدارس للتحقق من مدى جاهزيتها تمهيداً للرفع بها للمديرية العامة للدفاع المدني.

وتستقبل إدارة الأمن والسلامة ما يرد لها من معلومات من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن المتغيرات المناخية، وتتلقى البلاغات، وتتخذ الإجراءات المناسبة وإعداد تقارير يومية عن الأحداث التي تحصل في الوزارة وفروعها خلال الـ 24 ساعة. وما يرد من الجهات الأمنية وما يحال لها، وإنهاء إجراءاتها، والاستعداد والمشاركة في حالات الطوارئ، والتنسيق الدائم مع الإدارات الأخرى في الوزارة وخارجها فيما يخص الحوادث والكوارث الطبيعية التي قد تحدث، وتطوير خطة التعامل معها لضمان المحافظة على المنشآت التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، وما تحتويه من أجهزة ومعدات.

إدارة الجودة

وتشرف إدارة الأمن والسلامة المدرسية في الوزارة، التي يرأسها الدكتور ماجد بن عبيد الحربي، على تطبيق وتحديث أنظمة متكاملة في مجالات الطوارئ والأمن والسلامة، وفق المعايير الدولية، وأجهزة الإنذار المبكر في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، واقتراح المناسب منها، والإشراف على تأمينها، والتدريب على استخدامها، والتنسيق في ذلك مع الجهات المختصة، وتطبيق نظام إدارة الجودة. وتشرف الإدارة أيضاً على تشكيل وتدريب فرق إدارة الأزمات والحالات الطارئة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات المناطة بها حسب الآليات المعتمدة، ولجان الطوارئ وتحديد مهامها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفرق العمل المؤهلة المشكّلة في كل مرفق تعليمي من المرافق التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، لتولي مسؤوليات السلامة فيها وفق لائحة المختص بأعمال السلامة والأمن الصناعي الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية.

نشر الوعي

وتقوم إدارة الأمن والسلامة المدرسية بنشر الوعي والتثقيف في مجالات الطوارئ والأمن والسلامة المدرسية، من خلال التدريب والمشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات واللوحات الإرشادية والمنشورات والكتيبات، وتعمل على إيجاد آليات لقياس مؤشر أداء السلامة، بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى، والتأكد من تطبيق أسس السلامة في أعمال الإنشاءات المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، وإعداد مشروع الميزانية السنوية للإدارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتنظيم المعاملات والمعلومات وحفظها بشكل يساعد على استخراجها بيسر وسهولة.

إضافة إلى التنسيق مع المركز الوطني للمعلومات التربوية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها، والتعاون مع الإدارة العامة للتطوير الإداري في إعداد وتطوير النظم والأدلة والإجراءات والنماذج الخاصة بعملها وتنفيذها بعد اعتمادها، وتحديد الاحتياجات التدريبية والمستلزمات الإدارية والفنية الخاصة بالإدارة ومتابعة توفيرها، وإعداد تقارير دورية عن نشاطات وإنجازات الإدارة ومعوقات الأداء فيها، وسبل التغلب عليها، واقتراح تطوير الأداء فيها ورفعها للوزير.

الجهات المستهدفة

ويضمن اتباع وسائل الأمن والسلامة في المدرسة الحد من وقوع الحوادث أو المشاكل، سواء فردية أو جماعية؛ وذلك لتعدد أنماط الطلاب، سواء من سلوكيات أو من بيئات مختلفة. وتؤكد الوزارة أن هناك علاقة وثيقة بين المدرسة والأمن والسلامة؛ إذ إن وجود أطر يمنح المدرسة مستوى معيناً ومناسباً من الأمن والسلامة بمفهومها الخاص بالمجال التعليمي؛ إذ يوفر المتطلبات التي من خلالها يمكن للمدرسة إيجاد مستوى من الأمن والسلامة، الذي يوفر الحماية المطلوبة للطلاب والمعلمين.

ويحتاج تطبيق وتنفيذ متطلبات الأمن والسلامة واتباعها من قِبل الجميع وضع إرشادات وتعليمات حتى يمكن الوصول إلى أعلى مستوى من تعزيز الأمن والسلامة في المدرسة. ومن هذه الإرشادات تحديد فريق الأزمات "لجنة الأمن والسلامة المدرسية"، وتحديد مسؤولياتهم، ووضع خطط للطوارئ والأزمات وحالات الإخلاء، وتنفيذ دورات تدريبية عن الأمن والسلامة في المدارس للمعلمين والطلاب، ومتابعة تنفيذ والتزام المعلمين والطلاب وكل من في المدرسة بإرشادات وتعليمات الأمن والسلامة، وكشف دوري على كل الأماكن والمعامل والمعدات والأجهزة والتمديدات والتأكد من عملها أو صلاحيتها.

إلى جانب توفير الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالأمن والسلامة في المدارس، وإدخال موضوعات الأمن والسلامة ضمن برامج النشاط الطلابي، وتعيين حراس أمن في جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

أدوات الأمن

في المقابل، هناك أدوات للأمن والسلامة، يجب توافرها في كل مدرسة، من بينها صندوق إسعافات أولية، وجهاز إنذار مبكر موصل بأجراس إنذار، وأجهزة الكشف عن الدخان، ونظارات واقية للعيون، وقفازات بلاستيك، وصندوق إطفاء وخراطيم مياه، وقناع حماية "كمامة"، وطفايات الحريق، ووسائل سحب الغازات والأبخرة السامة والضارة من المختبرات، ومخارج الطوارئ وتزويدها بالإنارة الدالة عليها.

آلية البلاغات
وتوصلت إدارة الأمن والسلامة المدرسية لآلية تحد من الشائعات التي تسبق تعليق الدراسة في حال تقلبات الطقس، وتحديد مسار آلية البلاغات التي تهدد سلامة الطلاب والطالبات في صورتها النهائية، وذلك عبر دليل إجرائي أعدته الإدارة، واعتمدته الوزارة. وجاء الدليل الإجرائي الذي حمل أكثر من 22 آلية، بما فيها انخفاض درجات الحرارة بشكل حاد، دون أن تحدد التربية درجات معينة يتم على ضوئها قرار تعليق الدراسة. ولخصت إدارة الأمن والسلامة الحالات التي يتم فيها تعليق الدراسة بسبب تقلبات الطقس في حالات التنبيه المبكر المتضمن وجود رياح سطحية مثيرة للأتربة والغبار، تنعدم فيها الرؤية الأفقية لمسافة أقل من 500 متر.
وكذلك في حال وجود رياح وأعاصير تبلغ سرعتها بين (50 - 69) كم في الساعة، وأيضاً في حال وجود سحب ركامية يتوقع معها هطول أمطار غزيرة. وحملت التربية آلية التعليق في هذه الحالة على الرئاسة العامة للأرصاد التي يجب أن تبلغ مركز القيادة والسيطرة في الدفاع المدني ووزارة التربية. بعدها تنتقل المسؤولية لمديري التعليم في المناطق والمحافظات الذين بدورهم يتواصلون مع مركز التحليل والتوقعات بالأرصاد لمزيد من الإيضاح حيال حالة الطقس، بعدها يتم اتخاذ قرار التعليق.
تراجع عدد الحوادث
وتعمل إدارة السلامة على الحد من تفشي الخوف والهلع، من خلال سلسلة برامج وإجراءات، منها رفع مستوى الوعي والتدريب، وخصوصاً أن الهلع يتسبب أيضاً في إعاقة عمل رجال الإنقاذ والإطفاء في الدفاع المدني، عند وقوع أية حادثة. وتبلغ مخصصات إدارة السلامة نحو 800 مليون ريال، توافرت بقناعة وإدراك من المسؤولين بأهمية السلامة في المدارس. ونجحت هذه المخصصاتحتى وإن كانت لا تفي بالحاجات الفعليةفي تحقيق نتائج كبيرة جداً في مجال حماية الأرواح والممتلكات في مدارس التعليم العام في السعودية.

محاميهم يطالب بالتحقيق ويتوعد بالتصعيد لـ"الداخلية"

"صحة الطائف" تواصل رفض تنفيذ الأحكام وتحرم ممرضين من بدل العدوى

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/o1ugde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
رفضت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، ممثلة في شعبة الاستحقاقات، تنفيذ الأحكام الصادرة من قِبل محكمة الاستئناف، التي تفيد بأنه على الوزراء ومديري الجهات الحكومية تنفيذها، إلا أن صحة الطائف بدأت تتخذ أسلوباً هدفه حرمان ممرضين بطرق ملتوية، وأبت تنفيذ القرار بهدف إيجاد سبل كفيلة بحرمان منسوبيها من الممرضين.
ووجّهت "صحة الطائف" خطابها رقم ٥٩٥٥١٧/ ٥٠٣ وتاريخ ٣٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ - تحتفظ "سبق" بنسخة منه- إلى وزارة الصحة، وذكرت فيه: "إن الأعمال التي يقوم بها الممرضون داخل المركز هي سحب عينات الدم وإعطاء المحاليل الوريدية فقط".
وأردفت "صحة الطائف" في خطابها بأن من يصرف لهم البدل الذين يمارسون التطعيمات والتحصينات فقط؛ الأمر الذي أثار حفيظة الممرضين، وناشدوا وزير الصحة التحقيق الموسع في إخفاء الحقيقة؛ إذ إن "صحة الطائف" لم تذكر أنهم يقومون بحملات تطعيم المدارس وحملات تطعيم المنازل ومكافحة الأمراض المعدية والغيار على الجروح وإعطاء لقاح التيتانوس والتخلص من النفايات الطبية ومخالطة المصابين بالأمراض المعدية، كالالتهاب الكبدي والإيدز وكورونا،

وغيرها، حسب الخطابات الصادرة من وزارة الخدمة المدنية المبنية على خطاب رئيس الديوان الملكي، الذي يفيد بصرف بدل العدوى لمن يعملون بالمراكز الصحية، ويمارسون التطعيمات والتحصينات ومكافحة الأمراض المعدية.
وقالوا إن "صحة الطائف" ألّبت الرأي العام، وأرادت إخفاء الحقائق والتعاميم متجاهلة الأحكام الصادرة، وتنتظر من وزارة الصحة مستنداً يجعلها تحرم منسوبيها؛ لتبعد اللوم عنها؛ إذ إن الممارسات والمضايقات التي يتعرض لها الممرضون أصبحت في ازدياد دون تجاوب من وزارة الصحة أو الجهات المعنية.
وطالب الممرضون وزير الصحة الجديد و"مكافحة الفساد" و"حقوق الإنسان" بمحاسبة من وراء الخطاب الذي أسموه بـ"المفبرك"، والذي يراد تمريره على المسؤولين لحرمانهم من بدل العدوى، رغم صدور الأحكام القضائية وعدم اتخاذ اللازم بشأنها حتى إعداد الخبر؛ إذ لم يتم إضافتها بالمسير الشهري، مطالبين الوزير بالتحقيق ومحاسبة المتسببين، وإيقاف التجاوزات في صرف البدلات.
وعلمت "سبق" أن محامي الممرضين نضال بن جبر البلوي وجّه برقية عاجلة لمدير صحة الطائف بشأن اتخاذ اللازم مع العاملين بشعبة الاستحقاقات لعدم تنفيذ الأحكام، مطالباً مدير صحة الطائف بإجراء التحقيق حول المماطلة وعدم التنفيذ، ومتوعداً بتصعيد شكواه لمقام وزير الداخلية بهذا الخصوص ولجهات الاختصاص.

اتجاه لتعديل قانون "المعلوماتية":الجرائم تنظرها "المحكمة" والمخالفات لـ"لجنة النشر"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن المجلس الأعلى للقضاء اقترح تحويل «جرائم» المعلوماتية إلى المحكمة المختصة، فيما اقترح إحالة ما يعتبر في عداد «المخالفات» إلى لجنة المخالفات والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإعلام. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن اقتراح المجلس الأعلى للقضاء يأتي على خلفية مشاركة ممثله في اجتماعات عقدتها ستة من أجهزة الدولة، بهدف إعادة النظر في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، بتعديل بعض مواده، وإضافة بعض الأفعال الإجرامية، بما يتناسب مع المستجدات والتطورات في مجال تقنية المعلومات. (للمزيد)
وأشارت إلى أن الأجهزة الحكومية المشاركة في الاجتماع تشمل وزارات الداخلية، والعدل، والثقافة والإعلام، والمجلس الأعلى للقضاء، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة التحقيق والادعاء العام. وأضافت أن اقتراح رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى الموجّه إلى هيئة الخبراء في مجلس الوزراء جاء بناء على إفادة مندوب المجلس الأعلى للقضاء الذي شارك في اجتماعات الأجهزة الحكومية المذكورة.
وأوضحت أن اقتراح العيسى المقترح يرى أنه في حال مباشرة هيئة التحقيق والادعاء العام الإجراءات النظامية اللازمة في حق من أشار إليهم الأمر، تكيّف الدعوى أمام المحكمة المختصة في ضوء نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وإذا كيّفت باعتبارها مخالفة، يجب إحالتها إلى وزارة الثقافة والإعلام، عملاً بمقتضى نظام المطبوعات والنشر، وهذا الإجراء هو ما يتوافق مع نظام الإجراءات الجزائية.

"الشرقية": مركز أسري يؤهل المطلّقات لتجاوز "عقدة الزواج"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
أعلن مركز أسري في المنطقة الشرقية أمس، عن برنامج جديد يستهدف المطلقات، اللاتي تقل أعمارهن عن 40 عاماً، «لإعادة تأهيلهن وإخراجهن من الأزمة النفسية وتوابع الطلاق». بما يساعدهن في تجاوز قسوة المرحلة السابقة، وحتى تقبل فكرة الزواج مرة أخرى، في ظل إحجام 30 في المئة من المطلقات عن الزواج مرة أخرى.
وتحتل الشرقية المرتبة الخامسة في قائمة أكثر المناطق السعودية في حالات الطلاق، إذ سجلت العام الماضي – بحسب إحصاء أصدرته وزارة العدل – 10670 حالة طلاق، و1146 حالة فسخ نكاح، و197 حالة خلع، بما مجموعه 12013 حالة. فيما لم يتجاوز عدد حالات الزواج في العام ذاته 9990 حالة. وتسجل السعودية تنامياً كبيراً في حالات الطلاق، إذ ارتفعت الحالات المسجلة في محاكم المملكة بنسبة 22 في المئة خلال العام الماضي، مسجلة 54.471 حالة، بمعدل سبع حالات طلاق في مقابل كل عشر حالات زواج جديدة. وتتركز أعمار غالبية المُطلقات في الفئات العمرية دون الـ 40 عاماً. ما دفع مركز التنمية الأسرية التابع لجمعية البر بالمنطقة الشرقية، إلى استحداث برنامج يستهدف «إعادة تأهيل المُطلقات، وإخراجهن من الأزمة النفسية وتوابع الطلاق» على حدّ تعبير مديرة المركز ماجدة الشبيلي.
وقالت الشبيلي: «نعمل على برنامج لتعريف المطلقات ممن تقل أعمارهن عن 40 عاماً بخدمات المركز. ونتواصل معهن لأخذ بياناتهن، حتى يتم إعادة تأهيلهن نفسياً ومساعدتهن في بناء الذات، وتجاوز الأزمة النفسية وتوابعها»، مؤكدة أن «البيانات تؤخذ بسرية تامة، وفي حال اكتمال العدد المطلوب، سننفذ برنامجاً تدريبياً لهن».
ولقيت خطوة مركز التنمية ترحيباً من المهتمين والمهتمات، وقالت الاختصاصية الاجتماعية نهلة المسند لـ «الحياة»: «إن البرنامج التدريبي يتعلق بإعادة تأهيل المطلقات اللاتي تقل أعمارهن عن 40 عاماً، وإدخالهن في مرحلة جديدة، وربما تأهيلهن لحياة زوجية جديدة»، لافتة إلى أن «عدداً من المطلقات يخرجن من حياتهن الزوجية بعقد وأمراض نفسية، بسبب ما عانينه من عنف وحرمان وغيرها، فتحرّم المرأة على نفسها الزواج للمرة الثانية، وهذا الأمر غير جائز».
إلا أن المسند لم تستبعد أن تسهم هذه البرامج في «استعادة المرأة تفكيرها في الزواج، واختلاف نظرتها، فالزواج الفاشل المنتهي بالطلاق يترك أثراً نفسياً عميقاً لديها، وغالبية المطلقات يدخلن في حال اكتئاب، وربما تصاب أخريات بوسواس قهري. لأنها تشعر أنها ضعيفة وغير قادرة على نيل حقوقها من إنسان انتهك حقها. وعاشت معه فترة عدم استقرار. وعند التخلص من تلك الحياة تحاول أن تتنفس الصعداء، وتعيش حياتها بحرية تامة من جديد، بعد أن تزول من مخيلتها فكرة أن الزواج أمر مريب». وكشفت أن 30 في المئة من المطلقات يحجمن عن الزواج مرة أخرى. بسبب التخوف من إعادة التجربة القاسية مرة أخرى، إضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية إليهن»، مستدركة أن «الإخفاق في الزواج بالمرة الأولى لا يعني أن الزواج لا يحوي إلا المشكلات والتوتر وغيرها من أجواء وطاقات سلبية».
بدورها، أيدت الاختصاصية النفسية سارة المسحل، فكرة تأهيل المطلقات وإعادة البرمجة الذاتية إليهن. وقالت لـ «الحياة»: «البرامج التدريبية كالتي سيقدمها مركز التنمية الأسرية في المنطقة الشرقية، يتطلع إلى تحقيق مجموعة أهداف إيجابية، أبرزها تخطي العقبات في الزواج الثاني، والتخلص من عقدة العيب، فكثير من المطلقات يجلسن في منازل ذويهن ويعشن حال اكتئاب. ويعتبرن أن الطلاق نهاية الحياة، ولا يدركن أنه ربما يكون بداية حياة جديدة مليئة بالتفاؤل. وهذا لا يعتبر تشجيعاً على الطلاق، وإنما قدرة وحافزاً لتخطي المشاعر السلبية والعقد النفسية، والحدّ من الأمراض والحالات النفسية التي سببها التوتر والمشكلات الأسرية والحرمان العاطفي وغيرها».
«العدل»: لم نرفض المرأة «شاهدة» و«معرّفة»
< أكدت وزارة العدل أن النماذج الإلكترونية التي تسمح للمرأة أن تكون شاهدة ومعرفة متاحة في موقعها، نافية ما نشرته «الحياة» في وقت سابق بعنوان: «العدل ترفض النساء شاهدات ومعرفات إلكترونياً.. وتقبلهن يدوياً»، والذي عبرت فيه «نساء عن استيائهن من رفض موقع وزارة العدل قبولهن كشاهدات أو معرفات معتبرات ذلك الرفض مناقضاً للتشريعات الإسلامية». وقال مدير إدارة الإعلام والنشر في وزارة العدل إبراهيم صالح الطيار، في تعقيب على ما نشرته الصحيفة»: «إن وزارة العدل مكّنت وأتاحت على بوابتها الإلكترونية بنماذجها المتاحة جميعاً قبول المرأة شاهدة ومعرفة».

"العمل": رفع الحظر عن استقدام العمالة الإثيوبية لم يتم بعد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية الدولية الدكتور أحمد الفهيد أن رفع الحظر عن استقدام العمالة المنزلية الإثيوبية لم يتم بعد، مشيراً إلى عدم توقيع الجانبين السعودي والإثيوبي على اتفاق تنظيم استقدام العمالة المنزلية حتى الآن. وشدد على سعي وزارة العمل لتنظيم عملية الاستقدام المنزلية، بما يحقق حفظ الحقوق وضبط العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل. وجاء تصريح الفهيد عقب لقاء وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه رئيس مجلس النواب الإثيوبي أبا دولا قمدا أغوا والوفد المرافق له في الرياض اليوم، إذ عقد الطرفان اجتماعاً تشاورياً، ناقشا خلاله أوضاع العمالة الإثيوبية في المملكة الذين يقدر عددهم بنحو 350 ألف عامل وعاملة، مستعرضين العلاقة العمالية بين البلدين، ومستقبل اتفاق تنظيم استقدام العمالة المنزلية من إثيوبيا، ووعد الجانب الإثيوبي بالرد الإيجابي قريباً. وأوضح الفهيد أن الاجتماع تطرق بشكل أساسي إلى حال العمالة الإثيوبية المقيمة في المملكة، ومدى نظامية إقامة البعض منهم، ومسؤولية الجانب الإثيوبي عن تثقيف العمالة القادمة إلى المملكة، بحيث يكون قدومهم نظامياً. وأضاف: «الجانب الإثيوبي تعهد بالعمل الجاد على توعية العمالة بأنظمة وقوانين المملكة، والحد من أي ممارسات خاطئة، وكذلك التواصل مع المسؤولين في المملكة لتنظيم قدوم الإثيوبيين، على أن يكونوا على مستوى من التدريب والتأهيل، إضافة إلى تفعيل دور السفارة الإثيوبية في توعية الجالية الإثيوبية بالأنظمة المعمول بها في المملكة». من جهته، أوضح رئيس مجلس النواب الإثيوبي أن اللقاء تناول أوضاع أبناء الجالية الإثيوبية العاملة في المملكة، مؤكداً استمرار الحوار حول تنظيم الاستقدام مع الجانب السعودي.

بحضور لطيفة بنت ثنيان ..

جمعية أولياء أمور ذوي الإعاقة تناقش احتياجات الأسر بمنطقة مكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1008946#

جدة - منى الحيدري
نظمت الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الاعاقة مؤخرا لقاء لمديري ومديرات مراكز الإعاقة بمنطقة مكة المكرمة وذلك تحت شعار احتياجات أولياء الأمور من مراكز الرعاية النهارية بين الواقع والمأمول في إطار السعي الدؤوب للجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة لتلمس احتياجات الأسر والمساهمة في تيسير حصول ابنائهم على الخدمات الملائمة لهم وذلك بحضور سمو الأميرة لطيفة بنت ثنيان بن محمد آل سعود رئيسة مجلس ادارة الجمعية السعودية لأولياء

أمور ذوي الإعاقة ومدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المكرمة عبدالله آل طاوي ومنسوبات مركز الإشراف الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة ومديرات مراكز الإعاقة.
وقالت الأميرة لطيفة بأن منحة خادم الحرمين الشريفين لدعم تكاليف تأهيل ذوي الإعاقة بمراكز الرعاية النهارية غير الحكومية اعتبرها الدماء التي ضخت في شرايين خدمات ذوي الإعاقة والإنعاش القلبي لمراكز الرعاية النهارية غير الحكومية فأراها تضعنا على بداية طريق خدمات الرعاية والتأهيل التي تضاهي أكبر مراكز رعاية المعاقين في الشرق الأوسط بل والعالم على ايدي الكوادر السعودية المؤهلة ومن اسرة واعية تجيد التخطيط السليم لمستقبل ابنها المعوق ولكن حتى نسير على الدرب السليم لا بد أن نضع خارطة الطريق نحو ما سبق.
ولفتت سموها إلى ان من اهداف هذا اللقاء تعريف المراكز بأسس استحقاق وصرف المنحة من الجهات المعنية مباشرة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية وقد أبدوا استعدادهم الكامل للتعاون معنا في ذلك سعيا منا جميعا لخدمات أفضل وأسرة واعية.
وفي كلمة عبدالله آل طاوي مدير عام مراكز الرعاية النهارية بمنطقة مكة المكرمة أعلن عن مكرمة ملكية تضاف لسجل مكرمات ملك الإنسانية بتأسيس ثلاثة مراكز توحد بمناطق الرياض والدمام وجدة وان المشاريع في مراحلها الأخيرة للبدء في تنفيذها.
ولفت آل طاوي إلى ان العمل الخيري سمة من سمات النفس البشرية وفطرة اصيلة غرسها الله في الإنسان منذ ان خلقه وقد تطورت مناهج العمل الخير تطورت ملموسا من خلال تطور وسائل هذا العمل بطرق مؤسسية فاعلة واعتماد اسلوب التخطيط والتخصص لاستمراره ما ادى لاستقطاب الطاقات الشابة المتخصصة التى تثري هذا العمل.
ثم تم عرض فيلم وثائقي عن الجمعية السعودية تناول مسيرة الجمعية واهدافها ورسالتها.

بعد التراجع عن رفض تعديل مقترح قبل عام.. و"الرياض" تواصل كشف التفاصيل

الشورى يقترب من إقرار ضم مدد الخدمة لصالح التقاعد المبكر بنظام "تبادل المنافع"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1008998#

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
تراجعت اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشورى لدراسة تعديل المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، عن رفضها للمقترح المقدم من العضو عمرو رجب.
وكشفت مصادر لـ»الرياض» بأن اللجنة انتهت إلى المطالبة بتعديل الفقرة السادسة من المادة المشار إليها بما يعالج مشكلة أوجدها النظام القائم للتبادل التي تعتبر عائقاً للكثيرين من الاستفادة من نظام «المنافع» باشتراط أن يكمل طالب ضم المدد كامل المدة المطلوبة للتقاعد المبكر في النظام الأخير.
وجاءت اللجنة الخاصة بتوصية لطلب الموافقة على تعديل الفقرة السادسة من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع لتصبح «تكون مدد الاشتراك المضمومة مكملة لاستحقاق معاش التقاعد قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير ويشترط أن يمضي المشترك خمس سنوات في النظام الأخير، مالم تكن أسباب الضم ناتجة من التخصيص أو كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة او العجز أو التنسيق من الخدمة.

وقررت اللجنة أيضاً إضافة فقرة سابعة للمادة الثالثة من نظام تبادل المنافع تنص على «لا يجوز في حالة ضم الخدمات الجمع بين المعاش التقاعدي وراتب الوظيفة المشمولة بأي من نظامي التقاعد المدني والعسكري أو نظام التأمينات الاجتماعية».

من جهتها جدولت الأمانة العامة للمجلس تقرير اللجنة الخاصة وتوصياتها النهائية لمناقشتها والتصويت عليها في جلسة الشورى العادية الثالثة التي ستعقد الاثنين المقبل فور عرض وجهة نظرها التي جاءت بعد مرور عام على اختلاف أعضاء اللجنة بين مؤيد ومعارض للمقترح وحينها تمت مناقشة تقرير اللجنة الخاصة نشرته

أعضاء: التقاعد المبكر حق مكتسب مقرر بموجب الأنظمة والعدالة تقتضي حمايته ودعمه

«الرياض» الذي رأى الأغلبية فيها عدم الموافقة على تعديل نظام المنافع بينما طالب الأقلية المكونة من الأعضاء حاتم المرزوقي ودلال الحربي وناصر الشهراني بإقراره، مشددين على أهميته وعدم قناعتهم برأي الأغلبية مؤكدين أن رأي اللجنة الخاصة بعدم الموافقة، لا يحقق المصالح المتوخاة من النظام والتي يتطلع إليها شريحة كبيرة من المواطنين وخاصة الراغبين في الانتقال من نظام إلى آخر قبل سن الستين. ورأى المرزوقي والحربي والشهراني بأن الموافقة على المقترح يدعم تحقيق أهداف النظام ومن ضمنها تسهيل حركة الانتقال بين القطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات ورفع معدلات السعودة، مؤكدين على أن الإحالة إلى التقاعد المبكر هو حق مكتسب مقرر بموجب نظامي التقاعد المدني والعسكري وأيضاً نظام التأمينات للموظف وتقتضي مبادئ العدالة حماية هذا الحق ودعمه.

200 طالبة مفصولة من كلية تميز مكة يطالبن بإنقاذ مستقبلهن من الضياع

• التدريب التقني": استيعابهن كان مشروطاً..وتقرر عدم قبولهن بعد دراسة كل حالة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م

اضغط هنا

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة تصوير ـ عبدالرحمن الفقيه

طالبت أكثر من 200 طالبة مفصولة من بكلية التميز للبنات بمكة المكرمة والتابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، محافظ المؤسسة والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة بالتدخل لإنصافهن وإعادتهن إلى مقاعدهن الدراسية ليتسنى لهن إكمال دراستهن وتحقيق طموحاتهن وأهدافهن متهمين الكلية بوجود تلاعب ومحسوبية في عملية القبول والفصل، وذلك بعد أن فصلتهن الكلية بعد مرور 21 يومًا من الدراسة بدعوى مضي أكثر من 3 سنوات على تخرجهن من الثانوية العامة، فيما أوضح المتحدث الرسمي لمؤسسة التعليم التقني فهد بن مناحي العتيبي أن التخرج من الثانوية خلال السنوات الثلاثة الماضية من الشروط المنشورة على بوابة القبول، وأضاف أن كلية مكة قامت بقبول الطالبات المتظلمات قبولًا مشروطًا، وإفادتهن بأن القبول النهائي لن يتم إلا بعد موافقة المؤسسة، وبعد دراسة كل حالة أفادت المؤسسة الكلية بعدم إمكانية قبولهن لمضى مدد زمنية طويلة على تخرج بعضهن من الثانوية وعدم توفر مقاعد تدريبية.

وكان أولياء أمور الطالبات قد فوجئوا بفصل بناتهم من كلية التميز للبنات بمكة المكرمة التابعة للمؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني بعد 3 أسابيع من الدراسة، حيث أبلغتهن إدارة الكلية بالقرار بعد أن قامت بتجميعهن في القاعة الرئيسة، معللة ذلك بداعي مضي أكثر من 3 سنوات على تخرجهن رغم أن إدارة الكلية لم تبلغهن بهذا الشرط حين تم قبولهن وإجراء اختبارات لهن وتسليمهن أرقام جامعية والكتب الدراسة وقمن بترتيب أمورهن ليفاجأن بهذا القرار، حيث تم تأكيد

فصلهن عبر رسال الجوال (sms)، فيما تواجدت 4 دوريات أمنية تابعة لإدارة دوريات الأمن بالعاصمة المقدسة لتأمين موقع الكلية.
وتحدث عدد من أولياء الأمور لـ»المدينة».
وقال بدر كرسوع وعمر دخان ورائد الصبياني: إن الكلية قبلت الطالبات وأجرت المقابلات لهن وتم تسليم الناجحات أوراق القبول والأرقام الجامعية والكتب الدراسية، بالإضافة إلى خصم 750 ريالا قيمة الحافلة من المكافأة المقدرة بمبلغ 1000 ريال لكل طالبة لكن قبل 3 أيام قامت الكلية باستدعاء أكثر من 200 طالبة وقامت بإبلاغهن بعملية الفصل دون إبداء أي أسباب مقنعة رغم أن الكلية قامت بقبولهم، مناشدين محافظ المؤسسة التدخل لإعادة بناتهم للمقاعد الدراسية خاصة أن هذه الكليات أقامتها الدولة رعاه الله لخدمة أبنائها وبناتها.
وقال أولياء الأمور صلاح السندي وإبراهيم الشعلاني: إن العديد من الطالبات قمن بتقديم استقالتهن من وظائفهن للالتحاق بالكلية، لأن النظام لا يسمح بتسجيل من كانت مسجلة في التأمينات الاجتماعية وعلى هذا الأساس قدمن الاستقالات وبعد كل هذا يتم فصلهن، وإذا كان النظام لا يسمح لماذا تم قبولهن، مشيرين إلى أنه يفترض أن تتاح الفرصة للطالبات في ظل الدعم الذي تحظى به الكليات من دعم لا محدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين، لكن ما قمت به الكلية وإدارتها بحق بناتنا هو إجحاف وظلم لابد من محاسبة المسؤولين الذين تسببوا بهذا القرار التعسفي وإعادة الطالبات إلى دراستهن.
وأوضح أولياء الأمور مروان الجهني وفهد الدعجاني بأن إدارة الكلية قامت بفصل الطالبات دون وجه حق بعد أن قمن بالتضحية بالوقت والمال من أجل إكمال الدراسة رغم أن الدولة لم تقصر في دعم أبنائها وبناتها إلا أنه للأسف بعض المسؤولين لا يهتمون لأمر بناتنا والدليل هذا الفصل التعسفي الذي حصل لعدد كبير دون أن تعير الجهة الفاصلة أي اهتمام لما قد يتسببون به من مشكلات نفسية للطالبات وأسرهم جراء هذا القرار الظالم بحق بناتنا وزوجاتنا.
من جهته أوضح المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهد بن مناحي العتيبي في تصريح لـ»المدينة»، أن الشروط المعلنة للقبول في جميع الكليات العالمية التابعة للمؤسسة ومنها كلية (لورييت) للبنات بمكة بأن يكون المتقدم أو المتقدمة خريج المرحلة الثانوية العامة خلال الثلاث سنوات الماضية وهذا الشرط منشور بوضوح على بوابة القبول للكليات العالمية، كما تقوم إدارات هذه الكليات بتقديم قبول مشروط بموافقة المؤسسة، التي تتم بعد التحقق من استيفاء كل الشروط، وتسمح للمتقدمين والمتقدمات البدء في البرنامج حتى يصدر القرار النهائي للقبول.
وأضاف العتيبي بأن المؤسسة تتيح الفرصة لبعض الحالات التي تتجاوز فيها المدة لأكثر من ثلاث سنوات عندما تتوفر في بعض الكليات مقاعد شاغرة، ويتم النظر فيها كحالات فردية بشرط عدم وجود موانع أخرى كالحصول على شهادات حكومية بعد الحصول على الثانوية العامة.
وقد قامت إدارة كلية (لورييت) العالمية بمكة بقبول الطالبات المتظلمات قبولًا مشروطًا كما هو معلن على البوابة الإلكترونية للقبول والتسجيل وإفادتهن بأن القبول النهائي لن يتم إلا بعد أخذ الموافقة من المؤسسة وبعد التأكد من وجود مقاعد تدريبية شاغرة، وبعد دراسة كل حالة قامت المؤسسة بالإفادة بعدم إمكانية قبولهن لمضي مدد زمنية طويلة لبعضهن تتجاوز 7 سنوات وعدم توفر مقاعد تدريبية. وأشار العتيبي إلى أن الأولوية هي للفتيات اللاتي لم يحصلن على أي فرصة تعليمية أو تدريبية حكومية متكاملة بعد مرحلة الثانوية وبالإمكان زيارة الكلية للوقوف على تفاصيل كل حالة والقبول المشروط الذي تمّ.
شكاوى الطالبات وأولياء أمورهن:
الكلية أبلغت الطالبات بالقرار بعد مضي 21 يومًا من الدراسة
الكلية لم تبلغهن بشرط التخرج قبل 3 سنوات أو أقل حين تم قبولهن
تم إجراء اختبارات للطالبات وتسليمهن الكتب الدراسية
بعض الطالبات تركن أعمالهن ليتم قبولهن في الكلية
أولياء الأمور يعتبرون أن الفصل تعسفي
أبرز حجج مؤسسة التدريب التقني والمهني:
التخرج من الثانوية خلال الثلاث سنوات الماضية شرط للقبول
الشرط منشور بوضوح على بوابة القبول للكليات العالمية
تقوم إدارات الكليات بتقديم قبول مشروط بموافقة المؤسسة
يتم السماح للمتقدمين البدء في البرنامج حتى يصدر القبول النهائي
المؤسسة تتيح الفرصة لبعض الحالات الفردية التي تتجاوز الثلاث سنوات
بعد دراسة كل حالة أفادت المؤسسة كلية مكة بعدم امكانية قبولهن

"العدل" تنتصر للنساء.. السجن للممتنع عن تنفيذ حكم الحضانة

مطلقات تصفه بـ "القرار التاريخي" الذي ينصفهن من مساومة الرجال

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 25 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

علي العيسى – الرياض

أعلنت وزارة العدل، ممثلة في قضاء التنفيذ، أن مصير الوالد المتعنت في تنفيذ الحكم الشرعي بالحضانة هو السجن الوقتي. وأضافت إنه في حال التكرار تتم إحالته للمحكمه الجزائية لتأديبه. وكانت لائحة التنفيذ الجديدة لـ«قضاة التنفيذ» وضعت حدًا لتهرب الآباء من نفقة الأولاد في الأحوال الشخصية، وحددت عدة طرق لتلافي أي تلاعب في تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بهذا الخصوص. وتضمنت اللائحة السجن مدة لا تزيد على 3 أشهر لكل من امتنع من الوالدين عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الولاية أو الزيارة، ومن قام بمقاومة تنفيذ الحكم وتعطيله. ورحب عدد من المطلقات بهذا القرار الذي قلن عنه: إنه قرار تاريخي وينصف المرأة من مساومة الزوج لها.

في البداية قالت المواطنة «أم خالد» أن هذا القرار الحكيم من وزارة العدل يعد تفعيلا لقانون حماية المرأة من الابتزاز وحفظ حقها الشرعي في رؤية أطفالها بعد أن يكتب للحياة الزوجية الانتهاء، وأن هذا القرار ينصف الجميع. فيما ترى أم يوسف أن هذا القرار يعتبر من القرارات التي تنصف الجميع وتعطي كل ذي حق حقه، وأنها قطعت الطريق على المبتزين للنساء بالأطفال فهناك نساء يعشن جحيم الحياة ويصبرن عليها لكون زوجها يهددها بحرمانها من أطفالها بعد الطلاق. مبينة أنه اليوم ولله الحمد قامت وزارة العدل بإنصافنا بالحكم الشرعي، الذي يضمن أن يأخذ كل ذي حق حقه، ويضمن للمطلقة أن ترى فلذات كبدها التي كانت في الماضي تحرم من رؤيتهم وذلك بسبب تعنت الزوج وجبروت بعضهم.

ومن جانبها قالت المعلمة أماني المطيري: إن وزارة العدل منحت المرأة الحاضن حقوقها في الولاية على أولادها وكذلك في المعاملات الحكومية ولكن يبقى أن تقوم الجهات المسؤولة في تثقيف المرأة وتعريفها بحقوقها وما يجب عليها أن تتبعة في حالة أنها تعرضت لأي مشكلة، مبينة أنه في حال قامت وزارة العدل بتنفيذ عدد من الأحكام على الممتنعين عن الحضانة سوف يكونون عبرة لمن خلفهم وفي السنوات المقبلة سوف تقضي على تلك المشكلة، وخاصة بعد أن تتغلب المرأة المطلقة على خوفها من ضغوط المجتمع أو العادات التي تتحكم في كثير من النساء بشكل سلبي.

من جهتها تقول ام عبدالله الأسمري: انا متزوجة منذ 11عاما ولي 3 أطفال، بعد سنوات الزواج اكتشفت أن هناك اختلافا كبيرًا بيني وبين زوجي في أمور كثيرة، وحاولت ان اتداركها لكني لم أستطع فقررت أن أطلب منه الطلاق، ولما أخبرته أني لم أعد استطيع العيش معه وأريد الطلاق رفض بشدة وأدخلني وأهلي في دوامة من التهديد وكذلك هددني بأولادي وأنه سوف يأخذهم ولن أراهم أبدًا رغم أنه لم يعد يهتم بنا ولا نراه في البيت إلا القليل غير أني رضيت بجحيم العيش معه على أن افقد أطفالي. واشارت الى أن تلك ليست المشكلة الوحيدة التي تعاني منها المرأة بل أن هناك من تعاني صعوبة العيش مع زوجها ولكنها تصبر رغم ما تلقاه من تهديد يشكل خطرًا على حياتها هي وأولادها ولكنها تصبر على تهديدها بحرمانها من أطفالها وكذلك طول الإجراءات التي تكون في المحاكم حتى تحل مشكلتها،

الصحة: عقوبات رادعة لأي مستشفى يرفض الحالات الطارئة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150101/Con20150101744257.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

توعد وزير الصحة الدكتور محمد بن علي آل هيازع بإيقاع أقصى العقوبة على أي مستشفى حكومي أو خاص يرفض استقبال الحالات الطارئة، سواء نقلت بسيارات الهلال الأحمر أم بغيرها. وشدد آل هيازع في تعميم بهذا الشأن، على ضرورة قبول الحالات الطارئة دون استثناء، وتقديم العلاج اللازم لها، وذلك بناء على برقية رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، والمشار فيها إلى الأمر السامي الكريم المتضمن التأكيد على جميع المستشفيات بقبول الحالات الطارئة.

الثبيتي: طريق بديلة لتسهيل الوصول إلى المركز

• الشؤون الاجتماعية" تحمِّل أمانة الطائف معاناة المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150101/Con20150101744389.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)

حملت وزارة الشؤون الاجتماعية أمانة محافظة الطائف معاناة منسوبي مركز التأهيل الشامل، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة وأهاليهم، من حيث صعوبة الوصول إلى المركز، مشيرة إلى أن هذه المعاناة ممتدة منذ حوالى العام.

وقال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي تعليقا على تقرير «عكاظ» حول هذه المشكلة والذي نشر تحت عنوان (المعاقون يقفزون على الحواجز وصولا للتأهيل): يوجد مشروع صيانة وتطوير تابع لأمانة محافظة الطائف على نفس الطريق الذي يقع فيه مركز التأهيل الشامل من الجهة الشرقية، تسبب في إغلاق المداخل والمواقف المؤدية للمركز في ظل وضع حواجز خرسانية، ما أدى إلى عرقلة حركة السير وصعوبة وصول ذوي الإعاقة وأهاليهم إلى المركز، مما اضطر المسؤولين في المركز لاستحداث طريق من الناحية الجنوبية الغربية للمركز وتعبيدها وفتح بوابات خاصة لتسهيل وصول المعوقين والزوار إلى داخل فناء المركز.

وتأتي معاناة موظفي ومراجعي مركز التأهيل الشامل والمعوقين في الطائف بسبب مشروع نفق الأمير منصور والذي لا زال العمل فيه متوقفا، مما انعكس على سكان الطائف عامة وذوي الاحتياجات الخاصة ومراجعي التأهيل الشامل خاصة.

المتحدث يلتزم الصمت والحراس يمنعون المتضررة

الأمانة تغلق أبوابها في وجه "أم البراء" الباحثة عن أرضها الموقوفة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150101/Con20150101744393.htm

أحمد اللحياني (مكة المكرمة)

لم تعلم أم البراء (65 عاما) أن الأرض التي ورثتها عن والدها لا تساوي قيمة الحبر الذي كتب به الصك الشرعي ولا يساوي السنوات الطوال التي انتظرها الورثة لبيعها والاستفادة من ثمنها. تقول أم البراء وهي تسترجع بذاكرتها نحو 36 عاما مضت: اشترى والدي قطعة أرض على طريق مكة المكرمة/الليث بصك شرعي صادر من المحكمة على مساحة اجمالية تقدر بـ23 ألف متر مربع بقيمة 69 ألف ريال. ولم نكن نعلم أن الوالد رحمه الله، عمد إلى ذلك وكأنه يقرأ المستقبل ورغب في تأمين حياة كريمة لأبنائه وأحفاده من بعده.

الصك ملغي

تمضي أم البراء لتروي بقية قصتها: بقي الصك حبيسا في خزانة والدي حتى توفاه الله في العام 1408هـ، ولم تنو عائلتي بيع تلك الأرض حتى العام 1427هـ حين احتاجت الاسرة لسيولة مالية تلبي حاجاتنا وحاجات إخوتي الورثة وأحفاد الوالد. وعندما عرضت القطعة للبيع أفاد تجار العقار أن الأرض يصعب بيعها حتى تسجل في أمانة العاصمة المقدسة وبعد محاولات مضنية ومكلفة تم استخراج رسم هندسي لأبعاد الأرض والرفع المساحي لها وتبيان موقعها عبر أحد المكاتب الهندسية في مكة المكرمة وكلف هذا الاجراء الأسرة مبلغ 14 ألف ريال.

توجهنا إلى أمانة العاصمة المقدسة لتسجيل الأرض وصدمنا بإفادة مدير المساحة في الأمانة بأن الأرض تقع داخل أملاك وزارة المالية وأن الصك يعتبر (ملغيا) واستندوا في ذلك على أمر صادر في العام 1421هـ، وهو امر لا ينطبق مطلقا على موضوع أرضنا التي نملكها بصك صادر في العام 1398هـ.

ممنوع الدخول

تواصل ام البراء حكايتها وتضيف: توجهت إلى أمانة العاصمة المقدسة لاستجلاء الامر من المسؤولين وأصحاب القرار لكن كل الابواب أوصدت في وجهي ولم تفلح كل محاولاتي بلقاء أمين العاصمة المقدسة لتوضيح الأمر له حيث منعني رجال الامن الصناعي من الدخول الى مكتب الامين. ولأني الوكيلة الشرعية لكافة الورثة والمسؤولة عن تسليم إخوتي كافة حقوقهم تحملت مصاريف اضافية لسد متطلباتهم الى جانب أعباء التنقل بين الجهات الحكومية في بحث مضن عن بصيص امل يساعد أسرتنا على الخروج من هذا المأزق. وزادت علي مصاريف الورثة القصر من أبناء إخوتي المتوفين عطفا على مطالبهم الضرورية ومصاريفهم الدراسية.

الصكوك على المحك

تتساءل المواطنة أم البراء عن مصير الصكوك الشرعية التي بين يدي الاسرة وقد كفل النظام حجيتها وضمن لنا قوتها في تملكنا لها وتضيف ان هناك تصريحا صحفيا منسوبا إلى أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار نشر في «عكاظ» في العدد 17068 وتاريخ 1424/10/21هـ يفيد بأن الأمر لا ينطبق على الصكوك الصادرة قبل تاريخ الأمر الملكي.

«عكاظ» وضعت تساؤلات أم البراء على طاولة المتحدث الرسمي في امانة العاصمة المقدسة أسامة زيتوني الذي فضل عدم الرد على هواتف الصحيفة برغم الاتصالات المتكررة.

تعاني منذ تطبيق اللائحة التنفيذية والتي قلصت الدخل وزادت الأعباء

اتهام "الإسكان" بإفساد "لقمة عيش"100 ألف موظف بالمكاتب العقارية

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://sabq.org/88ugde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
لملم عمر الغامدي احتياجاته وأغراضه في مكتبه العقاري الصغير، وأغلق أبواب المكتب، وعلق عليها لافتة صغيرة مكتوب عليها كلمة واحدة "للتقبيل"، وغادر إلى بيته، يرتب أوراقه من جديد، ليبحث عن عمل آخر يرتزق منه.
"الغامدي" الذي امتهن مهنة السمسرة على العقارات، لمدة تزيد على 15 عاماً، أكد أنه لا يتقن أي مهنة أخرى سوى الجلوس في مكتبه العقاري، والحديث عبر الهاتف مع المكاتب العقارية والمُلاك، لتلبية رغبات عملائه الراغبين في منتجات عقارية. واتهم "الغامدي" وزارة الإسكان بأنها تحارب جميع من يعمل في القطاع العقاري، من أجل تأمين السكن للمواطنين، مشيراً إلى أن الوزارة لا يهمها مصلحة موظفي المكاتب العقارية، وإنما تركز فقط على حل مشكلة السكن، ولو على حساب العاملين في المكاتب العقارية.

أزمة السكن

وتشير المصادر إلى أن المملكة تضم نحو 35 ألف مكتب عقاري، متفاوتة الخبرات والمساحات، تضم نحو أكثر من 100 ألف موظف سعودي وأجنبي، يواجهون حالياً ركوداً في السوق العقارية، وصل إلى حد الاستغناء عن بعض الموظفين وتسريحهم، منذ دخلت وزارة الإسكان على خط أزمة السكن. وتعاني هذه المكاتب منذ تطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة بالمكاتب العقارية، التي صدرت بقرار وزاري رقم (1) وتاريخ 2 / 1 / 1417هـ، نظراً لقيام بعض المنشآت العقارية بارتكاب عددٍ من المخالفات.
واشتملت اللائحة على 16 مادة تنظم عمل المكاتب العقارية، واشتملت هذه اللائحة على عقوبات بتعدد المخالفات، ومن أهم ما جاء في اللائحة، المادة 9 التي نصت على أنه لا يجوز لأي مكتب عقاري أن يتقاضى عمولةً بيع تزيد على 2.5 % من قيمة العقار المبيع كما لا يجوز له الحصول على عمولة إيجار تزيد على 2.5 %، من قيمة الإيجار لسنة واحدة حتى ولو كان العقد لمدة أطول أو تجدد لمدد أخرى. وفي حالة حصول المكتب من المتعاملين معه على عمولات تجاوز في مجموعها النسبة المنصوص عليها في هذه المَادّة، يلتزم برد الزيادة إلى من دفعها وذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة.

عقوبات اللائحة

كما تضمنت اللائحة عدة عقوبات على المكاتب العقارية التي تخالف بنود اللائحة، حيث تبدأ هذه العقوبات بالغرامة بما لا يتجاوز 25 ألف ريال، وإغلاق المكتب لمدة معينة لا تجاوز سنة، وتصل إلى إلغاء ترخيص المكتب نهائياً. وتحتوي اللائحة أيضاً على العديد من البنود واللوائح التنظيمية لعمل المكاتب العقارية في المملكة. وتشترط اللائحة الجديدة لممارسة أعمال المكاتب العقارية، أن يحصل صاحب المكتب على سجل تجاري مخصص لممارسة النشاط العقاري، وأن يمارس النشاط صاحب المكتب أو مديره السعودي، بالإضافة إلى اشتراط ألا يكون صاحب المكتب قد ارتكب جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يرد إليه اعتباره.

تأسيس الوزارة
ويقول "الغامدي": "قبل تأسيس وزارة الإسكان قبل نحو أربعة أعوام، كانت المكاتب العقارية تلعب دوراً مهماً في القطاع العقاري، بتوفير المنتجات العقارية، مثل الأراضي البيضاء، والوحدات السكنية، والمكاتب التجارية، وتنظيم المزادات العقارية وإدارتها وما إلى ذلك، وكنا نحقق أرباحاً وفيرة، من خلال الحصول على سمسرة من وراء كل عملية عقارية نقوم بها".
البيع والشراء
وتابع "الغامدي": "اليوم تراجعت وتيرة العمليات في المكاتب العقارية، بنسبة تزيد على 50 بالمائة، وقل عدد العملاء إلى النصف، وهنك ركود واضح في عمليات البيع والشراء، خصوصاً في مجال الأراضي البيضاء، والوحدات المؤجرة، كما تراجعت مبيعات الوحدات الجاهزة وتداول العقارات القديمة"، مشيراً إلى أن "برامج وزارة الإسكان نجحت في خلخلة السوق، وتراجعه، بعدما وفرت الوزارة منتجات عقارية متنوعة للمواطنين، بدأتها بالوحدات السكنية الجاهزة، ثم أعلنت عن برنامج "أرض وقرض" بالتعاون مع صندوق التنمية العقار، الذي يمنح القروض للمواطن، على أن توفر الوزارة له الأرض، وبالتالي لم يعد المواطن في حاجة إلى خدمات المكتب العقاري، الذي كان يوفر كل هذه المنتجات".
أنظمة الوزارة
ويؤكد فهد الحماد، الذي تم الاستغناء عنه من قِبل مكتب للعقار في وسط الرياض، أنه كان ضحية أنظمة وزارة الإسكان، ويقول: "من حق وزارة الإسكان أن توجد البرامج التي توفر بها السكن للمواطنين، ولكن كان يفترض عليها أن تراعي مصالح الموظفين السعوديين في المكاتب العقارية ومستقبلهم الوظيفي بعد تراجع وتيرة العمل في القطاع"، مشيراً إلى أن "حالة من الجمود سيطرت على حركة المبيعات، بعدما قرر غالبية المواطنين أن يديروا ظهورهم للقطاع الخاص، والتوجه صوب وزارة الإسكان للحصول على المنتجات العقارية".
وبيّن أن "عمل المكاتب العقارية يقتصر حالياً على توفير وحدات سكنية للوافدين، وبعض المواطنين، الذين بدؤوا يستلمون وحداتهم السكنية الجاهزة من وزارة الإسكان"، مشيراً إلى أن اللائحة التنظيمية للمكاتب قللت من هامش ربح المكاتب، عندما حددت سعي المكتب بـ 2,5 % فقط، وهو ما قلل دخل المكاتب العقارية، وأجبر عدداً منها على تغيير النشاط، بعد تسريح العمالة".

الحضانة بين المتوفر والمأمول

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 دسمبر 2014م
اضغط هنا

سمر الحيسوني

قضايا الأحوال الشخصية أثارت الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة، وعلى وجه الخصوص القضايا التي تخص المرأة المطلقة، حيث لا زالت شائكة لما تحمله من أبعاد اجتماعية ونفسية تلحق بالأسرة، لذلك فالسيدات بحاجة ماسة لمعرفة حقوقهن الشرعية وتوعيتهن من الناحية القانونية، وذلك لا يكون إلا إذا توجّهن لذي الاختصاص من المحاميات والمحامين لأخذ المشورة قبل الإقدام على أي خطوة، سواء كانت على الصعيد الأسري أو المالي.
كما صدرت العديد من القوانين التي تصب في صالح المرأة، ومن القرارات التي تخص المرأة الحاضنة وأرغب في تسليط الضوء عليه قرار المجلس الأعلى للقضاء الصادر بتاريخ 1435/10/30هـ والذي يتضمن نصه: (يحق للمحكوم له بالحضانة حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة فلا يكون إلا بإذن القاضي في بلد المحضون في حالة كان الحاضن غير الولي).
هذا القرار حل الكثير من المشكلات المتعلقة بالحضانة، واختصر الكثير من الوقت والجهد الذي كان يُبذل سابقًا في إقامة الدعاوي التي تتعلق بالنفقة والحضانة واستلام وتسليم المستندات الرسمية واستخراجها.

أرى أن القرار يقف جانب المرأة، حيث إن اتجاه المحاكم الشرعية في السعودية تتبنى مفهوم الحضانة لمصلحة المحضون، وهذا الأمر مفروغ منه تمامًا، وفي أغلب الحالات يكون الحكم من صالح الأم للأخذ بعين الاعتبار مصلحة المحضون النفسية والعاطفية والاجتماعية.

وبرغم سعادتي لصدور هذا القرار، إلا أن المشرِّع لم يتطرق إلى مسألة الحضانة الودية بين الطرفين، فمن واقع التجربة الميدانية بمثل هذا النوع من القضايا كنت أتوقع أن يشمل القرار أيضًا من حصلت على الحضانة بطريقة ودية، حيث إنه ليس من المنطق إقامة دعوى ضد المتنازل عن الحضانة وديًا وابتعاده عن المحضونين وعدم رغبته بتحمل مسؤوليتهم، ولا يخفى عليكم أن بعض الآباء لا يرغبون الذهاب إلى المحاكم والدوائر الحكومية ويرى إقامة الدعوى ضده فيها مساس بسمعته في محيطه العملي والأسري، فلِمَ نفتح بابًا من المشكلات والعناد بين الطرفين كان مغلقًا؟!

من وجهة نظري، أتمنى أن يصدر قرار مكملاً للقرار المذكور أعلاه، ليشمل من تحصل على الحضانة بشكل ودّي لقطع دابر المشكلات الناتجة عن حضانة الأطفال وتمكينها من إنهاء جميع الأمور والإجراءات القانونية المتعلقة بالمحضون دون أن يطلب منها إقامة دعوى حضانة ليُطبّق عليها القرار الجديد، ويصدر لها صك حضانة بعد الأخذ بشهادة الشهود مثلاً بدون اللجوء لرفع دعوى حضانة، لذلك أتمنى أن يجد المشرّع مخرجًا لمثل هذه الحالات.

الرياض
www.Alriyadh.com

مودة والإجراءات المنظمة للطلاق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 دسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1007705#

د. هتون أجواد الفاسي

هل يمكن أن أقول إن جمعية مودة بردت القلب؟ يمكنني أن أقول ذلك بالفم الملآن عندما ينتقل مشروع "الإجراءات المنظمة للطلاق" الذي نالت عليه الجمعية إحدى جائزتين للأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز الاجتماعي، بقيمة تجاوزت مليون ريال تسلمتها في 23 ديسمبر 2014م، من صفحات دراسة، إلى أن تتبناه وزارة العدل كلياً وتبدأ العمل به.

فما هو هذا المشروع ولماذا مودة؟

الإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء، هي دراسة أعدها الدكتور سامي الدامغ وآخرون استغرقت عامين ودعمتها جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، بالإضافة إلى مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية، جمعية النهضة، برنامج الأمان الأسري الوطني ومؤسسة الملك خالد الخيرية. وهدفها ملء الفراغ القانوني الذي شكل قصورا قضائيا في المملكة، لكونه لا يحمل نظاماً إجرائياً تفصيلياً لما يتعلق بالطلاق من حقوق وواجبات وقضايا نفقة وحضانة ورؤية وولاية وأوراق ثبوتية متعددة، في ظل غياب آليات تسهل عمل القضاة وثغرات إجراءات التبليغ والتنفيذ وضعف العقوبات التعزيرية الرادعة في حق المماطلين أو الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية وضعف التنسيق بين العديد من الجهات الحكومية المختلفة والتي بمجملها تؤدي إلى أن يأخذ البت في هذه القضايا سنوات قد تصل لعقود قبل أن تصل إلى حل يكون العمر قد مضى أثناءها وانقضى، ووقع الظلم وافتقرت النساء وتشرد الأبناء في انتظار إنصاف الأحكام القضائية، فضلاً عن هدر طاقة ووقت القضاة وهدر موارد الجمعيات الخيرية ومؤسسات الدولة الاجتماعية.

وهذا المشروع يأتي في وقت قد بلغت الحال بالمتنازعين وبالنساء خاصة، من الصعوبة بمكان من أشكال ظلم المماطلة الواقعة عليهم من جانب، وبالكم الكبير من القضايا التي تشوه صورة الإسلام والمملكة من جانب آخر، فضلاً عن حالة التضارب في الأحكام بين القضاة بعضهم وبعض وأحياناً بين المتقاضين لدى القاضي الواحد.

ومشروع الإجراءات المنظمة للطلاق يستفيد من أفضل ما تمخضت عنه مدونات الأسرة في العالم العربي من اجتهاد وتنظيمٍ قانوني يحقق مفهوم القسط المأمورين به في محكم التنزيل، لتحل مشكلات المرأة المطلقة وأبنائها سواء أكانوا سعوديون أم لا.

والجميل في هذه الدراسة حصرها لكل القضايا المفتتة للأسرة كناتج عن الطلاق وتبعاته بتقسيم القضايا إلى مشكلات متعلقة بالطلاق كحالة قانونية، والمشكلات الناجمة عنه كمشكلات النفقة بتفاصيلها من غياب آليات تحديدها وطرق تحصيلها أو تحديد أنواعها، ومشكلات الحضانة من غياب تقدير صفات الكفاءة والأهلية في الحاضن أو حرمان الأطفال من زيارة أحد الوالدين عند حضانة الآخر أو مشكلات قصور العناية والرعاية بهم مثل حرمانهم من التعليم أو إهمال رعايتهم الصحية أو عدم استخراج مستنداتهم الثبوتية وغير ذلك، أو مشكلات الولاية التي تشكو من غياب آلية تحديد حق الولاية أو الربط بين حق الحضانة بالولاية بشكل قد يكون جائراً في نهاية المطاف.

وتحتاج، من وجهة نظري، آلية إصدار صك الطلاق إلى المزيد من المراجعة بحيث يحقق العدالة بعدم إقراره في غياب الزوجة. ونظراً لارتباط الكثير من قضايا الطلاق بالشأن المالي، فإن المشروع يقدم اقتراحاً وجيهاً يحل إشكالية إفقار وحاجة المرأة المطلقة المنتظرة لقرار المحكمة بفرض النفقة وتنفيذها والتي في غالب الأحيان تستغرق سنوات طوالا، بإنشاء صندوق النفقة الذي يقوم بتحصيل النفقة المقررة شرعاً وتأديتها إلى المرأة المستحقة وأبنائها، وهو الذي سوف يُغني المرأة بشكل آلي بمجرد وقوع الطلاق عن الحاجة والسؤال.

أما ما نجحت جمعية مودة في إقراره، فهو إنشاء مكاتب أسرية في المحكمة نفسها تعمل فيها كوادر متخصصة من النساء، نفسياً واجتماعياً وقانونياً وشرعياً، لأول مرة في تاريخ المحاكم، ابتداء من شهر رجب الماضي من عام 1435، أي منذ حوالي ستة أشهر، وبدأت التجربة بمدينة الرياض، وتقوم بمحاولة إصلاح ذات البين بين الزوجين وبالتوعية بكل ما يرتبط بالطلاق من حقو ق والتزامات، والقيام بدراسات تقييم النفقة والتقييم الصحي والنفسي والاجتماعي للحضانة، وكتابة تقرير مفصل عن الأملاك المشتركة بين الزوجين، وتقدير بدل الضرر الذي قد يكون لحق بالزوجة والأبناء، وكتابة تقرير نهائي للقاضي بخصوص حالة الطلاق المعروضة أمامه من كافة النواحي تعينه في اتخاذ القرار.

وما يدعو للتفاؤل هو تبني وزارة العدل لعدد من توصيات الدراسة كان من أبرزها: "مشروع صندوق النفقة"، مشروع "بيّنة" للاستعلام عن الحالة الاجتماعية والسجل القضائي للمقبلين على لزواج، وتفعيل "المؤشر الاحصائي لقياس حالات الزواج والانفصال" التي يتم توثيقها لدى المحاكم المختصة، إلى جانب إنشاء وتفعيل محاكم متخصصة بقضايا الأحوال الشخصية في مختلف مناطق المملكة.

هذه صورة مضيئة للعمل النسوي القانوني المنهجي الناجح للإصلاح الوطني الشامل، والذي يبدأ بتمكين المرأة في أضعف حالاتها الأسرية، الطلاق.

المرأة السعودية ومهنة المحاماة ورمانة الميزان

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 دسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4036969

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

لا تزال المرأة السعودية تحقق تقدماً كبيراً يوماً بعد يوم وهي تتسنم أرقى المهن، وفي وقتٍ مبكر كانت هي الطبيبة الناجحة والمهندسة الحاذقة، فاستطاعت ان تقتحم كافة مناحي سوق العمل حتى أصبحت سيدة في كثير من المجالات بحقِ وحقيقة، تسندها في ذلك طموحاتها وقدراتها الفائقة على تطوير مهاراتها في شتى المجالات، وهي التي سجلت أعلى المستويات التعليمية حتى ذهب بها طموحها إلى الحصول على الدرجات العليا في كافة اشكال الدراسات والتخصصات العلمية الدقيقة والعصية على الرجال في بعض الأحيان. وما من شك كانت المرأة تجد الدعم والسند ممن حولها سواء في داخل الأسرة أو من أفراد المجتمع الذين وجدوا فيها الملاذ في الكثير من المهن ذات الطابع الإنساني على وجه الخصوص.

اليوم تجد المرأة السعودية نفسها أمام تحدٍ حقيقي وقد تحقق لها أخيراً حلمٌ لطالما كانت تنتظره، ذلك بتحقيقها نقلة نوعية في عالم المهن، اذ سمحت لها وزارة العدل السعودية بممارسة مهنة المحاماة بعد صبرٍ ومثابرة، حتى تحقق لها هذا الحلم أخيراً. والكثير من الأحلام تتحقق ولكن ليست العبرة في تحقيق حلم بعينة بقدر ما أن العبرة في أن يثبت المرء ذاته واستمراريته وهو ينتقل من مرحلة الحلم لممارسة الواقع، وها هي الأحلام تضع المرأة السعودية في محك الاختبار، وما من شك فهي تحتاج للسند والدعم ليس أقله تغيير النظرة التقليدية للمرأة ونشر ثقافة ان المرأة انسان قبل أن تكون أنثى،

كيف لا وقد سجلت لها حقب التاريخ على مرّ الأزمان أبان مختلف الحضارات أنّ المرأة لم تكن لتقل عن الرجل في شيء من حيث مقدرتها على القيام بدورها الانساني، وقد سجلت الكثير من النجاحات التي لا تُخطئها عين صحيحة البصر ولا يغمطها إلا عقل يفتقر للبصيرة، وهي التي قد كرمها الله سبحانه وتعالى في عموم تكريمه للإنسان وايضاً خصها بالكثير من الخواص التي قد لا تكون توفرت لدى الرجل، لذا نجدها في وثبات متتابعة للأمام في كافة مناحي الحياة، ولم تقعدها مهامها المتعددة التي تفرضها عليها خصوصيتها كامرأة من ممارسة مهام وظيفتها بصورة عامة والنجاح في شتى المجالات، وهي لم تزل تحقق نجاحاً جماً وباهراً على الصعيدين، إلا أنها لم تزل تحتاج لكثير من الدعم المعنوي وهي حديثة عهد بمهنةٍ ليست ككل المهن في ممارستها الدقيقة من حيث نظر الآخر لها كمتدرّبة ابتداءً، ومن ثمّ محامية تترافع أمام المحاكم وهي تكرس جهدها بنفسها وعلمها لخدمة الحق وإنجاز العدل ورفع الظلم عن الآخرين، واذا ما علمنا أن الاحصاءات في المملكة العربية السعودية تشير الى نسبة عالية ممن تخرجن من الجامعات بصورة عامة، فنجد اننا في حاجة الى من يزيل الكثير من العقبات لكي تتمكن المرأة السعودية من ممارسة حقها في العمل وبخاصة في مجال مهنة المحاماة، من حيث انها تحتاج الى تغير لنظرة المجتمع إليها بما يخرجها من دائرة التمييز ليس في داخل المحاكم ودوائرها فحسب وانما في دائرة المجتمع بصورة عامة بما يمكنها من الحركة السلسة في حرية بصورة عامة وتوفير سبل ذلك لها، وبصفة خاصة حقها في اتخاذ القرارات بنفسها بشأن حياتها المهنية كمحامية وهي لم تزل مكبلة بنظام ولاية الأمر المفروض عليها كامرأة لا تستطيع الحركة إلا بإذن وبرفقة، وهذا أمر يحتاج الى وقتٍ قد يطول حتى يتسنى لها تحقيق ذلك ما لم تجد المزيد من السند والدعم حتى يصبح الامر مقبولاً لدى المجتمع والأفراد لكي تمارس حقها في الترافع أمام المحاكم من دون قيدٍ او شرط. يكبلها وهي تمارس مهنة القانون طالما أنّ الشروط الواجب توافرها لممارسة مهنة المحاماة هي نفسها تلك الشروط المفروضة على الرجل من حيث المؤهل العلمي كالحصول على شهادة بكالوريوس الحقوق من إحدى الجامعات المعتمدة في المملكة، والتدريب بحسب القيد الزمني المحدد لذلك (ثلاث سنوات)، وما من شك هناك الكثير من الوسائل في ظل التقنيات المتوفرة اليوم، ما يساعد على تخطي الكثير من العقبات من حيث اثبات هُويتها امام الجهات العدلية وهذه مسألة لا ينبغي أن تكون عقبة أمامها كما يعتقد البعض، وهم يتساءلون كيف للمحامية أن تكشف من هويتها وهي تمثل أمام القائمين على أمر الأجهزة العدلية بمختلف تخصصاتهم وغيرهم ممن يتطلب الامر مثولها امامهم؟!، وما من شك أننا أمام حتمية تعديل بعض القوانين والنظم واللوائح التي ظلت ولم تزل تحِدّ من حقوق المرأة وتكبل حريتها، وهي من ظلت تثبت تقدمها في الكثير من المجالات كما أسلفنا من قبل. هي دعوة لوقفة تأمل حتى لا تضيع على نصف المجتمع فرصة تحقيق الذات ولكي نواكب ما هو آتٍ من تقدم الحياة البشرية واستيعاب متطلباتها بما يحقق خير الجميع، وستظل المرأة السعودية والمجتمع ومهنة المحاماة في ميزانٍ نأمل أن تستقر رمانته.

نحو ميثاق وطني لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/12/29/1271914

جعفر الشايب

خلال السنوات الماضية، تم القيام بمجموعة خطوات تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من خلال عديد من البرامج والفعاليات والأنشطة، منها إنشاء مؤسستين تعنيان بحقوق الإنسان، والمشاركة بفعالية في برامج المنظمات الدولية والالتزامات القانونية تجاه الاتفاقيات الدولية.

وعلى الرغم من مجمل هذه الجهود، إلا أن الرأي العام المحلي لا يزال يرى في كل هذه الجهود محدودية في الفاعلية والتأثير، مقارنة بما هو موجود في دول أخرى، وبسبب تزايد الوعي الحقوقي، وسعة إطار مجالات حقوق الإنسان، وضعف العلاجات للحالات الموجودة وتراكمها.

المبادرات التي أطلقها عديد من المحامين والحقوقيين للمطالبة بتحسين وتقنين حقوق الإنسان بحاجة إلى إعادة صياغة وطرح متواصل، وتشكيل إجماع وطني حولها حتى يمكن أن تتحول إلى ميثاق جمعي يتناول مختلف قضايا حقوق الإنسان لتضمينها ضمن أي مشروع حقوقي وقانوني قادم.

إن مثل هذه المبادرة تنطلق من إقرار تأصيل هذه الحقوق الفردية والجماعية وتحويلها إلى منظومة قانونية مؤصلة في مختلف مصادر التشريعات، وإعطاء المجتمع الحق في المشاركة العادلة والحرة لتأكيد استدامة ونجاعة السياسات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ينبغي أن تنطلق هذه المبادرة من ذوي الخبرة والتجربة من المجتمع المدني أفراداً ومؤسسات، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الجهات الرسمية المعنية في مختلف أجهزة الدولة دون أن تخضعها لتوجهاتها، حتى تكون معبرة عن تطلعات المواطنين وتهتم بضمان حقوقهم وصيانتها.

ولكون حقوق الإنسان مسؤولية جماعية مشتركة وتهدف إلى إيجاد آليات مناسبة لرعاية الحريات الشخصية وضمان المواطنة الكاملة وتحقيق الإدماج الكامل لكل أبناء المجتمع، فإن إشراك مختلف الفرقاء في هذا الجهد الوطني يعتبر أساساً لنجاحه كي يعبر عن مشتركاتهم وقضاياهم.

وحتى يحقق مثل هذا الميثاق أغراضه وأهدافه، فإنه من اللازم أن يكون شاملاً لمختلف أبعاد وقضايا حقوق الإنسان التي ترد عادة في مختلف المواثيق كالحق في الحياة الكريمة، والحق في الحماية والأمان، والحق في الاختيار الحر، والحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في المواطنة والمشاركة، والحق في التنمية الإنسانية، والحق في حرية التفكير والإبداع، والحق في بيئة سليمة.

يمكن أن تشكل وثيقة وطنية كهذه أرضية مناسبة لتعزيز الكرامة الإنسانية والحد من مختلف أشكال التهميش والإقصاء وتوسيع مساحة الحريات العامة، كما أن من شأنها – في حال تحولها إلى برنامج عمل – المساهمة في بناء مجتمع يحترم التعددية والحق في الاختلاف وينبذ العنف والتمييز والإقصاء.

ومن أجل ضمان نجاح وفاعلية مبادرة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، فإن ذلك يتطلب إحداث مؤسسات حقوقية لحماية حقوق الإنسان، وضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتمكين المؤسسات الأهلية من حماية حقوق أعضائها.

إن وثيقة وطنية كهذه يمكن أن تكون مرجعاً للقيم المشتركة التي توحد المجتمع، ووسيلة لتطوير الخطاب الثقافي والتربوي. كما أن بإمكانها أيضاً أن تسهم في القفز بالضمانات الحقوقية لمستويات متقدمة، وتفعيل عديد من البرامج والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة، كما أنها ستخلق حالة من الفاعلية في مختلف الأوساط الحقوقية والاجتماعية.

تداركوا صندوق التقاعد !

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743718.htm

محمد أحمد الحساني

قرأت، في الآونة الأخيرة، تقريرا صحفيا حول وجود عجز في صندوق التقاعد المدني والعسكري بسبب عدم تغطية الإيرادات السنوية للمصاريف، مما يضطر الصندوق لتغطية ذلك العجز عن طريق الاحتياطي الذي كونه عبر عشرات السنوات، وجاء في تقرير الصندوق أن جميع ما يودع فيه باسم الموظفين، مدنيين كانوا أم عسكريين، منذ التحاقهم بالوظيفة حتى تقاعدهم لبلوغ السن النظامي للتقاعد لا يغطي سوى اثني عشر عاما من معاشات كل متقاعد، وأن تلك المدة تغطي بعد ضم جميع ما نتج عن أقساط المتقاعد من أرباح اكتوارية، وأن الصندوق يظل يصرف لنسبة كبيرة من المتقاعدين لمدة سبعة وعشرين عاما، وقد تصل إلى ستة وثلاثين عاما بعد التقاعد، ولا سيما إذا كان تقاعدهم مبكرا مثل عشرات الآلاف من المعلمين والعسكريين.

والواقع أنني لم أفاجأ بما جاء في تقرير صندوق التقاعد المدني العسكري؛ لأن هذا العجز حصل في صندوق التقاعد الأمريكي قبل ما يزيد على عشر سنوات، حتى اضطرت السلطات الأمريكية إلى رفع نسبة الاستقطاع لصالح الصندوق

من عشرة في المائة إلى خمسة عشرة في المائة لكل من الموظف العامل وجهة العمل، فتكون نسبة الاستقطاع لديهم قد وصلت بعد عملية الرفع إلى ثلاثين في المائة مقابل ثمانية عشر في المائة في بلادنا يدفع الموظف نصفها والباقي تدفعه وزارة المالية.

وكان سبب حصول ذلك العجز في الصندوق الأمريكي هو أن متوسط الأعمار في أمريكا قد ارتفع خلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي بما يزيد على عشر سنوات، فأصبح المتقاعدون يعيشون أكثر من ذي قبل ويظلون يتقاضون معاشات تقاعد لمدة ثلاثين عاما في المتوسط، مما أدى إلى عدم تغطية الواردات للمصروفات، فكان قرار رفع نسبة المستقطع شهريا لصالح الصندوق الأمريكي الذي يبذل جهده لتنمية موارده عن طريق وضعها في استثمارات مأمونة مضمونة حتى لو كانت أرباحها متواضعة مقارنة بغيرها من الاستثمارات التي يقوم بها رجال الأعمال.

وبالنسبة لنا، فإن متوسط الأعمار ـ حسب علمي ـ قد ارتفع خلال السنوات الخمسين الماضية نحو تسعة أعوام؛ لأنه كان في حدود خمسة وخمسين عاما، فأصبح أربعة وستين عاما، وهذا المتوسط مرتبط ـ بعد إرادة الله ـ بأمور منها تحسن الرعاية الصحية والغذاء وغيرها من الأمور التي تؤدي عادة إلى ارتفاع في متوسط الأعمار في أي بلد وعلى نقصه في بلد آخر؛ لأن هذا المتوسط في بعض دول أفريقيا لا يتعدى خمسة وثلاثين عاما بسبب المجاعات والأمراض والحروب وانعدام أو ضعف الرعاية الصحية، بينما وصل المتوسط في اليابان إلى نحو ثمانين عاما وفي أمريكا إلى سبعين عاما.

وما أرجوه هو أن يتم التقليل قدر الإمكان من التقاعد المبكر، وأن يعمل الصندوق على تنمية موارده في استثمارات آمنة، وألا يضطر ذات عام إلى رفع نسبة المستقطع من رواتب الموظفين ـ مدنيين وعسكريين!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رفقا بالمعلمات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/29/article_918628.html

علي الجحلي

اشتغل المجتمع بالقرار الذي صدر الأسبوع الماضي، بخفض أيام عمل المعلمات في المناطق النائية. القرار يهدف للتقليل من قلق المعلمة وإرهاقها بإعطائها الفرصة للعمل قرب منزلها يومين في الأسبوع.

هذا ليس الحل النهائي للمشكلة، فالمعلمات المعيّنات حديثاً ستظل حياتهن مزعجة طالما بقيت الواحدة مضطرة للسفر بعيداً عن أسرتها، ولو لثلاثة أيام في الأسبوع. هذا يعني أن هناك مَن سيضطر إلى مرافقة ابنته، وهي الإشكالية الإضافية التي تجعل المعاناة جماعية.

لعل حوادث السيارات الناتجة من طول المسافات وتكرار المسار بشكل يومي وأوقات التحرك والعودة، كانت عاملا أهم في صدور قرار كهذا، لكننا بحاجة إلى المزيد من الإجراءات التي تضمن أمن وسلامة وكرامة معلماتنا.

يتجلى الإجراء التالي في تكليف الشركات المتخصصة لتنفيذ عمليات النقل بالشكل الأفضل والآمن للمعلمات، ولعل تجربة شركة أرامكو السعودية التي تعاقدت مع شركة متخصصة بشروط ومواصفات قياسية تكون مؤشراً تعتمد عليه الوزارة في إبرام عقود نقل المعلمات.

تأتي المرحلة الثالثة من الحلول لمشكلة كهذه، وهذا مقترح من محدثكم يتكون من فقرتين مهمتين:

الأولى، هي تعديل تصاميم المدارس في المناطق النائية بحيث تضم عدداً كافيا من الوحدات السكنية للمعلمات المعيّنات في تلك المناطق، بحيث تتحوّل إلى مصدر جذب في نواحي التصميم والتنفيذ والخدمات.

تلك "الفلل" أو الوحدات السكنية ستكون أضمن لحياة كريمة لمَن تعمل في هذه القرى، إذا علمنا أن الأسر في تلك المواقع تتميّز بالكرم والتقدير لمَن يخدمون فيها من المتخصصين في الصحة والتعليم.

أما الأخرى، فتخدم المناطق البعيدة فعلاً عن الخدمات التي يصعب أن تعيش فيها المعلمة السعودية، أي الأقل جذباً. تلكم المواقع يمكن أن تخدم بشكل أفضل من خلال المدارس الخاصة التي تنشئها شركات تعمل في المجال وتحوز رضا الوزارة من ناحية الكفاءة وجودة المخرجات.

هنا تقوم الوزارة بضمان عدد معين من الطالبات للشركة وتدفع الوزارة الرسوم الدراسية، وتعطى الشركات فرصة التعاقد مع معلمات في حال عدم توافر الكوادر الوطنية. بهذا تضمن الوزارة تقديم الخدمات التعليمية بتكلفة تقارب تكلفتها وتدعم عملية التخصيص في القطاع بطريقة مناسبة.
غني عن القول إن التعاقد مع الوافدات بالنسبة للمدارس داخل المدن سيقيد بشكل كبير عند تنفيذ هذه الجزئية.

حلم معاق .. وإنجاز مؤسسة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أ.د. عاصم حمدان

عندما دعاني الابن والإعلامي المعروف ومسؤول العلاقات العامة بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني -القطاع الغربي- الأستاذ عبدالرحمن مغربي لحضور ندوة "خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة"، كنت أتوقع أن تكون ندوة كهذه لا تخرج عن الإطار التقليدي الذي طبعت به مثل هذه الندوات، إضافة إلى أنني لم أكن في أحسن حالاتي، ولعله خفف من ذلك كله ما وجدته من ترحيب صادق من الأخ المهذب العميد المهندس خالد باكُلكه -المدير التنفيذي لهذه المؤسسة الصحية التي تتطلع دومًا إلى الرقي بخدماتها الصحية- حيث أخبرني في التفاتة كريمة وصادقة بأن هناك توسعة جديدة لمركز الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الفيصل، بحيث تصل طاقته الاستيعابية إلى 1600 سرير، ويكون عدد العاملين فيه ما يقرب من عشرة آلاف موظف، وكثيرًا ما يمر المصابون بهذا الداء الفتاك بظروف صعبة، وإجراءات روتينية معقدة ليحصلوا على تصريح، أو إذن بالدخول لمثل هذه المراكز، ولكنني أزعم أن المسؤولين في هذه المؤسسة الصحية المتطورة يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق رغبات المرضى وذويهم، كما أن مشروعات متعددة تحت الإنشاء مثل مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال، ومركز علاج المخ والأعصاب، ومركز الإصابات والحوادث.
** في خاتمة الندوة استمعت إلى ورقة الزميل الأستاذ محمد الزهراني -نائب رئيس تحرير هذه الصحيفة الغراء- والتي تحدث فيها بإيجاز -غير مُخلٍّ- عن واقع الإعلام وذوي الاحتياجات الخاصة، وعندما كان الزميل والابن عبدالرحمن يقدم الشخصيات المكرَّمة لمحت عيناي شابًّا في مقتبل العمر يتوكأ على دعامتين، ويسير بين الصفوف ليصل إلى المنصة ليتسلم هديته الرمزية من المهندس باكُلكا، فأسرع هذا الأخر ليقابل الشاب ذا الإرادة القوية أسفل المنصة، ويسلمه الهدية التي يستحقها، ومعه آخرون عن جدارة، في تلك اللحظة الإنسانية المستشرفة مكانًا وزمانًا كان الشاب يغالب دموعه، وما أصعب أن تنهمر أعين طفل، أو طفلة أمام ناظريك، متذكرًا في تلك اللحظة ما أكرمك الله من نعم، وحباك فيه من خيرات تستحق الشكر الدائم.
** ولعله من واجب المؤسسات الصحية الأخرى في بلادنا أن تحذو حذو المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني، والتي تحظى بدعم مباشر وجاد من قِبل سمو الأمير متعب بن عبدالله وزير الحرس الوطني -جزاه الله خيرًا- لتثبت كما ذكر زميلي في الضفة الأخرى من هذه الصفحة -أعني الدكتور أحمد العرفج- بأنها -أي وزارة الحرس الوطني- ليست مجرد مؤسسة عسكرية جافة، لا تعرف إلاّ إصدار الأوامر وتلقيها، بل برهنت على جدارتها بالمسؤولية الاجتماعية، وقدمت نموذجًا للعمل الإنساني، وأضيف الى ما ذكره كاتبنا بأن إدارة العلاقات العامة بالمستشفى ممثلة في الصحافي والإعلامي الأستاذ عبدالرحمن مغربي، وزملائه استطاعت أن تخترق ذلك الحاجز الوهمي بين المؤسسات والإدارات بمختلف مسؤولياتها، وبين الإعلام، وأن يكون هناك تلاقٍ بين الاثنين كما هو الشأن في هذه الندوة التي لم أستطع الإتيان على كل شيء فيها، بل اكتفيت بالقليل، وقليل الزاد خير من كثيره في بعض الأحايين.

من أوصل المتقاعدين لفئة "المحتاجين"؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Con20141230743907.htm

عبداللطيف الضويحي

لا فرق بين شهادة الولادة وشهادة الوفاة، عندما يمر بينهما قرار التقاعد كسكين يجز رأس الحلم عن ثلاثة أرباع الذكريات، فالمتقاعدون إما لاجئون في أحلامهم، وإما مهاجرون بذكرياتهم.

فحين يتم تجريدك من بطاقة العمل وبطاقة الدخول أمام بوابة أمضيت العمر بها ومنها وحين تقفل الباب بينك وبين تاريخك وتجربتك وثلاثة أرباع عمرك، وحين يودعك زملاؤك مسرعين، كي لا يكتشف المسؤول أنهم يضيعون وقتهم في وداع زميل انتهت علاقته بالعمل، عندها فقط تضيق الأرض بخطواتك التائهة، وتزداد الجدران اصطكاكا وطولا وعلوا والوجوه تفر من ملامحها، فتصرخ بك الأمكنة والأزمنة ويتردد الصدى في ملامح الناس الذين لا يكترثون.

عندئذ تتكالب عليك مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بأنظمتهما التي جنحت بهما بأهداف هاتين المؤسستين إلى الربحية المطلقة حتى أكلتا المتقاعد لحما ورمته عظما.

وحين يستجير المتقاعد بوزارة الشؤون الاجتماعية من جور مؤسستي التقاعد وأنظمتهما، يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار. فوزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخها الطويل فشلت فشلا ذريعا تفرق بين جمعيات البر والجمعية الوطنية للمتقاعدين، التي هي أكبر خزان وطني للخبرات والتجارب التراكمية، والموارد البشرية.

فقد بلغ عدد المتقاعدين رقما يلامس سقف المليون متقاعد، بينما جمعيتهم بمجلس إدارتها تصارع عقولا إدارية تحتكر القرارات وتمارس إدارة شخصية مركزية متيبسة، حرفت الجمعية عن مسارها وعن أهدافها وجنحت بالعمل التطوعي خارج مدار تطلعات المتقاعدين والدور الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجمعية.

كان المفترض أن تغذي الجمعية الوطنية للمتقاعدين كل الجمعيات الأهلية والخيرية بكوادرها البشرية، بدلا من أن تساوي أنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية بين هذه الجمعية العميقة مع سائر الجمعيات، فهل يستقيم يا وزارة الشؤون الاجتماعية المساواة بين من يقدم الخبرة ومن يستفيد منها؟ وإلى متى تقف الوزارة بجانب أنظمتها ولوائحها التي يبدو أنها بحاجة ماسة للمراجعة في ضوء مشكلات تعصف بالعديد من الجمعيات، حتى بلغ الأمر بمجالس الإدارة لبعض الجمعيات لم يتغير منذ ما يقارب الخمس عشرة سنة، بعض تلك المجالس لا تنعقد أبدا؟ وهل يجوز أن تبقى الجمعيات وجاهة اجتماعية للبعض، فيما الهدف من تأسيسها يبقى بعيدا عن المسار؟ وهل يستقيم المساواة بين الجمعيات التي تعمل والتي لا تعمل؟ وما معنى نظام الجمعيات إذا بقي حبرا على ورق؟ وما معنى الانتخابات في الجمعية، إذا كان رئيس الجمعية يتخذ قراراته دون الرجوع لمجلس الإدارة المنتخب؟ ولماذا يتعمد حجب التقارير المالية والإدارية عنهم في مخالفة صريحة للنظام؟ ولماذا يتم تعطيل الخطط المقرة والمعتمدة من الدورات الإدارية السابقة؟ أين الدراسات والبحوث التي نصت عليها الأهداف الرئيسة للجمعية؟ ألم يكن بنك المعلومات للمتقاعدين المنتسبين عمودا فقريا للجمعية الوطنية للمتقاعدين بنشاطاتها المختلفة؟ كيف تتم الاستفادة من خبرات المتقاعدين وهم لا يزالون مجهولين في سوق العمل ومجهولين حتى للجمعية بسبب غياب بنك المعلومات الذي كان حتميا لإطلاق أكبر مشروع وطني لإمداد سوق العمل على اختلاف مؤسساته بطاقات بشرية مؤهلة وعلى درجة عالية من الخبرة؟ لماذا تبقى العلاقة بين الجمعية وفروعها ملتبسا وضبابيا تحكمه الأهواء والمزاجية والفوضى؟.

لقد حان الوقت لتتدخل وزارة الشؤون الاجتماعية لوقف التشظي في مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين، ولو بحل المجلس، وتجاوز المصالح الشخصية والنظرات الضيقة، لتكريس عمل الجميع للمتقاعدين أنفسهم، فهناك الكثير الذي يجب عمله من قبل هذه الجمعية لحفظ حقوق المتقاعدين خاصة العسكريين الذين يتقاعدون في سن مبكر مقارنة بالمدنيين.

كما أن هناك دورا بالغ الأهمية للجمعية يجب أن ينصب على تغيير أنظمة المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتكون هاتان المؤسستان أكثر اجتماعية وإنسانية مع الحفاظ على توجهاتهما الاستثمارية.
هناك دور أساسي للجمعية للضغط على المؤسسات الحكومية والتجارية لتتعامل مع متقاعديها بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم وتاريخهم العملي وأن تتيح لهم التسهيلات والخدمات الضرورية.
يجب الاستفادة من تجربة أرامكو وهي رائدة في تكريم متقاعديها، فضلا عما توفره لهم من سكن ورعاية صحية أثناء خدمتهم وبعدها، وحسب فهمي هي لا تزال تقيم لهم لقاءات دورية وتطلعهم على ما وصلت إليه الشركة وأعمالها.
من الضروري أن تنهض وزارة الإسكان بمسؤولياتها وتتعاطى مع المتقاعدين، كأولوية خاصة، خاصة أن الإحصاءات تبين أن ما يفوق 40% من المتقاعدين لا يملكون سكنا.
أظن أن الحاجة ماسة لوجود مجلس من المتقاعدين في كل منطقة من مناطق المملكة، ينبثق عن جمعية المتقاعدين يكلف برفد الإدارة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالخبرات، وتناط بها النشاطات التي تحتاج للخبرة أكثر من الحاجة للتخصص.
أخيرا، يجب وقف كافة أنواع التمييز ضد المتقاعدين والذي تمارسه البنوك المحلية وشركات التأمين وشركات السيارات والفنادق والشقق، فضلا عما تقوم به المؤسسات الحكومية والتجارية ضد متقاعديها من حرمانهم من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والتسهيلات والخدمات التي يحظى بها العاملون بها، حتى فقدوا توازنهم النفسي وكادوا أن يفقدوا هويتهم، إنما المتقاعدون مواطنون، وقبل ذلك بشر مثلنا وبعد ذلك موظفون خدموا كما يخدم زملاؤهم الحاليون، وهم لا يطلبون صدقة فهم أهل حق، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، فهل نحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم وفضلهم علينا؟.

الوطن
al-watan

حماية المعلمات من الحوادث

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24475

فهد عريشي

في الطريق ذاته الذي تقع فيه حوادث للمعلمات؛ هناك حوادث أخرى تقع لطالبات الجامعات اللواتي يأتين من مناطق نائية إلى المحافظات والمدن كل يوم، فلماذا لا نبادر إلى حمايتهن؟

شرعت مؤخرا وزارة التربية والتعليم في وضع آليات وخطوات جديدة لحماية المعلمات من الحوادث، وذلك بقيامها بتقليل عدد الرحلات خلال الأسبوع، من خلال تخفيضها لعدد أيام العمل للمعلمات في المناطق النائية إلى ثلاثة أيام، وتوجيه شركة تطوير لتنفيذ مشروع نقل للمعلمات يوفر كل متطلبات السلامة المرورية.
هذا القرار حتى وإن جاء متأخرا إلا أنه مؤشر جيد لتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية حماية منسوبيها من خطر الحوادث المرورية، ولكن لو تساءلنا عن عدد المعلمات اللواتي ذهبن ضحايا للحوادث المرورية خارج أوقات العمل الرسمي، كم معلمة تعرضت لحادث مروري وهي تستقل سيارة في رحلة خاصة مع عائلتها؟ أيهما أكثر عددا؟ المعلمات اللواتي يذهبن ضحية للحوادث المرورية أثناء ذهابهن وعودتهن من مدارسهن؟ أم المعلمات اللواتي يذهبن ضحايا خارج أوقات العمل الرسمي؟ أعتقد أن المعلمات الضحايا للحوادث المرورية خارج أوقات العمل الرسمي عددهن أكبر، فكم من معلمة فقدناها وهي في رحلة خاصة مع عائلتها، ولنفرض أن الرقم هنا عكسي، أي أن المعلمات اللواتي فقدناهن أثناء تنقلهن من وإلى مدارسهن في المناطق النائية أكثر، ماذا عن المعلمين؟ أليسوا هم أيضا يذهبون إلى مدارسهم في المناطق النائية يوميا من خلال نفس الطرق التي تعبرها المعلمات! وماذا عن رجال الأمن؟ وماذا عن الطلاب؟ وماذا عن المواطن أو المقيم؟ ألا يعبر الجميع نفس الطرق التي تلتهمنا جميعا بمعلماتنا ومعلمينا ورجال أمننا وطلابنا ولا تفرق بين مهنة وأخرى، ولا بين صغير أو كبير، مواطن أو مقيم؟

قرار وزارة التربية هو محاولة أولى للوصول إلى حل، فحوادث المعلمات المتكررة ما هي إلا حلقة واحدة من مسلسل حوادثنا المرورية اليومي الذي يستمر حتى الآن دون توقف ودون حل حقيقي يوقف هذا العبث وهذا الخطر وهذا الشبح الذي يهدد صحة وحياة كل واحد منا.

في المملكة 1573 حادثا مروريا يوميا، وعشرون حالة وفاة يوميا، و7153 حالة وفاة سنويا، و 39 ألف مصاب يشغلون أكثر من 30% من أسرة المستشفيات و73% من مجمل الوفيات في عمر الشباب وأقل من 40 عاما، وخسائر اقتصادية أكثر من 20 مليار ريال في السنة، كل هذا يدل على أن حوادث المعلمات ما هي إلا جزء صغير من عالم حوادث السيارات الشنيع والبشع، ولذلك يجب علينا أن نتأكد ونحلل ونبحث عن السبب الرئيس الذي يجعلنا نرى الطرق تشرب من دمائهن كل يوم؟ ولماذا تولي وزارة التربية والتعليم جل الاهتمام بالمعلمات بينما الوزارات الأخرى تتجاهل دماء الضحايا الآخرين؟ ولماذا فقط وزارة التربية والتعليم هي من تبادر بوضع الحلول دون الوزارات والإدارات الأخرى مثل وزارة المواصلات وإدارة المرور وإدارة أمن الطرق في وزارة الداخلية؟!

تشريع وزارة التربية والتعليم لإجراءات وقوانين جديدة لحماية المعلمات هو بادرة جيدة ولكنه ليس الحل، هذا التشريع يدل على أننا لم نحلل الأسباب بشكل واقعي، وقد تكون القرارات تحت تأثير تسليط الإعلام أضواءه على حوادث المعلمات. ففي نفس الطريق الذي تقع فيه حوادث للمعلمات هناك حوادث أخرى تقع لطالبات الجامعات اللواتي يأتين من مناطق نائية إلى المحافظات والمدن كل يوم. فلماذا لا نبادر إلى حمايتهن؟ ونفس الطريق الذي يلتهم المعلمات نجده يلتهم رجال الأمن والمعلمين والمواطنين والمقيمين. لماذا لا تبادر باقي الوزارات حتى الآن لوضع حلول للحد من هذا الخطر الذي يزداد عام بعد عام؟

خلال الأعوام القادمة قد نلاحظ انخفاض عدد حوادث المعلمات المضطرات للتنقل من المدن إلى مدارسهن في المناطق النائية، بينما سنجد أن عدد الحوادث للمعلمين والطالبات والطلاب ورجال الأمن وكل الفئات الأخرى في ازدياد، وقد لا تنجح هذه الخطوة في الحد من حوادث المعلمات، لأن أسباب الحوادث لا تعود إلى أخطاء إدارية بقدر ما تعود إلى أخطاء فردية مثل السرعة واستخدام الهاتف عند القيادة وعدم اتباع إجراءات السلامة المرورية وغياب ثقافة القيادة الآمنة. ولذلك علينا أن ننظر إلى مشكلة الحوادث ـ ومن ضمنها حوادث المعلمات ـ من منظار أوسع، كي نتمكن من رؤية كل الأسباب، وحينها نستطيع أن نسن إجراءات وقوانين ليست فقط لحماية المعلمات، بل لحماية كل شخص على أرض الوطن من شر الحوادث.

أطباء ضحايا توحيد الرواتب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744114.htm

بدر بن أحمد كريِّم

الذين يعرفون الطبيبة السعودية البروفيسورة (سلوى الهزاع) عضو مجلس الشورى واستشارية طب وجراحة العيون في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمدينة الرياض، يعرفون صراحتها، ووضوحها، وأمانتها، وأستدل على ذلك بقولها: «إن قرار توحيد رواتب الأطباء، تسبب في تسرب ما يزيد على 40 طبيبا استشاريا، من مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، خلال فترة قصيرة» وطالبت وزارة الصحة «برفع يدها عن المستشفيات التخصصية» ومع أنها رحبت بالأطباء غير السعوديين، إلا أنها «أكدت ضرورة العناية بالأطباء السعوديين» وقالت: «إنه لا يصح تفضيل القادمين من الخارج على أبناء المملكة، خاصة أن الأطباء الأجانب حديثو التخرج، وخبراتهم محدودة».

***

• صوت الدكتورة (سلوى الهزاع) يستحق أن يسمع، وما أشارت إليه عن الوضع في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وهبوط مستواه يحتاج إلى قرار من أصحاب القرار، فحينما بدأ المستشفى عمله ـ كما قالت: «كانت بداية قوية،

وتخرج منه أفضل الأطباء، ولكن مع الوقت، وحينما تدخلت وزارة الصحة، هبط مستواه» أي أن الدكتورة (الهزاع) تحمل وزارة الصحة تدني مستوى أداء المستشفى، وما يترتب عليه، واتفق معها في الرأي المنسق الوطني لمكافحة العمى (د. سعد بن حجر) الذي قال: «إن توحيد الرواتب، أدى إلى تسرب عدد من الأطباء، من مستشفيات وزارة الصحة، إلى العمل في عيادات تخصصية، أو الهجرة للقطاع الخاص برواتب أعلى».

***

• كل شيء خاضع اليوم للدراسة، وأخطر شيء في المجتمع، أي مجتمع، أن يكون دم الأطباء المبدعين، والمميزين، مسفوحا على التراب، وهؤلاء الـ 40 % من الأطباء السعوديين، الذين هجروا المستشفيات الحكومية، يشكلون تحولا خطيرا في بنية الرعاية الصحية، وخدمة المرضى، ولم يعد بوسعهم، وقد كونوا رصيدا من الخبرة، إلا أن يصبحوا موردا آيلا للنضوب، تماما كما النفط، وعملية توحيد رواتب الأطباء السعوديين، تعني أنه لا توجد فرص لنجاحهم، وفي هذه الحالة فإن الضحية هو الوطن والمواطن، إذا أمام وزارة الصحة، أن توفر للأطباء السعوديين الأمان الاجتماعي.

***

• أختم المقال بتساؤلات: من المسؤول عن قرار توحيد رواتب الأطباء؟ وما الأهداف المتوخاة منه؟ وهل تمت دراسته وتأثيراته الإيجابية والسلبية؟ أليس من المناسب فتح ملفه الآن، لتصويب توجه مغلوط؟.

بشهادة الشورى: الراتب لا يكفي!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

تمر بعض نقاشات مجلس الشورى الموقر مرور الكرام دون ضجة إعلامية مستحقة في حين تنال بعضها زخماً إعلامياً لا طائل وراءه بالنسبة للمواطن. ومن النقاشات الساخنة التي مرّت على الإعلام هادئة تلك التي تناولت ضعف راتب الموظف الحكومي ممن هم في مستويات وظيفية دنيا ومتوسطة كذلك. والسبب يعود أصلاً لمعدلات التضخم المتتالية كل عام، والتي يُصاب بسببها الراتب بتآكل في قدرته الشرائية، وخاصة عندما يتعاون إخوتنا التجار الكرام ليزهقوا آثار أي زيادة في الراتب، ومنها تلك التي طرأت منذ سنوات قليلة وبلغت 15% على مدى 3 سنوات.

وضمن النقاش ذكر العضوان الكريمان صالح العفالق وعبدالله الجغيمان أن الرواتب قد انخفضت فعلياً بنسبة 40% خلال الأعوام العشرة الماضية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وعلى رأسها الأساسيات الكبرى مثل الغذاء والدواء واللباس فضلاً على الكماليات الأساسية مثل المسكن والمواصلات والأجهزة المعمرة.

وليس سراً الإشارة إلى الزيادات الكبيرة التي طرأت على رواتب أشقائنا الخليجيين في دول المجلس مراعاة لهذه الحالة المتفاقمة خاصة في الإمارات والكويت وقطر.

وفي الجلسة نفسها حذّرت عضو المجلس الدكتورة/ حمدة العنزي من ذلك مستشهدة بالوسم الشهير (الراتب لا يكفي)!

لا بد من الاعتراف أن رواتب القطاع الحكومي ستظل ضعيفة مهما زادت لأن ارتفاع دخل البترول (بصفته المكون الأساسي لميزانية الدولة) سيعني حتماً ارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم، مما يعني تراجع القيمة الشرائية للريال مع كل ارتفاع ملحوظ في دخل البترول. إنها حلقة مفرغة لا تكاد تنتهي.

ما الحل إذا؟ الحل لا يكمن حتماً في الحد من النسل (أو تنظيمه كما يحلو للبعض إعادة تسميته)! الحل أن نتحول إلى مجتمع منتج يصنع بيده معظم ما يستهلكه بيديه، وأن يشارك بيديه في تقديم كل الخدمات التي يحتاجها والأغذية التي يتناولها والصناعات التي يعتمد عليها. ونحن في واقع الأمر بعيدون عن هذا الهدف البعيد بعد كوكبنا عن الشمس.

لا نريد ريالاً نفطياً فحسب، وإنما نريد ريالاً منتجاً من صنع أيدينا كذلك. الريال النفطي محدود الأثر في حين أن للريال المنتج داخلياً آثاراً متعدية ربما وصلت 7 ريالات حسب تقدير بعض الاقتصاديين.

أسر معاقة وثقافة التعطيل!!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4037907

عبدالعزيز اليوسف

في متاهات الغفلة تختل بعض الأفهام، وفي منابت الجهل تنمو الإعاقة الحقيقية لدى البعض، وفي مساحات اللا وعي تتضاءل فرص الحركة، وفي أوقات الحاجة ترتبك المتطلبات. فيكون البعض عبئا على غيره، ومشقّة على أقرب الناس إليه، وعثرة في طريق أحبابه.

ذلك الخلل غير الحسي الذي منع فردا ما من استخدام جزء أو أجزاء من جسده بشكل طبيعي ليقوم بوظائف الحياة الطبيعية. نعم إنها الإعاقة ذلك القدر الذي قسمه وقدّره الله عز وجل على أحدهم. فعانى ما عانى وهو راضٍ. يعلم هو أن الحزن والأسى لا يغيّر شيئا بل يزيد مساحات التفاؤل ضيقا.

الإعاقة يجب أن تأخذ مفهوم الابتلاء وليس البلوى. فالتسليم بالقضاء والقدر هو أول درجات الرضا، وهو ما يساعد على تخفيف الألم، وما يجعل العيش في فسحة بالأمل. الإعاقة واقع يعيشه بعض أفراد الأسر، وتعيشه الأسرة كاملة معه.

في بيت أحدهم معاق هذه الحال التي يجب أن يحمد الله عليها بلا تذمر. وهي الحقيقة التي يجب أن تقبل بلا شكوى. وهو الواقع الذي لا مفر منه. وهو الحاضر الذي يجب أن يستوعب. والمستقبل الذي يفترض ان يحتوى.

يعيش المعاق بين أسرته وهو يرى في أعينهم الرأفة، ويشعر بما في قلوبهم من رحمة، ويحس بما في وجدانهم من عطف. مع ذلك هم يقتلون همته. ويعطّلون حياته. ويقضون على آماله. ويحدّون من قدراته. وهم يحطّمون أحلامه. دون أن يشعروا بذلك ومبررهم الحب والشفقة.

لم تفهم بعض تلك الأسر. ولم تدرك بعض العوائل. ولم يتيقن بعض الآباء أن هذا المعاق أو ذاك يحتاج إلى أن يطلقوا طاقاته، ويستثمروا مهاراته، ويقدّروا أفكاره، ويدعموا توجهاته الخاصة. ويساعدوه على الاستمرار في حياته الكريمة السليمة بعيدا عن التصنيف والتفضيل المزعج له. ومبتعدين عن وضعه في أطر الإشفاق، وحدود التلطف المقيت.

ومبتعدين أيضا عن عزله بتعطيل سير حياته الطبيعية بين أفراد أسرته، وإخوته، وأقربائه، وأحبائه. ومبتعدين كذلك عن إيقاف طموحاته بتجاهل مطالبه ومتطلباته. أو تناسي حاجاته واحتياجاته. أو إهمال هواياته وما يمكن أن يقدمه لنفسه، أو أسرته، أو غيره.

الإعاقة في حياة شخص لا تعني، أو تستوجب أن تكون حياته معاقة، أو تصبح معدومة أو ضئيلة الفرص وضيقة الحظوظ. ولم تكن الإعاقة التي تصيب فردا ما. تجعل من هم بجانبه معاقين يعوّقون كل شيء حوله ومبررهم الحب والخوف والخشية عليه ورحمته. ولا تتطلب تلك الإعاقة أيا كانت أن تتعطل كل عطاءاته وأفعاله. ولم تفترض إعاقة في جزء أو أجزاء أن تشلّ كل أجزاء جسده وعقله وروحه وطاقته،

مع شح وجود مؤسسات واقعية تسهم في احتواء المعاق نفسيا ووظيفيا، وتدريب الأسر على الأساليب المثالية للتعامل مع المعاق. نتج خلل كبير تاه فيه المعاق بين عاطفة الأسرة وبين تجاهل المؤسسة، فكان الإحباط كبيرا لدى الكثير من المعاقين خصوصا من يملك منهم موهبة، أو رغبة في التفوق والانجاز. لذا فوجود هيئة مستقلة تعيد صياغة واقع المعاق، وحال الأسر إلى واقع مرموق يجعل من المعاق شريكا في بناء أسرته ونفسه ومجتمعه. وجودها هو مطلب وضرورة ملحة.

ختام القول: باسم الرحمة والشفقة تمنع بعض الأسر أن يعيش المعاق لديها حياته الطبيعية، وعطّلت موهبته، وأوقفت مهارته بسبب تعاملها المبتذل جدا، وبسبب التوجس المبالغ فيه فيفكرون عنه، ويقررون نيابة عنه، ولا يتركون له الخيارات الطبيعية ليعيشها ويمارسها. هنا تكون الأسرة في نفسها التعطيل القاتل؛ لذا وجب على كل أسرة جاهلة أن تتدرب على العملية التأهيلية والتعامل الايجابي المحمود والنافع. فاتركوهم لحياتهم الطبيعية وادعموهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مبادرة "الداخلية" في حماية خصوصية البيانات الشخصية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/01/article_919348.html

محمد بن إبراهيم عيسى العيسى

يعتبر انتهاك خصوصية الأفراد من القضايا المهمة في الدول المتقدمة، بل تعد جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبات مشددة. ولا شك أن هناك عددا لا بأس به من المواطنين أو المقيمين ممن عانوا انتهاك خصوصيتهم بقصد أو دون قصد، أو على الأقل سمع بهذه الانتهاكات. فقد سمعنا عن أشخاص "يفزعون" لأقارب لهم أو أصدقاء بإحضار معلومات صاحب هاتف جوال، أو هاتف ثابت، أو معلومات صاحب لوحة سيارة قد اعترضه، أو معرفة التاريخ المرضي لشخص في مستشفى "خاص أو حكومي" من خلال سجله المدني، وكذلك معرفة ملاءته المالية من خلال أرصدته البنكية التي يقدمها له صديق أو قريب له في البنك. وقد سمعنا عمن يبحث عن سجل سفريات شخص تقدم لخطبة ابنتهم. الدوافع قد لا تكون إجرامية أو سلبية، وقد لا يعلم الذي طلب المعلومة أو من قام بتزويدها له بأنه ارتكب جرما كبيرا في تسريب هذه المعلومات الشخصية. فثقافة المجتمع لا تستنكر هذا التصرف حقيقة. فقد قابلت عددا كبيرا من الناس يسأل عن فلان هل يصلي في مسجدكم أو هل عليه أعراض الانحراف، وهناك من يحضر لمقر العمل لكي يسأل عن سجل حضوره وانصرافه ومدى انتظامه في العمل، وغرضه في ذلك معرفة هذا الشاب الذي تقدم لخطبة ابنتهم.

وفي ظل اعتماد الدولة على الحكومة الإلكترونية، والتوسع في تبادل المعلومات بين كل القطاعات الحكومية، وكذلك القطاع الخاص، أصبحت مسألة الحفاظ على سرية المعلومة الشخصية أمرا صعبا لعدم وجود قانون يجرم هذه التصرفات. وقد قامت وزارة الداخلية مشكورة بإصدار مشروع "نظام حماية خصوصية البيانات الشخصية"، هادفة بذلك إلى تحقيق أفضل ممارسة لكي تكون السعودية في مصاف الدول المتقدمة، والتي تعنى بأهمية خصوصية البيانات الشخصية التي قد يتحول استغلالها مستقبلا لأغراض إجرامية أو ابتزاز أو غيره. وللأسف لم أستطع الحصول على مسودة هذا النظام، لكن لدي اليقين بأنه سيغطي جميع الجوانب وسيتخذ من القوانين الدولية أساسا لبناء هذا القانون بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي في حد ذاتها تحوي من التعليمات ما يمنع التجسس ونشر خصوصيات الآخرين. لكن هذه التنظيمات ستقنن هذه التصرفات بما هو معمول به في وقتنا الحاضر، وسيتم تحديد العقوبات التي ستكون رادعة للقيام بهذا التصرف.

ويهدف هذا النظام إلى إيجاد تشريع يحتوي على أحكام وإجراءات تقوم بتنظيم جمع البيانات الشخصية، وتحديد طريقة معالجتها وتخزينها واستعمالها، وضوابط تمريرها لطرف ثالث، مما يكفل حماية الخصوصية للأشخاص أصحاب هذه البيانات، ويعطي الحق لصاحب هذه المعلومات في مسألة تسليمها لطرف ثالث أو رفض ذلك. ويخاطب هذا القانون جميع الجهات بمختلف أشكالها القانونية وأفرادها العاملين فيها في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص مثل البنوك والمستشفيات وشركات الاتصال والمحال التجارية، التي تمتلك معلومات الأشخاص، مثل الاسم والعمر والجنس ووسائل الاتصال والعنوان، وكذلك الملاءة المالية والحالة الصحية، واهتمامات الشخص في التسوق. وللأسف سمعت من يقول إن بعض شركات الاتصالات "أو بعض موظفيها" يقوم ببيع هذه المعلومات وكذلك أرقام هواتف عملائها لشركات الإعلان بمبالغ مالية ضخمة، وقد تقوم بعض شركات الاتصالات بعملية التسويق بالنيابة. وأيضا قد يقوم بعض المحال التجارية بعمليات سحب على جوائز قد تكون وهمية، وترصد عددا كبيرا من معلومات المتسوقين التي تستخدم في الرسائل المزعجة والكثيرة والتي يعانيها أغلبنا.

وختاماً، أشدد على أن مبادرة وزارة الداخلية في استصدار هذا القانون، تعد خطوة إيجابية تحسب ضمن إنجازات الوزارة، لكن يبقى التحدي الأعظم وهو إيجاد الحملة الإعلامية المتميزة من أجل توعية المجتمع، ثم تطبيق العقوبات بيد من حديد، لكي نوقف نزيف تسريب المعلومات الشخصية. ومن الأمور التي من المتوقع أن يغطيها النظام توزيع وتبادل الصور الشخصية، وأخص بذلك صور المتوفين أو المصابين في الحوادث، خاصة مع انتشار الهواتف الذكية التي تقوم بالتصوير.

الوالدان.. ما لهما وما عليهما

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=210424&CategoryID=8

محمد المبارك

استفاضت الأحاديث الشريفة في فضل الوالدين ووجوب رعايتهما وطاعتهما وبرهما، ولذلك أخذ ذلك جانبا كبيرا في أحاديث وندوات المربين وأهل الاختصاص، بل تعدى ذلك ليشمل خطب المنابر وكتب المؤلفين، وقبل هذا وذاك القرآن الكريم، حيث قال سبحانه (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا).

وعليه نقول إن بر الوالدين من المسلّمات التي أمر بها الدين الحنيف وحث عليها، وبرهما معلوم ومعروف، وهو طاعتهما والإحسان إليهما وعدم عقوقهما،

وهذا واجبنا نحوهما.

ولكن يبقى في العكس وهو واجبهم نحونا، لماذا لم يتكلم عنه المتكلمون ولماذا لم يتطرق إليه من يجب عليه ذلك، ولاسيما الخطباء الذين كثيرا ما يتكلمون عن واجب الأولاد تجاه والديهم، بينما تجد من القليل بمكان من يتحدث عن العكس، فهل هناك واجبات من الوالدين تجاه أولادهم؟

والجواب نعم بالطبع، فكما للوالدين حقوق فكذلك للأولاد حقوق، ومن أهم تلك الحقوق أن تنسبه إليك وأنه جزء منك وأنك مسؤول عن تربيته بحسن الأدب والتربية الصالحة، وهنا "مربط الفرس"، فالوالدان، ولاسيما الأب، مسؤولان عن تربية أولادهما التربية التي تقودهم إلى بر الأمان في الدنيا والآخرة، فالأب الذي يريد أن يعمل ذلك فلا بد له من ملاصقة أولاده والقرب منهم وألا يتركهم عبثا، ولاسيما في هذا الزمان الذي أصبحت مغرياته كثيرة، ولربما لا يستطيع الوالدان السيطرة عليها لقربها منهم ولكثرتها كما أسلفنا.

فالأجهزة الإلكترونية مثلا أصبحت تغزو الأفراد والمجتمعات في عقر دارهم وفي أفكارهم وعقلياتهم حتى إنك تراها في أيدي الأطفال في كل وقت وزمان لا تكاد تنفك من أيديهم، والخوف كل الخوف مما يشاهدونه فيها ومنها.

ناهيك عن الأجهزة الإعلامية وغيرها، كل هذه الأجهزة لا تلقى لها صداً منيعا حقيقيا من الوالدين، وليس هذا فحسب، بل إن البعض يشجع الأبناء من حيث

يشعر أو لا يشعر على شراء كل ما يطلب الابن لكي ربما يقتل بها نفسه أو الآخرين أحيانا بطيش منه أو بمبرر يضحك الثكلى، كأن يعطي طفلا أو شابا مراهقا لا

يتجاوز عمره أربعة عشر أو خمسة عشر عاما سيارة فارهة ليمازح بها أقرانه أو يمازحونه، لينتج عن ذلك دهس أو عاهة مستديمة، وكل ذلك باسم المزاح!، وما أكثر ما يقع ذلك!

وقد وقع ذلك بالفعل منذ أيام قليلة بالقرب من إحدى المدارس القريبة من سكناي، فقد تعرض أحد أبنائي وهو ماشٍ على قدميه لحادث كاد يودي بحياته، ولكن الله سلّم وكانت النتيجة رضوضا وتمزقا في الرجلين بسبب قيادة غير مسؤولة من شاب مراهق لم يرعَ والده مسؤوليته تجاهه بأن أعطاه سيارة وهو في مثل هذا السن الحرج المبكر، ولم يسأل عنه ولم يبين له أهمية قيادة السيارة وأرواح البشر، وأن السيارة للحاجة وليست للمرح أو العبث بها.

فيجب في مثل هذه الأمور المهمة ألا يغيب دور الوالدين في النصح والإرشاد، فهما مسؤولان في الدرجة الأولى عن التزام أولادهما بالأدب، وهذا يعكس صورة تربيتهما ورعايتهما لهم، وصدق النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم حين قال (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

الأردن يُحيي عقوبة الإعدام في ظل استحقاقات داخلية وإقليمية وانتقادات أوروبية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عمان - رنا الصباغ

يستعد الأردن لإعدام دفعة ثانية من المدانين بعد مفاجأة الرجوع عن تجميد عقوبة القصاص شنقاً الأسبوع الماضي، في مسعى رسمي لإظهار هيبة الدولة وردع الإجرام المتزايد، بينما يشعر النظام بأنه خرج أكثر منعة وسيطرة عقب اجتيازه اختبار «الربيع العربي» بأقل التكاليف.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني أكد لـ «الحياة» أن «التوجه الآن هو الاستمرار بتطبيق عقوبة الإعدام بسبب ارتفاع معدلات الجريمة، ومن أجل خلق حال من الردع ضد هذه الجرائم وأيضاً تجاوباً مع المطالبات العارمة للرأي العام في ما يخص الموضوع». وقال أن الأردن «معني بتحقيق الأمن وفرض سيطرة القانون من دون المساس بحقوق الإنسان والحريات العامة.»

كلام الوزير يضع حداً للتكهنات بأن سيل الانتقادات الغربية والمحلية التي طاولت بلاده ستدفع الحكومة لإعادة تعليق تنفيذ أحكام الإعدام، بعد أن أوصلت الرسالة الرسمية للمجتمع.

الوجبة المرتقبة تأتي بعد أن صدم الرأي العام يوم 21 كانون الأول (ديسمبر) بنبأ لف الحبل حول أعناق 11 محكوماً من أصل 122 مداناً بهذه العقوبة، وهو رقم قياسي في تاريخ الأردن الحديث، إذ لم يسبق أن أعدم أكثر من ثلاثة أشخاص دفعة واحدة.

وتظهر أيضاً إصرار الحكومة على بسط سيادة القانون وتحقيق العدالة من دون اكتراث بموجة الانتقادات من الاتحاد الأوروبي، وسويسرا والنرويج، فضلاً عن منظمات حقوقية مرموقة دولية ومحلية. وكانت السلطات الأردنية علقت تنفيذ عقوبة الإعدام في آذار (مارس) 2006، عقب إعدام عنصرين (أحدهما ليبي) ينتميان إلى تنظيم «القاعدة» دِينا باغتيال الديبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عمان.

المسؤول الوحيد الذي استبق هذا القرار كان وزير الداخلية حسين المجالي عندما صرح منذ أسابيع بأن الجهات المختصة تدرس العودة إلى تنفيذ أحكام الإعدام قبل أن يستفيق الأردنيون على أخبار الإعدامات بالجملة بعد أن أوردت الصحف تفاصيل اللحظات الأخيرة من حياة المحكومين قبل الإعدام. غالبيتهم تراوحت أعمارهم بين 30 و40 عاماً صدرت بحقهم قرارات قطعية بين 2004 و 2005.

يأتي القرار الإشكالي في سياق توجه عام مدعوم شعبياً وإعلامياً وبرلمانياً نحو تشديد القبضة الأمنية وفرض سلطة القانون بالقوة، أمام ارتفاع وتيرة جرائم القتل والسطو المسلح. آخر إحصاءات مديرية الأمن العام كشفت تسجيل 95 جريمة قتل (خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2014). وكان العام الماضي شهد تسجيل **134** جريمة قتل مقابل 139 جريمة عام 2012، بزيادة الثلث عن المعدل السنوي خلال العقد الماضي.

بتشديد القبضة الأمنية وإحياء عقوبة الإعدام، يأمل صناع القرّار أيضاً بمواجهة الفكر التكفيري العابر الحدود، بعد أن استفاق الأردنيون بين ليلة وضحاها على مشاركة بلادهم ضمن التحالف الدولي ضد إرهاب تنظيم «داعش» وأخواته.

القرار الأخير لقي تأييداً واسعاً في صفوف الأردنيين، عكسته نتائج استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، مع أنه شكل صدمة لنشطاء وحقوقيين وساسة ودول غربية مانحة رأت فيه تراجعاً آخر في مسار حقوق الإنسان.

المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد (من أبناء عمومة الملك عبدالله الثاني) انضم هو الآخر إلى المنتقدين، معتبراً أن الإعدامات «خطوة إلى الوراء.»

المفارقة أن والده الأمير رعد بن زيد - كبير الأمناء في القصر الملكي - هو الذي وقّع الإرادة الملكية بتنفيذ الإعدام بصفته نائباً للملك الذي كان في زيارة للبحرين في ذلك اليوم.
ينتظر اليوم 111 محكوماً آخر تنفيذ حكم الإعدام، بمن فيهم العراقية ساجد الريشاوي التي لم ينفجر حزامها الناسف حين كانت برفقة رجل من تنظيم «القاعدة» فجّر نفسه في واحد من ثلاثة فنادق عمانية ضمن مجزرة ثلاثية أسفرت عن مقتل 60 شخصاً في خريف 2005.
ويقول أحد الوزراء في مقابلة مع «الحياة» أن الحكومة لن تتراجع الآن عن تنفيذ إعدامات بحق محكومين منذ سنوات في قضايا محسومة لناحية أخطار التقدير القضائي غير الدقيق، على رغم انتقادات دول غربية تمنح خزينة الأردن ملايين الدولارات سنوياً.
على أن الحكومة - وفق الوزير الذي لم يشأ الإفصاح عن هويته - قد تعيد دراسة الوضع مستقبلاً في ضوء معطيات قد يفرزها الوضع الداخلي والخارجي.
في الأثناء، يقول ديبلوماسيون أوروبيون إن دولاً عدة في الاتحاد ستعلق خططاً لتوقيع اتفاقات ثنائية لتبادل مجرمين لأنها باتت تخشى على مصير المطلوبين الذين سيسلمون للأردن. كما يفكر أعضاء في الاتحاد الأوروبي بوقف خطط لمنح أردنيين تسهيلات استثنائية للسفر إلى أوروبا كردٍّ على هذه الخطوة.
استئناف الإعدامات لقي ردوداً متفاوتة. الغالبية رحبت بالقرار ورأت فيه تماشياً مع تقاليد المجتمع المحافظ دينياً ذي الصبغة العشائرية أو تنفيذاً لشرع الله .كما يرون فيه سبيلاً وحيداً للقصاص إلى جانب صون حقوق الضحايا ومنع الجريمة. ويعتقدون بأن شنق المحكومين في جرائم محدّدة، طريقة فعّالة لاحتواء ردود فعل ذوي المجني عليهم، ووقف عمليات الترحيل القسري (الجلوة العشائرية) لعائلات جناة عملاً بالعرف العشائري. وصدرت أيضاً تصريحات نقابية وحزبية مؤيدة قرارَ الإعدام، مع أنها لم تتعدَّ أصابع اليد.
نشطاء حقوق إنسان وقفوا بين أقلية تعارض في الأصل عقوبة الإعدام في العالم، لأن حقوق الإنسان منظومة عالمية وقيمية لا تجوز تجزئتها. تستشهد هذه الفئة بإمكان وقوع أخطاء لدى إصدار الأحكام، لأن البشر غير معصومين عن الخطأ مهما علا شأنهم. ومثال على ذلك ما حدث مع المنظر السلفي أبو قتادة، الذي برئ من التهم المنسوبة إليه لدى إعادة محاكمته بتهمة الإرهاب بعد أن كان صدر بحقه غيابياً حكم بالإعدام.
وترى أيضاً أن ثمة أحكاماً – مثل السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة مدى الحياة - أشد قسوة من الإعدام شنقاً، وتصر على أن نسب الجرائم ازدادت بسبب الزيادة السنوية لعدد السكان، وليس لوقف تنفيذ قرارات الإعدام.
قرار تجميد عقوبة الإعدام لم يسبقه حوار عام حول فوائد هذا القصاص ومضاره، في ضوء إغلاق أبواب غالبية وسائل الإعلام التقليدية أمام الرأي الآخر. هكذا، انتقل السجال إلى مواقع التواصل الاجتماعي في فضاء افتراضي اسمه «فايسبوك» و «تويتر»، حيث تسمع الرأي المؤيد والمخالف.
وثمّة مغزى في توقيت القرار. فالحكومة باتت تعتقد أن عمان قادرة على احتواء ردود فعل الغرب، بخاصة أن حساسية الأردن من مسائل متعلقة بحقوق الإنسان وتراجع حرية الرأي والتعبير، لم تعد كما كانت عليه، وأن أميركا وأوروبا تقدّران دوره في بناء تحالف دولي - عربي - إسلامي لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف. وبالتالي فهما مستعدتان للتغاضي عن الكثير من التراجعات ولن توقفا المنح.
الولايات المتحدة - أكبر المانحين - لا تستطيع إدانة الإعدامات لأن بعض ولاياتها تطبق العقوبة على رغم انتقادات أوروبا. السفراء الأوروبيون بغالبيتهم كانوا خارج عمان في إجازة عيد الميلاد، حال الممثلة العليا للسياسة الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني التي بدأت إجازة خاصة فوراً في ختام زيارتها العراق.
لذلك، لم يصدر بيان رسمي من بروكسيل يدين الإعدامات ما كان سيكون له وقع أكبر. وانتهى الموقف ببيان شجب «محلي» صدر عن بعثة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، إضافة إلى النرويج وسويسرا بعد ثلاثة أيام على تنفيذ الوجبة الأولى.
أحد الديبلوماسيين يقول إن خروج الأردن ونظامه قويين ومستقرين من انزلاقات الربيع العربي، يجب أن يكون مدعاة للتفكير بمزيد من الحريات والخطوات الإصلاحية بدلاً من العودة إلى الوراء، معتبراً أن تلك السياسات قد تنجح مرحلياً لكنها غير قابلة للاستدامة.
في المقابل، يجادل أحد الوزراء أن إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً، استجابة لمطالب دول غربية ومجلس حقوق الإنسان في جنيف «أمر غير وارد لأسباب دينية تتعلق بالشريعة الإسلامية التي تسند النظام القانوني» في الأردن.
كما أن إحياء تنفيذ الإعدام سيحمي السلم المجتمعي، وهو ضرورة لفرض سيادة القانون، واستعادة هيبة الدولة المتهاوية ومحاربة الجريمة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الثماني الماضية، وفق دراسات حكومية. في المقابل، يتحدث معارضو الإعدامات وديبلوماسيون أوروبيون عن مئات الدراسات الصادرة حول العالم لا ترى في الإعدام رادعاً للجريمة أو سبباً لتقليل نسبها.

ويخشى البعض من أن يأتي يوم يطالب فيه من يدعم مبدأ الإعدام بصفته إنفاذاً للشريعة الإسلامية بتطبيق جميع أحكام هذه المنظومة.
وبرأي هذه الفئة، فإن الجريمة لم تتناسل بسبب توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام، بل بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي الخدمات المعيشية وتنامي البطالة وتآكل المداخيل وتفاوت الفجوة الطبقية. ويفاقم ذلك تدفق اللاجئين من كل حدب وصوب وغياب الجدّية في محاربة الفساد والمفسدين إلى جانب ضعف تنفيذ الإصلاحات السياسية الجوهرية وبطء إجراءات التقاضي وتراجع دور البرلمان الرقابي والتشريعي.
وزادت الجريمة أيضاً بسبب تحديات الحداثة والعولمة وموجات النزوح القسري نتيجة غياب العدالة في توزيع مكتسبات التنمية والواسطة والمحسوبية والتراخي الرسمي في إنفاذ مبدأ سيادة القانون.
يقول آخرون إنه آن الأوان لفتح حوار نحو خلق توافق وطني حيال شكل المجتمع الذي يريده الأردنيون: هل يكون جزءاً من المستقبل في القرن الحادي والعشرين، أم دولة منغلقة تستعيد الماضي.
في هذه الأثناء تخفت أصوات معارضي الإعدامات وتصدح أصوات المؤيدين، ومنهم نواب اشتبكوا كلامياً مع سفيرين أوروبيين قبل صدور بيان الاتحاد الأوروبي تماشياً مع موقف بلديهما المعارض الإعدام في أي دولة في العالم.
أحد النواب طالب بطرد السفير البريطاني بيتير ميليت، لأنه أصدر بياناً عبّر فيه عن أسف لندن «لتنفيذ الإعدام»، وطالب بوقف أية قرارات مشابهة. وقال النائب الشاب في بيان صحافي: «على الحكومة طرد أي سفير يعلق على الإعدام الذي تم تنفيذه» مؤكداً أنه «ليس من حق أي سفير التدخل في شأن أردني». بعد ذلك أمطر أعضاء في لجنة فلسطين البرلمانية السفيرة السويدية هيلينا رايتز بوابل من الانتقادات، أثناء لقائهم بها لشكر بلادها على اعترافها بدولة فلسطين. فحين أعربت عن أسفها لإحياء تنفيذ الإعدامات، قال بعضهم إن الغرب معني أكثر بحماية حقوق المجرم على حساب حقوق الضحية.

اليوم السابع

ممثلو الوزارات يستعرضون جهود الحكومة فى دعم المعاقين.."الصحة": الوزارات مقصرة بحق ذوى الإعاقة.."الداخلية" تخصص أماكن لذوى الاحتياجات الخاصة بالأماكن الشرطية.. والمجلس القومى يكرم 15 من ذوى الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان، صباح اليوم الثلاثاء، ورشة عمل متخصصة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، بمناسبة اليوم العالمى للأشخاص ذوى الإعاقة، بحضور ممثلى وزارات الداخلية والصحة والقوى العاملة والتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون، حيث استعرض ممثلو الوزارات مجهودات وزاراتهم فى حماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة. ومن جانبه أكد محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان على حق ذوى الإعاقة فى المواطنة وعدم تهميشه سياسيا أو اجتماعيا، لافتا إلى أنه من حقوق الإشخاص ذوى الإعاقة الترشح بالبرلمان والتمتع بالخدمة الاجتماعية التى تتناسب مع احتياجاته. وأضاف فايق خلال كلمته بافتتاح الورشة أن الدول المتقدمة تراعى ذوى الإعاقة فى كل خطوة تتخذها حتى يكون مدمجا دائما فى المجتمع، موضحا أن الاهتمام بذوى الإعاقة أمر ضرورى ليس فقط لإنصافهم أو لاعتبارات إنسانية، لافتا إلى ضرورة الاستفادة منهم فى المجتمع، مؤكدا ضرورة الوصول إلى إحصائيات دقيقة حول أعداد المعاقين بمصر. كما أشار الوزير السابق محمد فايق إلى أن جهود عديدة بذلت وتبذل لكنها

غير كافية، كانضمام مصر لاتفاقية ذوى الإعاقة وإنشاء مجلس قومى لشئون ذوى الإعاقة، ثم الدستور الجديد الذى نص على حقوق المعاقين، لافتا إلى أن هناك اهتماما ملحوظا بذوى الإعاقة بعد ثورتى يناير ويونيو. وأكد فايق على ضرورة صياغة تشريعات وقوانين تفسر نصوص الدستور التى نصت على حقق الأشخاص ذوى الإعاقة، مشيرا إلى أن هناك أزمة داخل المجتمع الذى فشل فى احتوائهم، مطالبا ببحث آليات تشريعية جديدة لتنفيذ التزامات مصر الدولية تجاه ذوى الإعاقة، وتدريب العاملين فى كافة مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية. وبدوره أكد اللواء أبو بكر عبد الكريم مدير قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، أن اهتمام وزارة الداخلية بحماية أمن واستقرار الوطن لا يغفلها عن تقديم الرعاية لذوى الإعاقة بكافة المواقع الشرطية، مشيرا إلى توجيهات وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم بتخصيص أماكن لذوى الاحتياجات الخاصة بالأماكن الشرطية الخدمية، ووصل الأمر إلى رعاية المحكوم عليهم ويقضون فترة عقوبة من ذوى الإعاقة. وأضاف عبد الكريم خلال كلمته بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، أن الدستور المصرى نص صراحة على ضرورة دعم حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة من خلال العديد من مواده. وشدد اللواء أبو بكر عبد الكريم على أن إدماج الأشخاص ذوى الإعاقة يتطلب إستراتيجية خاصة، لافتا إلى أن الدولة المصرية وضعت إستراتيجية كاملة لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وتحويلهم إلى قوة منتجة، مشيرا إلى أن هناك خط اتصال مفتوح بين الوزارة والمجلس القومى لشئون الإعاقة، لافتا إلى إصدار وزير الداخلية قرارا بتوفير 100 كرسى متحرك لتوزيعهم على ذوى الاحتياجات الخاصة كدعم من الوزارة. ومن ناحيتها أكدت الدكتورة منى حافظ، ممثل وزارة الصحة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، أن جميع الوزارات مقصرة فى حق ذوى الإعاقة، موضحة أن وزارة الصحة تتبع إستراتيجية من 3 محاور، أولها هو الوقاية لإغلاق المصدر الذى يزيد عدد المعاقين، لافتة إلى أن الوزارة وضعت برامج للحد من حالات الإعاقة الذهنية والسمعية، مضيفة أن برنامج الفحص قبل الزواج هو أمر هام، قائلة: "لكنه للأسف أصبح شيئا روتينى بالرغم من أهميته". وأضافت ممثلة وزارة الصحة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان أن برامج وزارة الصحة تضمنت أيضا التطعيم والوقاية من الغدة الدراكية وجهاز الكشف عن الإعاقة السمعية فى الشهر الأول للمولود، وبرامج لفحص المقبلين على الزواج، وتخصيص برامج لرعاية الحوامل وتدريب الأطباء والممرضات على عملية الولادة وتوفير الحضانات. وتابعت حافظ، أن المرحلة الثانية التى وضعتها وزارة الصحة هى العلاج، من خلال توفير الأماكن والمعاهد المتخصصة لتأهيل ذوى الإعاقة، فيما تأتى الخطوة الأخيرة التى وضعتها وزارة الصحة وهى التأهيل، وهى كيفية تعامل الأسرة مع المعاق بطريقة سليمة يأتى بتنائج جيدة على المعاق. وأوضحت ممثل وزارة الصحة أن مفهوم الإعاقة اختلف الآن والمعاق الحقيقى هو من توجد لديه إعاقة حقيقية تمنعه من المشاركة فى المجتمع، مطالبة بتعميم هذا التعريف على مستوى العالم. وفى السياق ذاته قالت حنان أحمد على، ممثل وزارة القوى العاملة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، المنعقدة الآن بأحد فنادق الجيزة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، أن الوزارة اتخذت عدة خطوات لمساعدة ذوى الإعاقة مثل توفير فرص العمل لهم فى القطاع العام. وأكدت حنان أن وزارة القوى العاملة والهجرة تقوم بالتفتيش على بعض الشركات التى تتحايل على القانون ولا تقوم بتوظيف ذوى الإعاقة طبقاً للقانون، لافتة إلى أن الوزارة نظمت عدة دورات تدريبية للموظفين لتدريبهم على لغة الإشارة للتعامل مع ذوى الإعاقة. وأوضحت أن الوزارة كرمت عددا من المعاقين احتفالاً باليوم العالمى للمعاق، كما أوصت بتأهيل ذوى الإعاقة وتدريبهم على ممارسة حياتهم الطبيعية داخل المجتمع، لافتة أن هناك تقصيرا من مختلف الوزارات فى أداء دورهم نحو ذوى الإعاقة. ومن جانبها قالت نهلة يوسف ممثلة التليفزيون المصرى بورشة المجلس القومى لحقوق الإنسان، إنه يجب على الوزارات لأن تضع إستراتيجية لملف ذوى الإعاقة، وأن يكون دور الإعلام بمراقبة تلك الإستراتيجية وتسليط الضوء عليها، على حسب قوله. وأوضحت أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون يوفر كافة سبل الراحة للعاملين لدية من ذوى الإعاقة وتلتزم الوزارة بنص القانون الخاص بتوظيف 5% من ذوى الإعاقة فى القطاع العام. فيما كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان، خلال الورشة التى تنظمها وحدة ذوى الإعاقة بالمجلس بمناسبة اليوم العالمى لذوى الإعاقة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، عدد من ذوى الإعاقة الحاصلين على ميداليات والمتفوقين علميا والفنانين السابقين. وسلم محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان درع المجلس لكل من، هانى محمود وزير التنمية المحلية السابق ورئيس الجمعية المصرية الاتحادية للإعاقات الفكرية، وأبطال الألعاب الإقليمية الثامنة لمنطقة الشرق الأوسط للأولمبياد الخاص المصرى وهم: إبراهيم أشرف الخولى (تنس أرضى)، محمد أحمد سنوسى (كرة القدم)، إيمان مصطفى خليل القبانى (كرة سلة)، ليلى نصر الدين (تنس طاولة)، محمد صلاح الدين (كرة سلة). كما كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان فادية سمير أمير (بطولة إفريقيا فى تنس الطاولة)، إبرهيم الحسنى حمدتو (بطولة العالم لتنس الطاولة لعام 2014 اليابان من قبل رئيس الاتحاد الدولى لتنس الطاولة - يعلب بفمه)، أحمد عبد العليم ناصف (عبور المانش لعام 2014). وفى المجال العلمى: الدكتورة سهام منصور مصيلحى السيد (مدرس ميكروبيولوجى جامعة الزقازيق)، رانيا صالح (فى مجال التطوير التكنولوجى والبرمجيات). وفى مجال الفن، كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان الفنان سيد مكاوى وتسلمها عنه

نجلته الدكتورة إيناس مكاوى مدير إدارة التواصل مع المجتمع المدنى بجامعة الدول العربية، والفنان عمار الشريعى وتسلمها نجله مراد عمار الشريعى، والفنانه آية نبيل فى مجال الفنون المسرحية، والفنان التشكيلى كريم النجار وتسلمها نيابة عنه تامر صلاح.

مطالب بإنشاء مفوضية خليجية عليا لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة مكة الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م
اضغط هنا

محمد الغسرة – المنامة

إنشاء مفوضية خليجية عليا لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي، مقترح تقدم به رئيس المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان منصور لوتاه لتتولى وضع استراتيجيات خليجية موحدة في العمل الحقوقي، وتنسيق السياسات ذات الصلة، وتعزيز ودعم مكتب حقوق الإنسان بمجلس التعاون لنقل صورة حقيقية للمنظمات الإقليمية والدولية عن الأوضاع الحقوقية بدول المجلس والرد على المغالطات، وإعداد قاعدة بيانات كاملة عن حقوق الإنسان بدول الخليج.

وأكد منصور لوتاه في المؤتمر الأول للمنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان بالمنامة أمس الأول أن دول التعاون تتعامل مع ملف حقوق الإنسان بشفافية، ولا تجد حرجا في التعرض لتفاصيله على كافة المستويات وانتهاج أسلوب النقد الذاتي.

وقال أتمنى أن يخرج المؤتمر بخطط ورؤى تخدم قضايا حقوق الإنسان في دول المجلس، التي تتعرض لحملة غير منصفة من منظمات حقوقية ووسائل إعلام، وحتى من دول تتلقى معلوماتها من جهات لا تريد الخير لدول الخليج.

وأقر لوتاه بأن المنظمات الدولية لا تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بتجرد وحيادية، لأنها تحاول القياس على النموذج السائد في الدول الغربية التي تنتمي إليها، وهي دول تختلف في تجربتها السياسية التي تعود إلى مئات السنين وتقاليدها وموروثها الثقافي عن نظيرتها الخليجية، والتي هي دول حديثة لها تراثها وموروثها الثقافي المستمد من الدين ومن منظومة القيم الاجتماعية التي تجعل لها إدراكها ومفهومها الخاص بها، فيما يتعلق بممارسة الحقوق والحريات بمنطق يختلف عما هو سائد في الدول الغربية، ولكنه ليس أقل منها احتراما للإنسان وحقوقه، بل ربما يزيد عليها.

وانتقد اتجاه تلك المنظمات الدولية للتركيز على السلبيات وتجاهل الإيجابيات التي حققتها دول التعاون، سواء ما يتعلق منها بالحقوق السياسية أو بمستوى رفاهية مواطنيها على المستويين الاقتصادي والمعيشي وتستند هذه المنظمات في تقييماتها إلى خلفيات أو أحكام مسبقة توصلت إليها من خلال معلومات مشوهة أو غير مؤكدة وغير موثوقة عن حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جانبه أعلن رئيس مجلس النواب البحريني أحمد الملا في كلمته للمؤتمر عن تشكيل لجنة برلمانية تعنى بحقوق الإنسان، مؤكدا أن نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ليست مسؤولية منفردة تقوم عليها جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، بل مسؤولية مجتمعية تتقاسمها كافة المؤسسات والمنابر الرسمية والأهلية، كما أن مفهوم حقوق الإنسان ليس حكرا على النشطاء والعاملين في هذا المجال، بل هو مفهوم أوسع وأشمل يضم كل إنسان ومواطن وموظف ورجل أمن، وامرأة وطفل، وكل فئات المجتمع على السواء.

وفي السياق ذاته قالت رئيسة جمعية «معا لحقوق الإنسان» الدكتورة منى هجرس: ونحن ندشن مؤتمرنا العام الأول، نجد لزاما علينا أن نتطرق لبعض النقاط المهمة في مسيرتنا الخليجية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن المواطن الخليجي يتوق بشغف لتطوير منظومة دول مجلس التعاون.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014
م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141228/Cartoon201412286181.htm

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع أول 1436هـ - 28 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Cartoon201412296185.htm

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141230/Cartoon201412306188.htm

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 ربيع أول 1436هـ - 30 ديسمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4037540

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/31/article_919161.html

عكاظ
OKAZ
نبض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Cartoon201412316189.htm

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150101/Cartoon201501016194.htm

المصدر: جريدة اليوم الخميس 10 ربيع أول 1436هـ - 1 يناير 2015م

اضغط هنا